

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
العنوان

تقييم أساليب تمويل عجز الميزانية في الجزائر بعد الصدمة النفطية  
2014

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ :

حناش إلياس

من إعداد الطالبين :

❖ بوتانة محمد

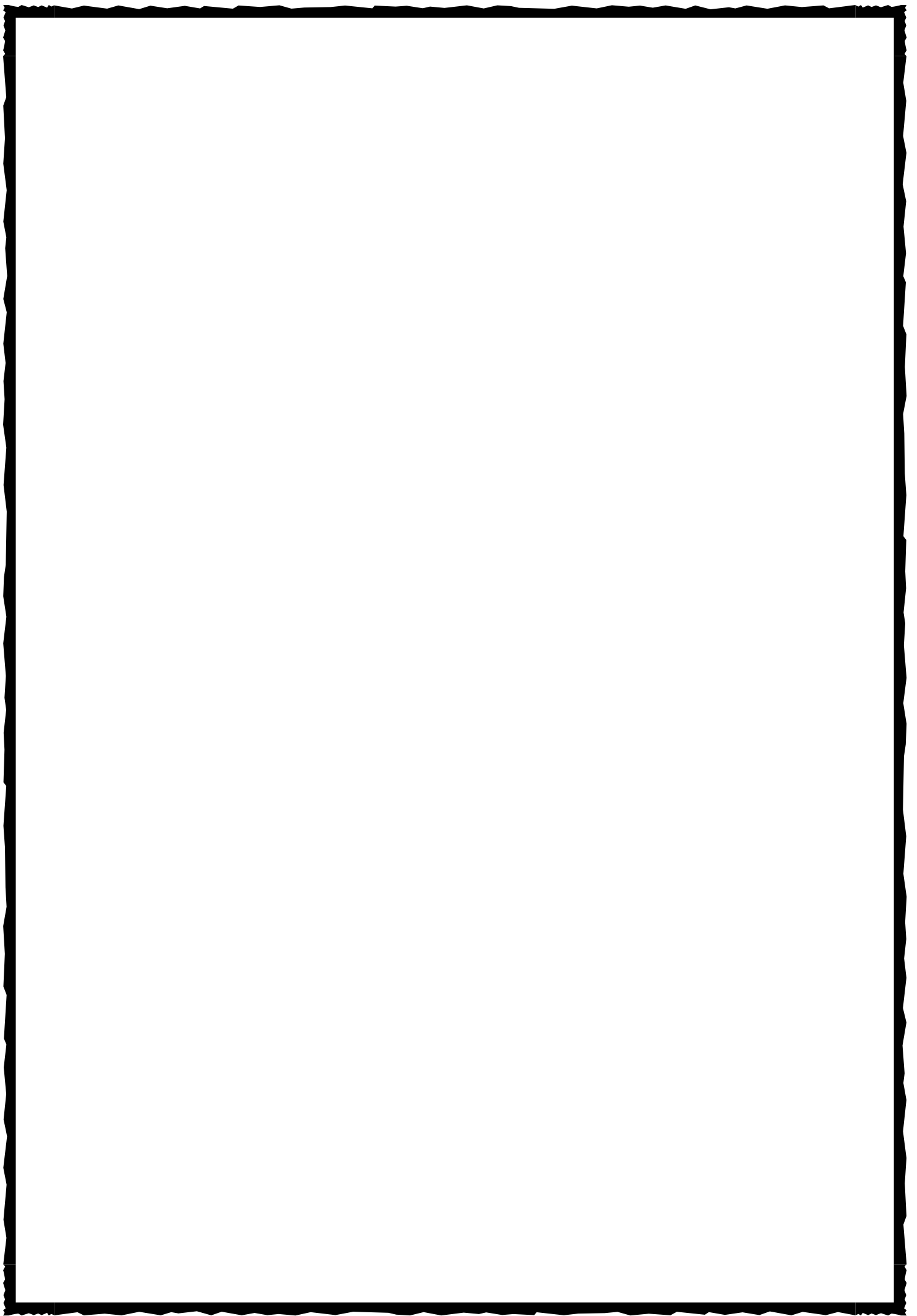
❖ بوغرزة فاتح

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة جيجل	الدكتور : بوددخ كريم
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الدكتور : إلياس حناش
مناقشا	جامعة جيجل	الدكتور : يونس مراد

السنة الجامعية 2020-2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## إهداء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير فقد كان له الفضل الأول في بلوغي هذه  
المرحلة (والدي الحبيب) أطال الله في عمره  
إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش ورعتني حتي صرت  
كبيراً (أمي الغالية)، طيب الله ثراها  
إلى كل الإخوة والأصدقاء الذين كان لهم بالغ الأثر في المشاكل والصعاب  
إلى جميع أساتذتي الكرام ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي.



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر
	الإهداء
	قائمة الجداول والأشكال
	فهرس المحتويات
ب _ هـ	مقدمة
<b>الفصل الأول : الميزانية العامة وأساليب تمويلها</b>	
7	تمهيد
8	المبحث الأول : الميزانية العامة.
8	المطلب الأول : تعريف الميزانية العامة للدولة.
9	المطلب الثاني : خصائص الميزانية العامة للدولة.
11	المطلب الثالث : مبادئ الميزانية العامة للدولة.
15	المطلب الرابع : أهداف وأهمية الميزانية العامة للدولة.
16	المطلب الخامس : دور الميزانية العامة للدولة.
20	المبحث الثاني : العجز الموازي.
20	المطلب الأول : تعريف العجز الموازي وأنواعه.
22	المطلب الثاني : أسباب العجز الموازي.
24	المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للعجز الموازي.
28	المبحث الثالث : أساليب تمويل العجز الموازي.
28	المطلب الأول : المصادر الخارجية لتمويل العجز الموازي.
29	المطلب الثاني : المصادر المحلية لتمويل العجز الموازي.
31	المطلب الثالث : المصادر المستحدثة لتمويل العجز الموازي.

34	خلاصة الفصل.
<b>الفصل الثاني : الاقتصاد الجزائري وعلاقته الأزمة النفطية.</b>	
36	تمهيد
37	المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري.
37	المطلب الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري.
38	المطلب الثاني : مؤشرات الاقتصاد الجزائري.
49	المطلب الثالث : الإمكانيات النفطية للجزائر.
53	المبحث الثاني : الأزمة النفطية لسنة 2014.
53	المطلب الأول : نشأة الأزمة النفطية لسنة 2014 وأسبابها.
56	المطلب الثاني : تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014
58	المبحث الثالث : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري.
58	المطلب الأول : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على ميزان المدفوعات الجزائري.
62	المطلب الثاني : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاحتياطات الإجمالية للجزائر.
66	خلاصة الفصل.
<b>الفصل الثالث : الميزانية العامة في الجزائر وبدائل تمويلها.</b>	
68	تمهيد
69	المبحث الأول : الميزانية العامة للدولة في الجزائر.
69	المطلب الأول : النفقات العامة للميزانية في الجزائر.
78	المطلب الثاني : الإيرادات العامة للميزانية في الجزائر.
84	المطلب الثالث : رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر.
88	المبحث الثاني : البدائل التي اعتمدها الجزائر لتمويل عجز الميزانية العامة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014.
88	المطلب الأول : صندوق ضبط الإيرادات.
92	المطلب الثاني : التمويل غير التقليدي.

## فهرس المحتويات

96	المطلب الثالث : القرض السندي.
101	المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية لتمويل العجز الموازي في الجزائر.
101	المطلب الأول : الاستدانة الخارجية.
110	المطلب الثاني : الصكوك الإسلامية.
116	المطلب الثالث : صناديق الثروة السيادية.
121	خاتمة الفصل.
122	خاتمة.
128	قائمة المراجع.
	ملخص الدراسة.



# قائمة الجداول والأشكال

❖ قائمة الجداول.

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	تطور الدين العام الإجمالي الخارجي خلال الفترة (2001-2017)	<b>01</b>
40	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017)	<b>02</b>
42	وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010- (2019)	<b>03</b>
50	إنتاج الجزائر واحتياطها من النفط خلال الفترة (2010-2018)	<b>04</b>
50	تطور صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة (2004-2017)	<b>05</b>
60	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017)	<b>06</b>
63	تطور الاحتياطات الإجمالية والمداخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2017)	<b>07</b>
75	تطور النفقات الإجمالية وكل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2002-2017)	<b>08</b>
81	تطور الإيرادات الإجمالية وكل من الإيرادات العادية والجبائية خلال الفترة (2002-2017)	<b>09</b>
85	تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2002-2017)	<b>10</b>
90	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تغطية العجز الموازني خلال الفترة (2010-2017)	<b>11</b>

95	قيمة مبالغ التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019)	12
105	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2015-1980)	13
108	تطور ديون إعادة الجدولة للجزائر خلال الفترة (2006-1994)	14
111	الفرق بين الصكوك الإسلامية والصكوك التقليدية	15
113	تطور إصدار صكوك صرح وصكوك شهامة خلال الفترة (2010-2015)	16
115	مساهمة كل من صكوك صرح وشهامة في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2016-2014)	17
119	أصول ثلاث صناديق ثروة سيادية إماراتية خلال سنة 2020	18

❖ قائمة الأشكال.

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
39	تطور الدين الخارجي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2017-2001)	01
41	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2017-2010)	02
44	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2019-2010)	03
45	تطور الاحتياطات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2019-2010)	04
46	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2019-2010)	05
46	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2019-2010)	06

47	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	07
48	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2019)	08
51	تطور صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة (2004-2017)	09
55	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2019)	10
60	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017)	11
64	تطور الاحتياطات الإجمالية والمداخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2017)	12
76	تطور حجم النفقات الإجمالية وكل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2002-2017)	13
82	تطور الإيرادات الإجمالية وكل من الإيرادات العادية والبتروولية خلال الفترة (2002-2017)	14
85	تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2002-2017)	15
91	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تغطية العجز الموازني خلال الفترة (2010-2017)	16
106	تطور المديونية الخارجية خلال الفترة (1980-2015)	17
108	تطور ديون إعادة الجدولة خلال الفترة (1994-2006)	18
115	مساهمة كل من صكوك صرح وشهامة في تمويل العجز الموازني خلال الفترة (201-2016)	19

# مقدمة

تعتبر المالية العامة مرآة الاقتصاد في جميع بلدان العالم، حيث تعمل الدولة من خلال أدوات المالية العامة على تدبير الإيرادات اللازمة من أجل تغطية نفقاتها المتنوعة، بغية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، لذا فهي تعتبر وسيلة الدولة لإدارة الشؤون الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية، ومن بين أهم أدوات المالية العامة التي تستخدمها الدولة الميزانية العامة.

تعتبر الميزانية العامة أحد أهم بنود المالية العامة، حيث تعطى تقرير مفصل عن إيرادات الدولة ونفقاتها، وتقوم جميع الدول دون استثناء بإعدادها سنويا من أجل تسيير مصالحها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، وتتميز الميزانية العامة بأنها خطة تنبؤية كمية للمبالغ المرصودة للتحصيل والإنفاق تعدها السلطات المختصة في الدولة.

تعد الجزائر دولة نامية تمتلك جميع المقومات البشرية والطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، كما يعتبر اقتصادها اقتصاد ريعي قائم على الصناعات الاستخراجية المختلفة على غرار البترول والغاز، ما جعلها في مصاف الدول الأوائل من حيث الإنتاج والاستخراج لهذه الثروات، كما أن أغلب مداخيل الدولة وإيراداتها متأتية من تصدير النفط، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري مرهون بالتغيرات الحاصلة في سعر هذا الأخير في الأسواق الدولية.

ومع عجز الجزائر عن الخروج من التبعية النفطية وتحقيق التنمية في مجالات أخرى تضمن لها موارد مالية متنوعة المصدر، الأمر الذي جعل اقتصادها مرهون بسعر النفط وجعله عرضة للصدمات النفطية، ومنها الصدمة النفطية لسنة 1986م، والصدمة النفطية التي تبعتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، وكانت آخرها الصدمة النفطية لسنة 2014م التي تسببت في انهيار حاد بأسعار النفط وأدت بالاقتماد الجزائري إلى أزمة مالية خانقة نتيجة لتدهور الإيرادات النفطية، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز هيكلي ومتواصل في الميزانية العامة للدولة، لسيما مع تزايد النفقات العامة للجزائر وعدم قدرتها على التحكم فيها وتقليلها ومع غياب بديل استراتيجي للنفط ووجود علامة استفهام حول الجباية العادية في الجزائر، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى أساليب لمحاولة علاج عجزها الموازي والبحث عن توفير العجز في الإيرادات النفطية.

وانطلاقا من الدروس المستفادة من تجارب الجزائر السابقة في مجال التمويل، وكذا تجارب بعض البلدان الناجحة التي اعتمدت آليات ناجعة في توفير التمويل اللازم وعلاج العجز الموازي يمكن للجزائر أخذ هذه التجارب بعين الاعتبار والاستفادة منها، من أجل إيجاد مصادر أخرى لتوفير التمويل للمشاريع الاستثمارية

والتنموية بهدف النهوض بقطاعات أخرى على غرار الزراعة والصناعة والسياحية بهدف التقليل من التبعية النفطية وخلق اقتصاد تنوع فيه مراكز القوة.

### 1. إشكالية الدراسة :

رغم إمتلاك الجزائر للعديد من الإمكانيات الطبيعية والبشرية وقيامها بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية منذ ثمانينيات القرن الماضي، بهدف النهوض بالتنمية في جميع المجالات وبناء اقتصاد قوي قائم على خلق الثروة في جميع المجالات والخروج من التبعية النفطية، إلا أنها فشلت في مبتغاها لأسباب كثيرة ومتعددة ولم تستوفي برامجها التنموية والاقتصادية أهدافها، وبقي الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على الصناعات الاستخراجية هذا ما جعله عرضة للصدمات النفطية، حيث ابتداء من سنة 2014م دخلت أسعار النفط في دوامة من الانهيار، تبعته أزمة ضربة الاقتصاد الجزائري على وجه العموم، وعجز حاد ومتواصل في الميزانية العامة على وجه الخصوص، وانطلاقا من الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر منذ الصدمة النفطية لسنة 2014م إلى اليوم يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي : ما هي البدائل والأساليب التي لجأت إليها الجزائر لتمويل عجز الميزانية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014م ؟.

### 2. الأسئلة الفرعية:

يمكن أن تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما هي طبيعة الاقتصاد الجزائري، وماهي إمكانياته النفطية ؟
- ما هي أسباب العجز الموازي في الجزائر وماهي علاقته بالإيرادات النفطية ؟
- ما هي البدائل والأساليب التمويلية التي لجأت إليها الجزائر لسد العجز الموازي وتوفير التمويل نتيجة الصدمة النفطية 2014؟

- ما هي آفاق تمويل عجز الميزانية في الجزائر؟

### 3. فرضيات الدراسة :

وللإجابة على التساؤلات الفرعية السابقة، يجب طرح مجموعة من الفرضيات انطلاقا من الإشكالية

الرئيسية، ويمكن الإشارة إليها كالتالي:

- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات، كما تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية كبيرة جعلتها في مصاف الدولة المنتجة والمصدرة.
- العجز الموازي في الجزائر هو عجز هيكلية سببه تراجع الإيرادات النفطية.

- لم تأتي البدائل التي اعتمدها الجزائر لمواجهة العجز الموازي بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 بثمارها بدليل استمرار الأزمة إلى يومنا هذا.
- يمكن للجزائر اللجوء إلى أساليب وبدائل تمويلية جديدة اقتداء بتجارب البلدان الأخرى التي نجحت في هذا المجال.

#### 4. أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على جانب هام من جوانب المالية العامة ألا وهو الميزانية العامة للدولة، كما تهدف الدراسة إلى :
- تحديد طبيعة الاقتصاد الجزائري والدور الذي يلعبه النفط في استقرار مؤشرات الاقتصاد الجزائري.
  - تسليط الضوء على الصدمة النفطية التي ضربت الأسواق ابتداء من سنة 2014م، مع إبراز الآثار المترتبة عنها على الاقتصاد الجزائري.
  - تحديد أسباب العجز الموازي في الجزائر مع إظهار مدي نجاعة الآليات المتخذة من قبل الدولة لعلاجها بعد الأزمة النفطية 2014.
  - تسليط الضوء على بعض البدائل التمويلية التي يمكن للجزائر تبنيها مستقبلا لعلاج العجز الموازي.
- #### 5. أهمية الدراسة :

رغم محاولات عديدة قامت بها الجزائر من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنمية في المجالات الأخرى، إلا أنها لم تتجح في مسعاها وبقي اقتصادها مرهون بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، حيث تعيش الجزائر منذ سنة 2014م وإلى اليوم أزمة خانقة ضربت الاقتصاد الوطني بسبب التراجع الحاد في الإيرادات النفطية، الأمر الذي جعل الدولة غير قادرة على تمويل نفقاتها وخاصة الاستثمارية، وهو ما سبب حالة من العجز المستمر في الميزانية العامة، ومع قيام الدولة بمجموعة من التدابير حيال هذا الأمر إلا أنها لم تعطى ثمارها المرجوة بدليل أننا مازلنا نعيش الأزمة إلى يومنا هذا، ويكون الموضوع هو موضوع الساعة في الجزائر فلا بد من تسليط الضوء على أسباب هذا العجز ومع محاولة طرح بدائل وخيارات تمويلية مستفيدين من تجارب الدول الأخرى.

#### 6. مبررات الدراسة:

- هناك مجموعة من الأسباب والدوافع التي حثتنا على اختيار هذا الموضوع ومن بينها :
- كون الموضوع يندرج تحت تخصص الدراسة \* اقتصاد نقدي وبنكي \*
  - يعتبر موضوع الساعة في الجزائر، حيث يعالج قضية يعاني منها الاقتصاد الجزائري إلى يومنا هذا.



• محاولة إيجاد حلول بديلة للأزمة التي تعيشها الجزائر وخاصة بعد فشل الإجراءات التي اتخذتها الدولة سابقا.

• الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع.

#### 7. منهج الدراسة :

قصد الإلمام بجميع جوانب الموضوع وكذا الوقوف على الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الصدمة النفطية لسنة 2014 وآثارها على الاقتصاد الجزائري والميزانية العامة، ومحاولة إيجاد حلول تمويلية بديلة، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع و المصادر باللغتين العربية والأجنبية.

#### 8. هيكل الدراسة :

بغرض الوصول إلى إجابة إلى الإشكالية الرئيسية للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، اعتمدنا خطة متكونة من ثلاثة فصول حيث:

• الفصل الأول جاء بعنوان **"الميزانية العامة وأساليب تمويلها"**، تناول ماهية الميزانية العامة ومفهوم العجز الموازي كما تطرق أيضا إلى أساليب تمويلها.

• الفصل الثاني ف جاء بعنوان **"الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالأزمة النفطية"**، وتناول طبيعة الاقتصاد الجزائري ومؤشراته الاقتصادية وكذا إمكانياته النفطية، بالإضافة للأزمة النفطية لسنة 2014 وآثارها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

• الفصل الثالث فقد جاء بعنوان **" الميزانية العامة في الجزائر وبدائل تمويلها "**، وتم فيه تحليل الميزانية العامة في الجزائر قبل وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014، كما تطرق إلى الأساليب التي اعتمدها الدولة لمواجهة العجز الموازي، مع طرح مجموعة من البدائل التمويلية المنقولة عن تجارب بلدان أخرى.

#### 9. صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في:

• عدم القدرة على الوصول إلى المكتبات العامة والخاصة بسبب الأزمة الصحية العالمية \*جائحة كورونا\*.

• تضارب الإحصائيات من مصدر لآخر مما صعب الاختيار فيما بينها.

الفصل الأول : الميزانية العامة وأساليب تمويلها

المبحث الأول : الميزانية العامة

المبحث الثاني : العجز الموازي

المبحث الثالث : أساليب تمويل العجز الموازي

**تمهيد**

تعتبر الميزانية العامة من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة في تسيير مواردها، وذلك بهدف تحقيق استقرارها الاقتصادي بصفة عامة واستقرارها المالي بصفة خاصة، فهي تعتبر سجلا لما تتفقه الدولة وما تحصله خلال مدة زمنية معينة، وبذلك تسعى دائما للموازنة بين نفقاتها وتحصيلاتها من الموارد المالية، فكل الدول تهدف جاهدة للابتعاد عن أي اختلال في ميزانيتها العامة سواء كان هذا الخلل فائضا أو عجزا، فالفائض يعتبر موارد خاملة غير مستغلة بالنسبة لها من العجز، فاغلب الدول باختلاف مستواها الاقتصادي تعاني من هذا الاخير وتسعى جاهدة للبحث عن السبل المناسبة لتقليله، أو إيجاد البدائل التمويلية الممكنة لسد هذا العجز، وبناء على ذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية :

**المبحث الاول : الميزانية العامة للدولة.**

**المبحث الثاني : العجز الموازي.**

**المبحث الثالث : أساليب تمويل العجز الموازي.**

### المبحث الأول: الميزانية العامة.

مرت الميزانية العامة بعدة تطورات، فقد كانت الحضارات والأمم القديمة تقوم بتحصيل إيراداتها وإنفاقها دون إتباع سياسات وقوانين وقواعد في ذلك، وقد بدأت عملية ضبط هذه النفقات والإيرادات وفق قواعد وقوانين تتطور شيئا فشيئا إلى يومنا هذا، حيث أصبحت اليوم جميع الدول الحديثة يسير نشاطها المالي وفق برامج و قواعد يشمل إيراداتها ونفقاتها التي تقوم بتقديرها لمدة سنة قادمة على الأقل .

### المطلب الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة.

هناك تعريفات متعددة للميزانية العامة تختلف باختلاف الفقهاء الماليين كل حسب الجانب أو الناحية التي ينظر بها إليها ومنها :

✓ عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة للدولة : بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا.<sup>1</sup>

✓ تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن.<sup>2</sup>

✓ بيان مسبق لجميع الإيرادات والنفقات و التي يجوز للسلطة التنفيذية تحقيقها خلال سنة قادمة.<sup>3</sup>

✓ هي تقديرات معتمدة لحجم الإنفاق الحكومي، موزعة على بنود الإنفاق المختلفة لسنة مالية، والموارد المالية المنتظرة عن تلك السنة التي يلزم أن تتساوى الموارد المالية المقدره مع حجم الانفاق الحكومي المخطط.<sup>4</sup>

✓ هي سجل يتضمن توقعات السلطة التنفيذية لما ستفقه أو تحصله من مبالغ خلال مدة زمنية محددة تقدر عادة بسنة واحدة، وتعكس الميزانية بما تحتويه من نفقات وإيرادات والمبالغ المرصودة لكل منهما برنامج عمل الحكومة في الفترة المستقبلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.<sup>5</sup>

✓ هي توقع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة عن مدة مقبلة عادة ما تكون سنة.<sup>6</sup>

✓ هي تقدير أرقام مبالغ كل من النفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة، حيث انها بيان مفصل عن النفقات العامة بما يقابله من إيرادات لتغطيتها.<sup>7</sup>

<sup>1</sup> علي زغدود : المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص69.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، 2008، ص15.

<sup>3</sup> حمدي بن محمد بن صالح : نوازن الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الاردن، 2013، ص20.

<sup>4</sup> زينب كريم الداودي : دورة الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص30.

<sup>5</sup> محرز محمد عباس : اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص317.

<sup>6</sup> محمد الصغير بعلي : المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص86.

<sup>7</sup> المرجع نفسه، ص87.

✓ هي خطة تمويل جميع الأنشطة الاقتصادية المزمع تنفيذها من قبل الدولة في سنة قادمة و هي تمثل مرحلة التنفيذ السنوية من الخطط الاقتصادية بالنسبة لمجتمع يخطط اقتصاده مركزيا.<sup>1</sup> من خلال التعريف السابقة يمكننا أن نستنتج أن الميزانية العامة هي خطة أو برنامج تعده الدولة من أجل حصد إيراداتها العامة وتوجيهها نحو تغطية نفقاتها العامة بقصد تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة.

**المطلب الثاني: خصائص الميزانية العامة.**

تختلف الميزانيات العامة من حيث طريقة إعدادها و تنفيذها من دولة لأخرى، ولكن أغلبها تشترك في الخصائص التالية :

**أولاً: الميزانية العامة برنامج لنشاط حكومي.**

إذ تمثل برنامج الدولة لتنظيم نشاطها الاقتصادي والتجاري والسياسي والاجتماعي خاصة مع تطور نشاطات الدولة وتتنوع مصادر إيراداتها وأيضاً تزايد نفقاتها وتمتاز بأنها خطة مالية تبين النشاط المالي للحكومة، وذلك من خلال ما تتضمنه من نفقات وإيرادات، بمعنى أنها توضح الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال إعدادها، فتبين مقدار الإيرادات العامة التي تستطيع الحكومة الحصول عليها بوسائلها المختلفة وبيان مشروعية تلك الوسائل وكيفية توزيع تلك الإيرادات على نفقات الدولة المختلفة بطريقة تضمن تحقيق ما تسعى إليه من الأهداف و بحسب أهميتها، وسواء كان ذلك النشاط المالي بصورة استثمار للموارد العامة نحو مشاريع إنتاجية أم كان بقصد إشباع حاجات استهلاكية تتطلبها العملية الإدارية.<sup>2</sup>

**ثانياً : الميزانية العامة تصدر بصك تشريعي**

تصدر بوثيقة أو صك عن السلطة التشريعية، و هذه الوثيقة تختلف الفقهاء حول طبيعتها، فأصر البعض على أنها قانون كسائر القوانين التي تصدر عن الهيئة التشريعية، إذ يمكنه إلغاء القوانين أو تعديلها، أما البعض الآخر فذهب إلى أنها برنامج عمل لا ترقى إلى قانون.<sup>3</sup>

**ثالثاً : تقدير مفصل لإيرادات الدولة و نفقاتها.**

بمعنى أنها ليست فقط أرقام إجمالية للإيرادات والنفقات العامة و أرقام مالية لبنود هذه الإيرادات والنفقات، بل أيضاً توضيح مفصل لمصادر الإيرادات وأوجه الانفاق، فيجب أن تحتوي على جميع المصادر للحصول على المال العام من ضرائب، قروض، ورسوم... الخ، وأين سيتم إنفاق المال العام، هل على الطرق والصحة والتعليم والتسليح.... الخ.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زينب كريم الداودي، مرجع سبق ذكره، ص31.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص37.

<sup>3</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص25

<sup>4</sup> طارق الحاج : المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص158.

وتتوقف فاعلية الموازنة العامة على مدى دقة التنبؤات للإيرادات والنفقات العامة، وموضعيتها، مما يتطلب دراسة علمية مستفيضة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الدولة، وللتغيرات المتوقعة خلال محل البحث، والدولة على عكس الافراد تحدد إيراداتها على ضوء نفقاتها المتوقعة.<sup>1</sup>

رابعا : الميزانية العامة توضع لفترة زمنية محددة.

إن تحديد البعد الزمني لها مبدئي وأساسي فبدونه تفقد الموازنة معناها، كما أن استمراريتها بشكل دوري يحدد مبدأ الرقابة الذي تختص به أجهزة الرقابة بمختلف مستوياتها، كما أن التقدير و التخمين لا يمكن أن يكون إلا في إطار زمني محدد.<sup>2</sup>

خامسا : الميزانية العامة برنامج معد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة.

لا يكتمل تعريفها بالنظر فقط إلى كونها فقط توقع للنفقات و الإيرادات معتمدا أو مجازا من السلطة التشريعية، بل يتعين في ظل مالية الدولة الحديثة إلى مدى ما تحدثه محتوياتها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية<sup>3</sup>، وقد أصبحت اليوم وسيلة تستخدمها الدولة لرفع مستوى استخدام الأيدي العاملة وتعبئة الموارد الاقتصادية العاطلة وزيادة الدخل النقدي ورفع مستوى المعيشة.<sup>4</sup>

كذلك تعد الموازنة انعكاسا للوضع الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد القومي، فعندما يواجه ركودا حادا في نشاطه تعمل الحكومة على توسيع نفقاتها بقصد إنعاش النشاط الاقتصادي، أي تعمل على منح قدرة شرائية إضافية لزيادة الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد، وفي أوقات الرواج التضخمي تسعى الدولة إلى سحب جزء من القوة الشرائية الفائضة عن طريق الضرائب لخفض الطلب وجعله عند مستوى يؤمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، علاوة على ذلك تستطيع الدولة عن طريق موازنتها أن تعيد توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع عن طريق الضرائب والنفقات العامة بما يكفل الحد من سوء توزيع الدخل وتحقيق التوازن الاجتماعي.<sup>5</sup>

وبالتالي إذا أردت أن تتعرف على التوجه العام لأي حكومة، ما عليك إلا أن تستعين ببنود الموازنة العامة من إيرادات و نفقات عامة سواء من حيث الأرقام المالية الواردة فيها أو من خلال تفاصيل مصادر الإيرادات و اوجه الإنفاق.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 158.

<sup>2</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 271.

<sup>4</sup> زينب كريم الداودي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 40.

<sup>6</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 160.

من خلال الخصائص السالفة الذكر يمكننا أن نستخلص أن الميزانية العامة للدولة عبارة عن وثيقة تصدر من سلطة تشريعية من أجل تقدير نفقات الدولة وتبوير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات خلال فترة زمنية معينة من أجل تحقيق هدف اقتصادي و اجتماعي وسياسي معين.

### المطلب الثالث: مبادئ الميزانية العامة.

للميزانية العامة قواعد ومبادئ تقوم عليها يجب مراعاتها عند إعدادها بعضها يتعلق بالمدة التي يجب أن تعد لها وبعضها يتعلق بأصول تنظيمها حتي تكون سهلة المراقبة وتضمن حماية المال العام ومن بين هذه المبادئ :

#### أولاً: مبدأ الشمول:

يراد من مبدأ شمول الموازنة أن تكون شاملة جميع نفقاتها وإيراداتها، دون أي إنقاص أو اقتطاع أو إغفال، أي أن يذكر فيها واردات الدولة كافة، أي كان مصدرها ونفقاتها كافة،<sup>1</sup> وفي الجزائر تقدم قاعدة الشمول في مظهرين أولهما أنها تمنع مقاصة الإيرادات والنفقات وثانيهما أنها تمنع توجيه حصيلة إيراد عام لتغطية نفقة عامة محددة، فهي قاعدة عدم تخصيص الإيرادات، وفي الجزائر لا يمكن تخصيص أي إيراد عام لتغطية نفقة معينة بحيث تستخدم موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة بدون تمييز.<sup>2</sup> و منه نستنتج أن قاعدة الشمول توجب ما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ أن تقيد في الموازنة العامة جميع النفقات و جميع الإيرادات على اختلاف أنواعها و مصادرها.
- ✓ أن تقيد في الموازنة جميع النفقات التي يتطلبها تحصيل الإيرادات.
- ✓ ألا يجرى أي تقاص بين الإيرادات و النفقات.
- و تتميز قاعدة الشمول بالخصائص التالية:<sup>4</sup>
- ✓ الوضوح والصدق: فالنفقات والواردات تقيد في الموازنة على حقيقتها بدون إغفال أو استثناء.
- ✓ المحافظة على حق السلطة التشريعية في الإذن بالجباية والإنفاق.
- ✓ تحول دون مبدأ التخصيص.

#### ثانياً: مبدأ الشروع.

قلنا إن مبدأ الشمول يمنع التخصيص في استعمال الواردات، وهذا يعني أنه لا يجوز تخصيص مورد معين لتغطية نفقة معينة، بل أن مجموع الواردات يجب أن يغطي مجموع النفقات، وعلى وجه الشروع،

<sup>1</sup> حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش: المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013، ص57.

<sup>2</sup> لعمارة جمال: منهجية إعداد الميزانية العامة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، 2004، ص123.

<sup>3</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص58.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص58.

والسبب في ذلك ظاهر، فإن المورد المخصص لنفقات معينة قد يكفي لتغطيتها، أو قد يزيد عنها، أو قد لا يكفي، فإن كان يكفي، فالتخصيص لا فائدة منه طالما أنه يمكن تدوين المورد برمته في قسم الواردات، وإذا كان يزيد فإن التخصيص يشجع الإدارة المختصة على الإسراف في النفقات، ويحرم الإدارات الأخرى من مبالغ يمكنها أن تستفيد منها. وإن كان غير كاف، فالتخصيص لن يحول دون اللجوء إلى بقية الواردات لتأمين المبلغ الناقص.<sup>1</sup>

### 1- مبررات مبدأ الشيوخ:<sup>2</sup>

- أ- من الناحية السياسية: يساعد السلطة التشريعية على ممارسة حقها الرقابي، و في حالة التخصيص لا يطلع ممثلو الشعب على مختلف النفقات.
- ب- من الناحية الاجتماعية : يوسع من التعاضد و التضامن الوطني بين مختلف الفئات، كما أن التخصيص يخالف المبدأ القانوني للضريبة، التي يؤول إلى المنفعة العامة وليس لمصلحة الممولين.
- ت- من الناحية الاقتصادية : تؤدي إلى التوفير و الاقتصاد في الإنفاق، بينما التخصيص يساعد و يشجع على الإسراف و التبذير.

### 2- التمييز بين الشمول و الشيوخ:

- نظرا لوجود تشابه بينهما ووجود ترابط بين عمليهما قد يرى البعض أنهما قاعدة واحدة تصب في نفس المعنى، ولكن يوجد بينهما أوجه تشابه واختلاف نوجزها فيما يلي:<sup>3</sup>
- أ- يقتضي مبدأ الشمول أن يسجل في موازنة الدولة جميع النفقات والإيرادات دون تقاص، ويمنع مبدأ الشيوخ تخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة، حيث تظهر جميع النفقات والإيرادات في الموازنة، فيتم مبدأ الشيوخ في الواقع مبدأ الشمول.
- ب- إن مبدأ الشمول يوجب أن تسجل كافة النفقات والإيرادات دون تقاص بينهما، بينما مبدأ الشيوخ يمنع أيه صلة قانونية بين النفقات والإيرادات فكل استثناء لمبدأ الشمول هو استثناء لمبدأ الشيوخ، لكن العكس غير صحيح، فيمكن للدولة أن تخصص إيرادا معينة لتغطية نفقة معينة، وتسجل في الموازنة العامة كل الإيراد وإجمالي النفقة دون تقاص بينهما.
- ت- إن مبدأ الشمول يتعلق بإيرادات الدولة ونفقاتها، بينما مبدأ الشيوخ يتعلق بالإيرادات فقط ، فينطبق على النفقة قاعدة معاكسة هي التخصيص.

<sup>1</sup> حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، مرجع سبق ذكره، ص69.

<sup>2</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص62.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص63-64.



ث- إن مبدأ الشمول هو من المبادئ المقننة في التشريع، بينما الشروع هو من المبادئ العرفية غالباً.

### ثالثاً : مبدأ سنوية الميزانية

يعني هذا المبدأ أن يتم التوقع لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام ويعني هذا المبدأ أيضاً أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية، ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة،<sup>1</sup> ومن هذه الاعتبارات ما يلي :

أ- إن إصرار الشعب على أن يوافق ممثلوه على فرض الضرائب التي ترغب السلطة التنفيذية في جبايتها، وأن يأذنون لهذه السلطة بالإنفاق ضمن حدود معينة ولأهداف محددة، وذلك ليسهل مراقبة ومتابعة تنفيذها، وإذا ما طالت هذه الفترة فإنه يصعب التنبؤ بتقديراتها لاعتبارات مالية، منها أن فترة السنة تتوافق مع النظام الذي يسير عليه الافراد و المؤسسات في إجراء حساباتهم، كما تتوافق فترة السنة الواحدة مع التسلسل الطبيعي لفصول السنة الاربعة والتي تتفاوت في مواسمها وظروفها المناخية وطبيعة النشاط الاقتصادي والخدمي وبما أن النفقات وإيرادات الدولة تتفاوت هي الاخرى مع تفاوت تلك الاصول لذلك اعتمدت السنة الواحدة فترة دورية لإعدادها.<sup>2</sup>

ب- السنة هي المدة الضرورية والكافية لإعدادها والمصادقة عليها لأن الحكومة لا تستطيع أن تعد أكثر من موازنة خلال العام، وبالمقابل لا تستطيع السلطة التشريعية التخلي عن مهمتها لأكثر من سنة.<sup>3</sup>

ت- إن تم اعتمادها لفترة أقل من سنة، عملية محفوفة بالمخاطر والاطء وسوء التقدير والتفاوت بين حجم وأزمة تدفقات الإيرادات و النفقات.<sup>4</sup>

### رابعاً : مبدأ توازن الميزانية العامة.

يقصد بهذا المبدأ تعادل الإيرادات العامة و النفقات العامة، وهذا يطلق عليه بالتوازن الكمي أو المحاسبي الذي هو من أهم ضرورات المالية العامة التقليدية، ويتطور النشاط المالي للدولة واعتبار السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية العامة في ظل الفكر المالي الحديث، ظهر ما يعرف بالتوازن المالي والاقتصادي،<sup>5</sup> لذا وجب التمييز بين مبدأ التوازن في الفكر الحديث والتقليدي كما يلي :

✓ التوازن بالمفهوم التقليدي : يعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحتة، وهذا المفهوم كان يطبق

<sup>1</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص324.

<sup>2</sup> محمد طاقة، هدى فرعون : اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص179.

<sup>3</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية : أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص283.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص283.

<sup>5</sup> لعمارة جمال: أساسيات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص96.

على موازنة الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على موازنة الأفراد والمشروعات الخاصة، وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته إلى التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الاقتراض أو إلى حدوث التضخم إذا ما تمت تغطيته عن طريق الإصدار النقدي أو حدوث فائض يدفع إلى الإسراف والتبذير.<sup>1</sup>

✓ التوازن بالمفهوم الحديث : لقد انتقد الفكر الحديث الفكر التقليدي، وأثبت خطأ الفروض التي يقوم عليها التحليل التقليدي، وأوضح الفكر الكينزي أن الاقتصاد لا يحقق التوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بل قد يتحقق التوازن دون هذا المستوى الأمر الذي يعنى وجود موارد اقتصادية غير مستغلة، ووجود البطالة مما يتطلب تدخل الدولة، نظرا لعدم قدرة القطاع الخاص على رفع الطلب الفعلي لزيادته و تعويض النقص فيه، وذلك عن طريق تشجيعها للإنفاق الخاص من ناحية وزيادة النفقات العامة من ناحية ثانية، حتي تبعث النشاط الاقتصادي وتضمن نموه واستقراره، والفرق بين الفكر التقليدي والحديث من جانب الموازنة هي أن الفكر التقليدي ينظر إلى المشاكل المالية بمعزل عن الحياة الاقتصادية للمجتمع، أم الفكر الحديث فيوضح ما بينهما من ترابط و تأثير متبادل.<sup>2</sup>

#### خامسا: مبدأ وحدة الميزانية العامة

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتي يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الموازنة كما وافقت عليها السلطة التشريعية.<sup>3</sup>

ويجب عدم الخلط بين الميزانية ذات الوثائق المتعددة وبين الميزانيات المتعددة، فقد تكون الميزانية موحدة ومع ذلك تقدم في وثائق متعددة وليست في وثيقة واحدة، كما هو الحال في بريطانيا ولايعد ذلك خروجاً على قاعدة وحدة الميزانية العامة للدولة أما الميزانيات المتعددة فيؤخذ بها بالنسبة لبعض الوحدات الاقتصادية حتي تتمكن من أن تتمتع بالاستقلال المالي في مواجهة الميزانية العامة لأداء وظائفها على أكمل وجه.<sup>4</sup>

#### 1- مبررات مبدأ وحدة الميزانية العامة.

لمبدأ وحدة الميزانية العامة عدة أسباب ومبررات توضح أهميتها، ومن هذه المبررات ما يلي :

أ- يتصف بالوضوح والسهولة لمن يريد أن يقف على حقيقة المركز المالي للدولة، حيث أن للدولة حساباً واحداً.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد : المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص302.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص287.

<sup>3</sup> محرز محمد عباس : اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، صص398-399.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص399.

<sup>5</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص279.

ب- إن وحدة الموازنة تعتبر نتيجة طبيعية لوحدة الجهاز المركزي للحكومة، ووحدة الإيرادات التي يستعين بها لتأدية مهمته.<sup>1</sup>

ت- يساعد السلطة التشريعية على أن تفرض رقابتها على تخصيص النفقات العامة حسب وجوه الإنفاق و الاعتماد.<sup>2</sup>

ث- تمكن وحدة الموازنة من معرفة أوجه الإسراف و التبذير في الإنفاق العام، كما تمكننا من تحديد نسبة النفقات العامة أو الإيرادات العامة إلى الدخل الوطني، وغيرها من الدراسات التحليلية لجميع بنود الموازنة العامة.<sup>3</sup>

تهدف المبادئ العامة للميزانية العامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمعايير في إعدادها وإعطائها خصائصها، حيث يعمل مبدأ السنوية على تحديد الإطار الزمني لتخصيص إيرادات الدولة وإنفاقها، بينما قاعدة الشمول فدورها هو أن تكون جميع إيرادات الدولة ونفقاتها مشمولة في ميزانية واحدة ولا تنفذ أي عملية عليها خارج الميزانية العامة، أما قاعدة الشيوخ فهدفها عدم التخصيص، أما مبدأ التوازن فيعمل على المحافظة على بقاء نفقات الدولة في حدود إيراداتها، ومبدأ وحدة الميزانية فتهدف إلى أن تعد الدولة ميزانية واحدة.

#### المطلب الرابع : أهداف وأهمية الميزانية العامة.

تهدف الدولة من خلال إعداد الميزانية العامة إلى تحقيق عدة أهداف ذات أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن بين هذه الاهداف نجد :

#### أولاً : الأهداف والأهمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أدى اتساع الأغراض التي تسعى لتحقيقها السياسة المالية إلى أن أصبح هدف الموازنة ليس كما كان مرسوما لها في الدولة الحارسة وهو السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتي لو اقتضى الامر الخروج عن مبدأ توازن الميزانية.<sup>4</sup>

فعن طريق الموازنة تستطيع الدولة أن تعدل في توزيع الدخل القومي فيما بين الطبقات المختلفة للمجتمع وعلى الافراد عن طريق الضرائب والنفقات العامة، فلم تعد الموازنة العمل الذي تقدر بواسطته الإيرادات و النفقات ويؤذن بها فحسب، وإنما أصبحت تهدف أيضا إلى تحقيق العمالة الكاملة وإلى تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة، بغض النظر عن أسباب عدم الاستخدام، والمساهمة في زيادة الدخل

<sup>1</sup> لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص75.

<sup>2</sup> خالد شحاذ الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص279.

<sup>3</sup> لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص76.

<sup>4</sup> عادل فليح العلي : المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص509.

القومي ورفع مستوى المعيشة، وفي الدول ذات الاقتصاد المخطط، وعلى الاخص البلدان الاشتراكية، يعظم دور الموازنة كثيرا لعلاقتها الوثيقة بعملية التخطيط الاقتصادي، إذ تصبح الموازنة والحال كذلك، جزءا من الخطة المالية العامة للدولة وأداة من أهم أدوات تنفيذها.<sup>1</sup>

### ثانيا : الأهداف والأهمية المالية.

تعد الموازنة المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة بعد أنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت من أجلها، لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازن الميزانية أي تقارب الإيرادات من النفقات يعطى انطبعا بسلامة مركز الدولة المالي إن كان هذا التوازن حقيقيا كما يمكن أن نتعرف من خلالها على إذا ما كانت الموازنة في حالة عجز أو فائض ولأي من هذين الفرضيتين تأثيرات عدة على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الأخرى.<sup>2</sup>

### ثالثا : الأهداف والأهمية السياسية.

من الناحية السياسية للموازنة أهمية كبرى في الدول ذات الانظمة النيابية والديموقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لاعتماد الموازنة، من شأنه زيادة الثقة بمالية الدولة بالنظر إلى ما يؤدي إليه إخضاع هذه الموازنة للرقابة الدقيقة و العلنية من أبعادها عن تحكم السلطة التنفيذية، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو رفضها مشروع الموازنة الذي يقدم إليها.<sup>3</sup>

للميزانية العامة أهمية كبيرة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، تهدف الدولة من خلال إعدادها إلى تحقيق عدة أهداف تضمن لها الاستقرار على مختلف الأصعدة.

### المطلب الخامس : دورة الميزانية العامة للدولة.

تمر عملية إعداد الميزانية العامة بمجموعة من المراحل، وتتشابه هذه المراحل في أغلب دول العالم، إذ تمر عادة على أربع مراحل وهي : مرحلة التحضير، الاعتماد، التنفيذ، المراقبة، ولكل مرحلة من هذه المراحل سماتها وخصائصها.

### أولا : مرحلة تحضير الميزانية العامة.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله : مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص375.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، 511.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص375.

تعد عملية إعداد و تحضير الموازنة العامة المرحلة الاولى من مراحل دورة الموازنة، وتتضمن عمليات الإعداد والتحضير التنبؤ بالبرامج الحكومية المختلفة التي تعتمزم مختلف الوحدات الحكومية القيام بها، والتنبؤ بمختلف أنواع الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها مختلف الوحدات الحكومية بمختلف الوزارات والقطاعات الاقتصادية ، وأي فشل أو قصور في عملية الإعداد والتحضير سوف ينجم عنه العديد من الآثار السلبية سواء داخل النشاط الحكومي ذاته أو داخل الاقتصاد القومي، ولذلك عملية الإعداد والتحضير يجب أن تتال اهتمام السلطات المختصة، كما انها تستلزم توافر العديد من الإمكانيات المالية والفنية...الخ<sup>1</sup>.

وتتطلب عملية تحضير وإعداد الموازنة العامة تحديد ما يلي:<sup>2</sup>

✓ السلطة المختصة بتحضير الموازنة العامة : وعادة ما تكون السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، أو لجنة من السلطة التنفيذية والتشريعية.

✓ خطوات تحضير الموازنة العامة.

✓ مشروع نظام أو قانون الموازنة العامة.

✓ الأجهزة المركزية المختصة بتحضير الموازنة العامة.

✓ مشكلات تحضير الموازنة العامة.

**ثانيا : مرحلة اعتماد الميزانية العامة.**

أصبح الآن لا خلاف على أن اعتماد الموازنة العامة وإقرارها يعد حقا من حقوق السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة لقوى الشعب، ومن ثم يقع عليها مسؤولية التحقق والتأكد من سلامة البرامج الحكومية والسياسات المتبعة من خلال دراسة مشروع الموازنة العامة وإقراره، وقد تتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد كما هو الحال في مصر وسوريا ولبنان، وقد تتكون من مجلسين كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا.<sup>3</sup>

**ثالثا : مرحلة تنفيذ الميزانية العامة.**

يقصد بتنفيذ الموازنة العامة إخراج محتوياتها إلى حيز الوجود، ويتم ذلك بشكل رئيسي، بتحصيل الإيرادات التي أجزت جبايتها، وصرف النفقات المعتمد صرفها، وتقوم السلطة التنفيذية عن طريق أجهزتها المختلفة بتنفيذ الموازنة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> يونس احمد البطريق وآخرون : مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص162.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص83.

<sup>3</sup> يونس أحمد البطريق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص184.

<sup>4</sup> محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص113.

وتتطلب دراسة تنفيذ الموازنة العامة مراعاة ما يلي:<sup>1</sup>

- ✓ أهداف تنفيذ الموازنة العامة : وعادة ما يهدف تنفيذ الموازنة العامة إلى : مراعاة الحدود المالية، توفير مرونة التنفيذ، تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حسن إدارة الاجهزة الحكومية.
  - ✓ الفصل بين الوظائف الإدارية والوظائف الحسابية.
  - ✓ عمليات تنفيذ الموازنة: ويتضمن تنفيذ الموازنة العامة ثلاثة أنواع من العمليات وهي عمليات تحصيل الإيرادات التي اجيزت جبايتها عمليات صرف النفقات التي اعتمدت لها الاموال عمليات الخزنة العامة.
  - ✓ تصحيح الموازنة العامة : إذ أن أرقام الموازنة العامة للنفقات والإيرادات هي أرقام تقديرية لمدة سنة مقبلة فمن المحتمل أن تحدث بعض الاخطاء في التقدير، وذلك نظرا لضخامة ولصعوبة التنبؤ بالأوضاع المستقبلية المتغيرة بشكل دقيق، لذلك لابد من رصد الاعتمادات، لمواجهة الظروف الجديدة، وتصحيح الاخطاء الواردة في التقديرات، وبالتالي تصحيح أرقام الموازنة العامة.
  - ✓ المناقلات : وتعتبر من وسائل تصحيح الموازنة العامة، إذ يتم بموجبها نقل الاعتمادات بين فصول، أبواب، وبنود الموازنة، فتنقل الاعتمادات من البنود التي يوجد بها فائض إلى البنود التي يوجد بها عجز.
  - ✓ الحساب الختامي : بعد انتهاء تنفيذ الموازنة العامة، تبدأ مرحلة إعداد الحساب الختامي، وتتولى وزارة المالية عادة القيام بهذه المهمة، وتتضمن النفقات الفعلية والإيرادات الفعلية للدولة عن السنة المالية المنتهية الصلاحية موزعة على الفصول والأبواب والبنود المختلفة التي تمثل التوزيع المتبع للموازنة العامة للدولة.
  - ✓ المال الاحتياطي : ويتكون من فائض الموازنات السابقة، إذ يحول فائض الإيرادات التي تحصلت فعلا زيادة على النفقات التي صرفت في نهاية كل سنة مالية، وتلجأ إليه الدولة في السنوات التي تزيد فيها النفقات عن الإيرادات، فتسد العجز الحال في الموازنة العامة من المال الاحتياطي.
- رابعا : مرحلة المراجعة والرقابة.**

لقد نال موضوع مراجعة ومراقبة الموازنة العامة اهتمام العديد من الكتاب ورجال السياسة، وتطور مفهومها وطبيعتها أهدافها بتطور مفهوم ومضمون الموازنة العامة ففي المرحلة الاولى عندما كانت موازنة الدولة مجرد وثيقة حسابية تعبر عن إيرادات ونفقات الدولة، كانت عملية المراجعة والرقابة لا تتعدى عملية فحص الحسابات العامة فحسا حسابيا، ومع تطور الفكر المالي وتغير النظرة اتجاه دور الدولة في النشاط

<sup>1</sup> محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص113.

الاقتصادي وتغير مفهوم ومضمون الموازنة العامة، أصبحت موازنة الدولة تعبر عن برامج وسياسات حكومية محددة ومعتمدة لتحقيق أهداف المجتمع، تغير وتطور مفهوم الرقابة والمراجعة على موازنة الدولة، إذ أصبح مراجعة الموازنة لا تقتصر على مرحلة الاعتماد بل يتعين أن تمتد إلى مرحلة التنفيذ، فلم تعد الرقابة والمراجعة حسابية فقط بل أصبحت رقابية تقييمية للنشاط الحكومي ولم تقتصر عمليات المراجعة والرقابة على السلطة التشريعية أو التنفيذية، بل أمتد نطاقها ليشمل جميع السلطات ( تنفيذية، تشريعية، قضائية )<sup>1</sup>.

ويمكن تقسيم أنواع وأشكال الرقابة على موازنة الدولة إلى الأقسام التالية:<sup>2</sup>

✓ من حيث الجهة التي تتولى الرقابة ( داخلية / خارجية ).

✓ من حيث التوقيت الزمني ( رقابة سابقة / رقابة لاحقة ).

✓ من حيث طبيعة الرقابة ونوعيتها ( رقابة حسابية / رقابة تقييمية ).

تعتبر المراحل السالفة الذكر أهم المراحل التي تمر بها الميزانية العامة في أغلب البلدان في العالم،

وتسمى بدورة الموازنة، وتعتبر كل مرحلة ذات أهمية كبيرة في تحقيق وضبط الموازنة بشكل سليم.

<sup>1</sup> يونس أحمد البطريق وآخرون، مرجع سبق ذكره، صص 200-201.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص201.

## المبحث الثاني : العجز الموازي.

بعد أن تناولنا في المبحث الأول الميزانية العامة للدولة، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى واحد من أهم المصطلحات الأكثر تداولاً وإثارة للجدل وهو العجز الموازي، وهو من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول و التي تبذل في سبيل معالجتها الكثير من الجهد والموارد.

## المطلب الأول : تعريف العجز الموازي وأنواعه.

## أولاً : تعريف العجز الموازي :

هناك عدة تعاريف ومصطلحات للعجز الموازي تختلف باختلاف الجهة التي ينظر بها كل شخص إليه والأغراض التي تستخدم فيه ومن هذه التعريفات ما يلي :

1- **العجز التقليدي** : ويسمى أيضا العجز الشامل أو الإجمالي، ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيله القروض.<sup>1</sup>

2- **الدين العام** : وهو أحد المفاهيم المستخدمة على نطاق واسع لعجز الموازنة وهو ما يطلق عليه مفهوم الدين العام للعجز، وهذا المفهوم يقارب بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب، أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض، وهذا القياس للعجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع : الإنفاق الجاري، صافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية، صافي امتلاك الأصول المالي من جهة، الإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة ثانية، والعجز في هذه الحالة يقاس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحياة من النقود، وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة، فإن الموازنة تكون متوازنة، وفقا لهذا المفهوم، إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفرا.<sup>2</sup>

3- **العجز الجاري** : وهو يقاس الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية، وهو بهذا الاعتبار يعطى وزنا مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول، والمنطق الكامن وراء ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة، وذلك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة، وفي الستينيات من هذا القرن كانت القناعة السائدة أن الإنفاق الجاري ينبغي تمويله من خلال الضرائب، بينما يمكن للحكومة تمويل

<sup>1</sup> صبرينة كردودي : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، الجزائر، ص134.

<sup>2</sup> عبد الرزاق الفارس: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت، ص120.



مشاريعها التنموية الناجحة من خلال الديون، ووفقا لهذه النظرية فإن العجز في الحساب الجاري يوفر مقياسا للمدى الذي تحيد فيه الحكومة عن كونها أداة حسيمة.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السالفة الذكر نستخلص أن العجز الموازي عدة تعريفات ومصطلحات مختلفة كل في مجال استخدامها والهدف منها.

### ثانيا : أنواع العجز الموازي.

يمكن تقسيم العجز الموازي إلى نوعين أساسيين وهما :

1- **العجز المفروض** : إن الميزة الأساسية للنفقات العامة هي الزيادة المستمرة من سنة لأخرى ولمواجهة هذه الزيادة في الأعباء تسعى مختلف الحكومات إلى زيادة الإيرادات، وتعتبر الزيادة في النفقات ظاهرة عادية يمكن توقعها وحسابها وبالتالي معالجتها، إلا أن الأعباء التي تطرأ على الدولة في فترات الأزمات والكوارث هي التي تسبب العجز الحقيقي في الميزانية.<sup>2</sup>

2- **العجز المقصود** : وهو ما يقصد به في بعض الحالات بأسلوب الذروة الاقتصادية في بعض الأزمات التي عاشتها الدول لسنين، أن التوازن المالي في الوقت الحاضر غير ضروري بل أصبحت تعتمد العجز المالي المقصود في سبيل الوصول ( المعتمد ) في الميزانية عندما تعاني من أزمة اقتصادية وتخشي اقتصادها من الشلل ومن أجل ذلك فهي تخفض الضرائب وتزيد في الإنفاق حتي تزيد الاستثمارات وتنشأ مناصب شغل كثيرة، وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطنين وتتعمش المشاريع الكاسدة، الأمر الذي هو بسبب عجز في الميزانية إلا أنه يكون مقصودا من طرف الحكومة التي تسعى إلى تخطي الأزمة بسلام وتحقيق الرفاهية للمجتمع، نتيجة لهذا فقد استعملت الدول المختلفة سواء المتقدمة أو النامية، تمويل التنمية عن طريق تغطية هذا العجز في أغلب الحالات إلا أنه يشترط في هذه الطريقة أن يستخدم لفترة مؤقتة لتنشيط الطلب الفعال وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.<sup>3</sup>

من خلال الأنواع السالفة الذكر يتضح أن العجز الموازي ينقسم حسب دور الدولة ومساهمتها في تحقيقه، وكذا الحالة الاقتصادية للدولة والأزمات التي تمر بها إضافة إلى طبيعة النفقات العامة المتزايدة.

<sup>1</sup> عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص121.

<sup>2</sup> عبد القادر شلال، محمد هاني : العجز الموازي كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة العدد الثالث، 2008، ص3.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، صص3-4.

**المطلب الثاني : أسباب العجز الموازي.**

يمكن تقسيم العوامل التي تؤدي عادة لحدوث عجز في الموازنة العامة لأي دولة إلى عوامل تتعلق بنمو النفقات العامة، وأسباب متنوعة منها ما هو ضروري كنتيجة لظروف طارئة مثل الكوارث الطبيعية والحروب، ومنها ما هو غير ضروري في معظم الأحيان كنفقات المبالغ فيها في المباني الحكومية الفاخر، الاحتفالات وغيرها من النفقات التي تتحمل عبئها الموازنة العامة للدولة.

ويمكن ايجاز هذه العوامل فيما يلي :

**أولاً : العوامل المؤدية لنمو النفقات العامة.**

- 1- **سياسة التمويل بالعجز :** والتي دعي التحليل الكينزي إلى اللجوء إليها في أوقات الأزمات خاصة الكساد، حيث لجأت العديد من الدول النامية إلى هذه السياسة كوسيلة من وسائل التنمية، عن طريق إحداث عجز مقصود في موازنتها العامة، يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع الأوراق النقدية، وقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها، وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة والوقوع في مشاكل التضخم والمديونية في عدد من البلدان النامية.<sup>1</sup>
- 2- **الإنفاق المظهري التفاخري :** وهو ما يتمثل في الصرف غير الرشيد على إقامة المباني الحكومية الفاخرة، المطارات الفخمة، وشراء الأثاث الفاخر.<sup>2</sup>
- 3- **أثر التضخم أو تدهور القدرة الشرائية :** يؤدي التضخم أو تدهور القدرة الشرائية للنقود إلى نمو الإنفاق العام ودفعه نحو التزايد من خلال الموازنة العامة، وعلى نحو يزيد من عجز الموازنة العامة.<sup>3</sup>
- 4- **تزايد الإنفاق العسكري :** يعد نمو هذا النوع من الإنفاق ظاهرة عالمية، في ظل استفحال علاقات الصراع والقوى في العالم، غير أن دلالة الإنفاق تكون بالغة في الدول المتخلفة التي يعيش الشطر الأكبر من سكانها في براثن الفقر والجوع والبطالة والمرض.<sup>4</sup>
- 5- **تزايد أعباء خدمة الدين العام :** إن كثرة الاقتراض وتراكم الديون تجعل أعباء خدمة الدين غير محتملة فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الدين العام في باب التحويلات الرأسمالية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> صابرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص134.

<sup>2</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص152.

<sup>3</sup> صبرينة كردودي ، مرجع سبق ذكره 139

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص139.

<sup>5</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، صص152-153.

6- **الزيادة الطبيعية في عدد السكان** : شهدت الدول النامية بالخصوص نموا مطردا في عدد سكانها، ما تطلب مضاعفة الإنفاق على الخدمات العمومية، وإعداد اعتمادات متزايدة تتماشى مع الزيادة السكانية، ولنأخذ الدولة الجزائرية كمثال: فقد قدر عدد السكان ب 31.07 مليون نسمة خلال شهر جانفي 2002، بما يعادل زيادة قدرها 0.463 مليون نسمة بالمقارنة مع بداية جانفي 2001، ومع المتباطئ الملحوظ في خلال السنوات الاخيرة في نسبة نمو السكان، فإن هذه النسبة في الزيادة السكانية تتطلب بالمقابل الزيادة في النفقات.<sup>1</sup>

7- **تزايد نسبة الاستثمار الكلي** : يرجع تزايد الإنفاق العام في الدول النامية إلى اتجاه حكومات الدول إلى القيام بدور المستثمر، تحقيقا للتنمية الاقتصادية.<sup>2</sup>

8- **سياسة التوظيف في الحكومات والقطاع العام** : إن العديد من الدراسات تشير إلى أن الطلب على عنصر العمل في الحكومة والقطاع العام في الدول النامية يبتعد بدرجة كبيرة عن الاقتصاد في التكاليف.<sup>3</sup>

9- **تمويل شركات القطاع العام** : يؤدي تدهور الوضع المالي لشركات القطاع العام في الدول النامية إلى زيادة النفقات الحكومية ، لأنه يعني مزيدا من التحويلات الحكومية لهذه الشركات.<sup>4</sup>

**ثانيا : العوامل المؤدية لتراجع الإيرادات العامة.**

وتبرز هذه العوامل بشكل واضح في الدول ذات الانظمة الاقتصادية الهشة، ومنه يمكن أن نلاحظ ما يلي :

1- **ضعف الطاقة الضريبية** : وتقاس بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتجاوز هذه النسبة في البلدان الصناعية الكبرى ( الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OUCD ) ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للبلدان النامية (38 بالمئة ) من إجمالي الناتج المحلي مقابل (18 بالمئة ) من الناتج المحلي، يرجع سبب هذا الضعف إلى انخفاض متوسط الدخل، وعدم خضوع أصحاب الدخل العليا وأصحاب الثروات للضرائب بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسي واقتصادي يمكنهم من منع أية إصلاحات في المالية العامة من شأنها أن تزيد من أعبائهم الضريبية، الأمر الذي يفسر استغلال العديد من الدول النامية لضريبة الدخل الشخصي والضريبة العقارية استغلالا كاملا، وعدم قدرة نظمها الضريبية في الغالب على تحقيق

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص150.

<sup>2</sup> صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص140.

<sup>3</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص153.

<sup>4</sup> صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص141.

التصاعدية بشكل مرض، إضافة إلى انخفاض الوعي الضريبي لدى الناس واتساع نطاق الاقتصاد السري الموازي الذي يحقق المشتغلون فيه دخولا عالية لا تخضع للضرائب بأي شكل من الأشكال.<sup>1</sup>

**2- جمود النظام الضريبي :** إن عدم تطوير النظام الضريبي واثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية.<sup>2</sup>

**3- التهرب الضريبي :** إن التهرب الضريبي يؤثر بشكل واضح في تدهور حصيلة الضرائب، حيث يتمكن الفرد من التخلص منها نهائيا أو تقديم تصريحات غير صحيحة، إذ تتعدد الحيل والأساليب والفنون المتاحة أمام أصحاب الأراضي وكبار التجار والأثرياء لعدم دفع الضرائب، إذ يؤدي غموض القوانين الضريبية و الرشوة دورا مهما في تشجيع التهرب الضريبي، وما تجدر ملاحظته أن التهرب من دفع الضرائب في البلدان الصناعية يرتفع إلى مستوى الجريمة المخلة بالشرف.<sup>3</sup>

**4- ظاهرة تأخر المستحقات المالية للدولة :** وتتمثل في :

أ- مشكلة التأخيرات الضريبية : وتتمثل في عدم التحصيل في مواعدها المستحقة، إما بإهمال الموظفين، أو ضعف الإمكانيات، أو بسبب التعقيدات في تقدير وربط وتحصيل الضريبة.

ب- التأخيرات المستحقة على بعض الخدمات المهمة : التي تؤديها الدولة للمواطنين مثل : فواتير الكهرباء والماء، والإيجارات... الخ.<sup>4</sup>

تعتبر هذه الأسباب أهم الأسباب المؤدية للعجز الموازي في أغلب الدول، ويؤثر جزء من هذه الأسباب على الإيرادات وجزء منها على النفقات، وقد تجتمع هذه الأسباب على الموازنة العامة لدولة ما في أن واحد.

**المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية العجز الموازي.**

ينجم عن العجز الموازي آثار اقتصادية شغلت بال رجال السياسة و الاقتصاديين وأصبحت موضوع النقاش في معظم الدول، ورغم هذه الفروق إلا أن الاقتصاديين يتفقون حول مجموعة من الآثار السلبية، والتي يمكن تسليط الضوء عليها في النقاط التالية :

**أولا : عجز الموازنة والتضخم.**

يقصد بالتمويل التضخمي سد عجز الموازنة بالوسائل النقدية، أي بإصدار كمية جديدة من النقود الورقية ( البنكوت )، وهو ما يعرف بالإصدار الجديد، أو بخلق كمية جديدة من النقود الكتابية (نقود الودائع )، وهو

<sup>1</sup> صرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص143.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص143.

<sup>3</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص155.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص155.

ما يعرف بالتوسع في الائتمان بغرض تمويل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات العامة<sup>1</sup>، وسياسة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال خلق النقود يتم إتباعها من قبل العديد من دول العالم وتكسب هذه السياسة أهمية خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة فعالة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية، وهناك نظرية سائدة في الأدبيات الاقتصادية فحواها أن هذه النوع من تمويل العجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود، وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع الحكومة لإصدار المزيد من النقود والسبب في ذلك أن إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تعتبر ثابتة في المدى القصير، ومن ثم فإن قيمها الحقيقية تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالية، وفي الوقت ذاته فإن التزامات الحكومة المتمثلة في أوجه الإنفاق العام المختلفة غالبا ما تكون بالقيم الحقيقية، مما يعني أن الإنفاق بالقيم الاسمية يرتفع بالتزامن مع الزيادة في الأسعار، وحتى لو تمت مساواة الإيرادات العامة مع النفقات العامة في المدى الطويل، فإن هيكل التباطؤ في آلية الموازنة الحكومية تخلق عجزا بالقيم الحقيقية، وكذلك بالقيم الاسمية في ظل وجود التضخم.<sup>2</sup>

ورغم سهولة بساطة هذا النوع من التمويل إلا أنه يحمل في طياته آثار سلبية على مختلف القطاعات يمكن رصدها فيما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة الغنية.
- ✓ إحداث التفاوت في توزيع الثروة القومية.
- ✓ التخلص من العملة الوطنية.
- ✓ تدهور سعر صرف العملة الوطنية.
- ✓ عجز ميزان المدفوعات.
- ✓ التقادم في عجز الموازنة.
- ✓ اللجوء إلى الاستثمارات العقيمة والمضاربات.

<sup>1</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص157.

<sup>2</sup> عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص147.

<sup>3</sup> حمدي بن محمد بن صالح، مرجع سبق ذكره، صص158-160.

**ثانيا : العجز الموازي ومزاحمة القطاع الخاص .**

يؤثر عجز الموازنة على القطاع الخاص عن طريق مجموعة من وسائل التمويل التي تعتمد إليها الدولة لزيادة التدفقات الواردة، والتي تتبعها آثار على سلوك المؤسسات الخاصة، ويمكن أن نوضح آثار هذه الوسائل كما يلي :

**1- الضرائب :** تعتبر الضرائب أهم وسائل تمويل الإنفاق العام وزيادة الإنفاق العام قد تتطلب زيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة في المعدلات الصافية للضرائب إما أن تؤخذ من المعدلات الصافية بالأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص أو من الأجور والمرتببات، وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، فإن هذا الأخير قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وهكذا فإن أرباح القطاع الخاص ستبقى كما هي، والضرائب قد حمل أعبائها العاملون عن طريق ارتفاع تكاليف السلع والبضائع المستهلكة، العمال بالمقابل يطالبون برفع الأجور بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع السلع والخدمات ( معدلات التضخم )، وهذا من شأنه تقليل هامش ربح المؤسسات ونفس النتيجة تتحقق إذا تم تمويل الزيادة في الإنفاق العام من خلال الضرائب المباشرة على الأجور و المرتببات، والخلاصة هي أن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص مما ينعكس سلبيا على معدلات الاستثمار وبالتالي تدهور معدلات نمو الإنتاجية.<sup>1</sup>

**2- الاقتراض العام :** البديل الآخر للضرائب كوسيلة لتمويل الإنفاق العام هو لجوء الدولة إلى التمويل عن طريق القروض العامة أو الدين العام، ومن المرجح أن لهذا النوع من التمويل آثار طارئة أو مزاحمة للقطاع الخاص، فلأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار، أو زيادة الاستهلاك الذي من شأنه أن يحفز الإنتاج، وهكذا فإن جزء مهما من السيولة قد تم امتصاصه في القنوات الحكومية مما قد يكون له آثار انكماشية، ولتشجيع الاكتتاب في الدين العام، والذي يحوي جزء منه التعويض عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للنقود، فإن السلطات العامة قد تلجأ إلى رفع أسعار الفائدة، والنتائج المحتملة لذلك هي انخفاض الاستثمار الخاص وارتفاع معدلات التضخم من جديد، والخلاصة هي أن الدولة عند تمويلها عجز الموازنة العامة، أن تأخذ بعين الاعتبار نطاق تعظيم الاستثمار الكلي في المجتمع وليس تعظيم الاستثمار العام فقط، بمعنى أن يكون إحلال

<sup>1</sup> صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص163.

الدين العام أقل ما يمكن بالنسبة للأموال التي تستخدم في أغراض اجتماعيه واقتصادية أخرى مطلوب تعظيمها مثل الاستثمار الخاص.<sup>1</sup>

### 3- خلق النقود : خلق النقود يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وهذا كنا قد أشرنا إليه سابقاً، وارتفاع

معدلات التضخم يؤدي إلى زيادة معدل الضرائب المقطعة من مداخيل الافراد، لأنها تقلل من ادخار الافراد وتقتطع جزء من دخولهم ليذهب إلى الحكومة مقابل النقود الإضافية التي طبعتها، وبالتالي فإن الحكومة تحمل الأفراد عبئ تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي بجعل دخولهم الحقيقية أقل مما كانت عليه من قبل، لدى يرى الاقتصادي جونسون أن ضريبة التضخم تكون مبررة لو أن تغيرات الإنفاق الحكومي للنتائج من خلال التضخم أدت إلى تغيرات إيجابية في الاستثمار العام وإلى زيادة الاستثمار الكلي في المجتمع وبالتالي في الدخل القومي.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق يتضح أن العجز الموازي يؤثر على كل من الاقتصاد الكلي والجزئي عبر تأثيره على بعض العناصر الاقتصادية مثل التضخم... الخ.

<sup>1</sup> صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، صص163-164.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص164.

**المبحث الثالث : أساليب تمويل العجز الموازي.**

يمكن تمويل العجز الموازي بعدة طرق تتدرج هذه الطرق تحت مجموعة من المصادر منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي.

**المطلب الأول : المصادر الخارجية لتمويل العجز الموازي.**

يتم تمويل العجز الموازي من خلال عدة مصادر خارجية تتمثل في تدفقات لرؤوس أموال أجنبية في عدة أشكال وصيغ ومن أهمها :

**أولاً : الاستثمار الأجنبي المباشر.**

وهو الاستثمار الذي يتم من خلاله الحصول على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة،<sup>1</sup> ويفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية المستثمر الأجنبي كجزء أو كل المشروع فضلاً عن قيامه بإدارة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة عن المشروع وتحويل موارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية وهو طويل الأجل نسبياً.<sup>2</sup>

وحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا للدول المضيفة منها :<sup>3</sup>

- ✓ يتضمن إمكانية زيادة الكفاءة للموارد المحلية وتشغيل موارد كانت عاطلة.
- ✓ انعدام المشروطة التي تقترن عادة بنمط القروض الخارجية.
- ✓ يقترن بانتقال التكنولوجيا سواء في الإدارة أو في الإنتاج.
- ✓ يؤدي إلى انتعاش الشركات المحلية، وذلك لأن المستثمرين الأجانب من خلال دعمهم لعملياتهم الخاصة قد يقومون بدعم ومساعدة الصناعات الاستهلاكية المحلية.
- ✓ يؤدي إلى زيادة المنافسة والحد من الاحتكارات المحلية.

**ثانياً : المساعدات والقروض الخارجية :**

وتشمل كل رؤوس الأموال المتدفقة من الخارج سواء كانت مساعدات من دول مانحة أو هيئات أوقروض طويلة الأجل ممنوحة بفوائد أو خدمة دين ويمكن أن تكون مشروطة كما هو الحال في قروض صندوق النقد الدولي، ويمكن أن تكون غير مشروطة كما هي الحال في القروض التي يتم الحصول عليها من الجهات العامة والخاصة خارج الاقتصاد الوطني.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> فليح حسين خلف : **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص171.

<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي : **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007، ص162.

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص167.

<sup>4</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص162.



وتندرج المنح والمساعدات والهبات وما في حكمها في ميزان المدفوعات كمقبوضات من قبل الدولة المتلقية والعكس صحيح في حالة المدفوعات من قبل الدولة المانحة، ويطلق على المنح والإعانات مصطلح التحويلات من جانب واحد، إذ ليس من الضروري أن يكون لها ما يقابلها في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدولة المتلقية.<sup>1</sup>

### ثالثاً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

و يتمثل في القروض كقروض المصدرين أو شراء الأسهم و السندات الحكومية في الدول المضيفة من قبل أجانب، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى ربح دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو اتخاذ قرارات من هؤلاء الأجانب، ومن صور هذه الاستثمارات الاستثمار بالمحفظه وتضم القروض القصيرة الأجل والأسهم، وغالبا ما يتجه هذا المصدر للتمويل إلى الدول التي لديها أسواق مالية متطورة نسبيا، وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للإستثمار.<sup>2</sup>

تعتبر المصادر السالفة الذكر مصادر خارجية تحصل عليها الدولة من أطراف خاصة أو عامة وقد تكون ثنائية بين الدولة وأحد الدول الأخرى الصديقة، أو بين الدولة وأحد الهيئات الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف.

### المطلب الثاني : المصادر المحلية لتمويل العجز الموازي.

يمكن لأي دولة تمويل عجز موازنتها عن طريق مواردها المالية الداخلية، وذلك من خلال أحد الأساليب التالية:

#### أولاً : الاقتراض من الجهاز المصرفي :

ويشمل الاقتراض من الجهاز المصرفي كل من الاقتراض من البنك المركزي والاقتراض من البنوك التجارية.

**1- الاقتراض من البنك المركزي :** يستطيع البنك المركزي تمويل عجز الموازنة بطريقتين مباشرة وغير مباشرة وتتجلى الطريقة المباشرة في التمويل بقيام الحكومة بطلب القروض والسلف النقدية من البنك المركزي، ومن أبرز صورها ما يسمى بالسحب على المكشوف، وهي طريقة غير مباشرة تتمثل بإصدار السندات الحكومية وبيعها إلى البنك المركزي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> ميثم صاحب عجام، على محمد سعود : المدىونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص67.

<sup>2</sup> عرفان تقي الحسني : التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، صص54-55.

<sup>3</sup> زينب كريم الداودي، مرجع سبق ذكره، ص340.

**2- الاقتراض من البنوك التجارية :** لقد أصبحت المصارف من المؤسسات المميزة للاقتصاد الحديث، ولا شك أن تأثيرها كبير على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق توسعها في منح الائتمان أو تقييده،<sup>1</sup> وتعمل الدولة في تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها، وهذا لن يؤثر سلبا على الطلب الكلي إذا كان للبنوك احتياطات زائدة،<sup>2</sup> وتعتمد الأثار النهائية لهذه الوسيلة في التمويل بالدرجة الأساسية على مقدار القروض التي تمنحها للقطاع الخاص وتكون الأثار المترتبة على عرض النقد أثار توسعية، وبالعكس عندما لا تكون تلك الاحتياطات كافية ولم تلجأ هذه البنوك إلى طلب إئتمانات من البنك المركزي، فإذا ما تقرر الاكتتاب بسندات الدين الحكومي فإن ذلك يكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فلا يكون من ثم لهذه الوسيلة أي أثر توسعي على عرض النقد داخل الدولة.<sup>3</sup>

### ثانيا: الاقتراض من القطاع الغير مصرفي.

ويعمل على اقتراض الحكومة من أي شخص طبيعي أو معنوي ليس له القدرة على خلق النقود كالأفراد والشركات التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة مثل شركات التأمين والاستثمار وبنوك التنمية، وبمقتضى هذا النوع من الاقتراض تباشر الحكومة بإصدار موجودات مالية (سندات حكومية ) وطرحها في سوق الأوراق المالية للاكتتاب بها.<sup>4</sup>

### ثالثا: التمويل غير التقليدي.

المقصود بالتمويل غير التقليدي هو تغطية الفجوة بين الموارد المطلوبة لتمويل جزء من الإنفاق العام الاستثماري وبين حجم الفوائض الادخارية، التي يمكن تحقيقها في القطاعات الاقتصادية المحلية.<sup>5</sup> وليكون هذا الإصدار النقدي الجديد فعالا لابد من أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة، إضافة إلى وجود فائض في عناصر الإنتاج المعطلة، إذ أن الإصدار النقدي المتزايد في ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي سوف يؤدي إلى زيادة الأثار السلبية للتضخم.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>2</sup> صبرينة كردودي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

<sup>3</sup> زينب كريم الداودي، مرجع سبق ذكره، ص 339.

<sup>4</sup> نفس المرجع السابق، ص 337.

<sup>5</sup> ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>6</sup> علي فرود، كزير نسرين : **آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير التقليدي دراسة حالة الجزائر (2007-2017)**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع، سبتمبر 2018، صص 201-

رابعاً : التمويل بالعوائد النفطية.

قامت الدولة المصدرة للنفط بتخصيص الجزء الأكبر من العوائد النفطية لتمويل خطط التنمية فيها، وقام القطاع العام في مثل هذه الدول بالتدخل في جميع المجالات بعد أن أصبح هذه التدخل مطلباً ضرورياً، من أجل القضاء على مظاهر التخلف أولاً، ثم من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثانياً.<sup>1</sup>

تعتبر المصادر السابقة مصادر تمويل داخلية تحصل عليها الدولة من القطاع العام عن طريق بنوكها المحلية أو بنوكها المركزي، أو من القطاع الخاص عن الاقتراض من الأعوان الاقتصاديين المختلفين، تعتمد الدول النفطية على عوائد هذه الأخيرة في تمويل ميزانياتها ومن أمثلتها الجزائر.

المطلب الثالث : المصادر المستحدثة لتمويل العجز الموازي.

هناك مجموعة من صيغ التمويل المستحدثة تم اشتقاقها من الأساليب الإسلامية في التمويل، ويمكن استعمال هذه الصيغ في التمويل كبديل للصيغ التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة لتوافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة وتحقيقها الأهداف المرجوة بأقل الانعكاسات، ونذكر منها :

1- سندات المضاربة : وهي وثائق موحدة القيمة وصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح والإيرادات المتحققة من المشروع المستثمر فيه بحسب النسبة المعلنة علي الشيوخ المتبقية من الأرباح الصافية<sup>2</sup>، ويمكن للدولة أن تستخدم هذه الصيغ التمويلية الاستثمارية لتغطية جزء من عجز موازنتها العامة، عن طريق طرح سندات المضاربة بدل سندات الخزينة، لتعبئة الاموال اللازمة لتغطية إنفاقها العام.<sup>3</sup>

2- أسهم المشاركة : تستطيع الدولة إذا أرادت توفير رؤوس الاموال لتنفيذ المشروعات الكبيرة والمشروعات المتعلقة بالخدمات العامة أو الصناعات الثقيلة أن تلجأ إلى الحصول على رأس المال اللازم لتمويل المشروعات عن طريق إصدار أسهم ملكية، بحيث تقوم الدولة بطرح أسهم بهدف تمويل مشروع جديد، ويتم طرحها بناء على أسلوب المشاركة في الربح والخسارة<sup>4</sup>، ويتم دور هذه الصيغة في توفير التمويل من خلال ما يلي<sup>5</sup>:

✓ تجميع مدخرات الأفراد في مؤسسات استثمارية تقوم بدورها بالبحث عن مجالات الاستثمار، ويكون أصحاب هذه المدخرات شركاء بالربح والخسارة.

<sup>1</sup> ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص61.

<sup>2</sup> أحمد محمد محمود ناصر: الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ص118.

<sup>3</sup> كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص192.

<sup>4</sup> كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص195.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص196.

- ✓ أو من خلال مؤسسات التمويل الإسلامية التي تشارك المستثمرين مشاريعهم من خلال تقديم الأموال لهم، ويتم الاتفاق على شكل المشاركة بين المستثمر والمؤسسة المالية الإسلامية.
- ✓ كما يمكن أن يتم ذلك من خلال مشاركة المستثمر المحلي مع مؤسسات التمويل الأجنبية.
- 3- سندات الإجارة : وهي مجموعة من الأوراق المالية تستند إلى عقد الإجارة المعروف شرعا وهي ذات خصائص فريدة تجعلها متميزة عن كل الأسهم وسندات القرض وغيرها من الأوراق المالية، كما أنها يمكن أن تكون ذات أنواع متعددة وتقدم لكل من المستثمر المالي والمؤسسات الإنتاجية فرضا متنوعا لالتقاء الاستثمار بالادخار بحيث تتناسب مع الرغبات المتفاوتة لأصحاب المدخرات.<sup>1</sup>
- 4- سندات السلم : يمكن أن يشمل بيع السلم أي إنتاج قومي في العالم الإسلامي من مختلف الأصناف، ويمكن عن طريق ترتيب إصدار السلم الأول ثم السلم الموازي إيجاد سوق العرض والطلب على سندات السلم المرتبطة بأهم عناصر الإنتاج القومي في البلد الإسلامي، لذلك يمكن للدولة استخدام هذه الصيغة التمويلية بإصدارها لسندات سلم تشمل الإنتاج القومي للدولة، كما هو الحال بالنسبة للنفط في بعض الدول العربية مثل الجزائر، حيث يمكن للدولة إصدار سندات سلم تسمى سندات سلم نفطي وتطرح للجمهور.<sup>2</sup>
- 5- عقود الإستصناع : عقد الإستصناع هو أن يطلب شخص من شخص آخر صناعة شيء ما له على أن تكون المواد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين، ولا يقف نطاق الإستصناع عند مادة معينة أو صورة محددة، بل كل ما يصنع ويحتاج إليه طالما أن هناك وضوح يمنع المخاصمة والتنازع، ويمكن للدولة استخدامه بصورة رئيسية للإنشاءات وتوريد السلع والمعدات ووسائل النقل، ويكون ربح البنك هو الفرق بين تكلفة الإنشاء وثمان بيعها للحكومة بعد الإستصناع، كما يمكن تحويل الإستصناع إلى سندات ذات استحقاقات متتالية حيث أن سندات الإستصناع شبيهة بسندات السلم من حيث كونها تعاقد على تقديم خدمة أو سلعة.<sup>3</sup>
- 6- سندات المرابحة : ويمكن أن تستخدم المرابحة بغرض توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والآلات والأجهزة مما يساهم في دفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ويسهل

<sup>1</sup> منذر قحف : سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، بحث رقم 28، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة، صص 13-14.

<sup>2</sup> كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 198.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، صص 199-201.

تمويل بنود الموازنة العامة المتعلقة بشراء السلع والمعدات ووسائل النقل والاستثمارات عن طريق المرابحة مع مؤسسات التمويل، كما يمكن تحويلها إلى سندات للتداول بهدف السيولة.<sup>1</sup> تعتبر العناصر السابقة عناصر مستحدثة مشتقة من الصيرفة الإسلامية، وبسبب أهميتها في توفير التمويل وحضوها بالقبول العام توجت العديد من البلدان اليوم لاعتمادها كأداة لتمويل عجزها الموازي مثل السودان.

<sup>1</sup> كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره ، ص 202.

## خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى عدة نقاط أساسية أهمها:

تعتبر الميزانية العامة من بين أهم الوسائل التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، كما أنها تحظى بأهمية كبيرة ومنتزاة في جميع المجالات.

تعتبر الميزانية العامة خطة الدولة في تحصيل مواردها وإعادة توجيهها من أجل استغلالها بالشكل الأمثل، وذلك من خلال عملية تحصيل الميزانية ثم اعتمادها وتنفيذها وفي الأخير تتم عملية الرقابة عليها وإعادة مراجعتها.

إن عجز الميزانية يرجع في الأساس إلى عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة، مما يدفع الدولة للبحث عن وسائل مناسبة لسد هذا العجز أو إيجاد بدائل تمويلية جديدة كعملية التمويل غير التقليدي أو عن طريق الاقتراض (الداخلي والخارجي)، أو تلجأ إلى طرح سندات.

الفصل الثاني : الاقتصاد الجزائري وعلاقته بالأزمة النفطية

المبحث الأول : طبيعة الاقتصادي الجزائري

المبحث الثاني : الأزمة النفطية لسنة 2014

المبحث الثالث : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد

الجزائري

**تمهيد**

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط كما تمتلك احتياطات ضخمة منه، كما أن جميع صادرات الجزائر تقريبا هي عبارة عن محروقات كما أن معظم مداخيل الدولة من العملة الأجنبية متأتية من تصديرها، هذا ما جعل الجزائر تولي أهمية كبير للصناعات الاستخراجية ولكنها أهملت باقي القطاعات، ومن المعروف أن الأزمات النفطية هي أزمات دورية تضرب أسعار النفط باستمرار لعدة أسباب ومن أبرز هذه الأزمات هي أزمة 2014م التي تسببت في انهيار كبير لأسعار النفط وما نتج عنه من تداعيات على المستوى العالمي والمحلي، وأدخل الجزائر في دوامات ومشاكل اقتصادية هي في غنا عنها. وللتفصيل أكثر في هذا الموضوع ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى 3 مباحث رئيسية :

**المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري.**

**المبحث الثاني : الأزمة النفطية لسنة 2014م.**

**المبحث الثالث : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014م على الاقتصاد الجزائري.**



**المبحث الأول : طبيعة الاقتصاد الجزائري.**

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تمتلك طاقات بشرية كبيرة وموارد كبيرة من النفط والغاز، كما أنها ضمن الدول العشرين الأوائل في تصدير النفط والعشرة الأوائل في تصدير الغاز، لهذا يعتبر النفط شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، وأي اضطراب يحدث في سوق النفط ينعكس مباشرة على الاقتصاد بالسلب والإيجاب.

**المطلب الأول : خصائص الاقتصاد الجزائري.**

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص السلبية والإيجابية والتي يصعب إيجادها في غيره من الاقتصادات ويمكن توضيحها فيما يلي :

**أولا : اقتصاد ريعي.**

تعتمد الجزائر كسابقها من الدول الخليجية على الموارد الطاقوية، حيث تمثل الصادرات النفطية فيها ما يفوق 95% من إجمالي الصادرات، ويتم توجيه جزء كبير من مداخيل البترول للتنمية، وقد أطلق على الاقتصاد الوطني على أنه اقتصاد ريعي لأنه يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية دون مراعاة لمحدودية الاحتياطات والكفاءة في تخصيص العائدات والعدالة في التوزيع من جهة أخرى، فأصبح الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية البترولية.<sup>1</sup>

**ثانيا : اقتصاد مديونية.**

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية حيث تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية والتي لا تزال تشكل قيودا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة رغم انخفاض معدلات الدين التي تعود إلى ارتفاع حوصلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وقد قدر حجم الدين العام بحوالي 2500 مليار دينار في نهاية سنة 2000م، وقد تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لإنجاز المشاريع التنموية الطموحة، الأمر الذي انعكس على إقبال كاهل الاقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا يتناسب والنمو الاقتصادي المحقق والمزعوم، فضلا عن ذلك تميزت المديونية الجزائرية بالتركيز الجغرافي على المصدر، حيث نسبة كبيرة منها مصدرها الاتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

والجدول الموالي يوضح تطور الدين العام الخارجي خلا الفترة 2001-2017م :

<sup>1</sup> حكيمة حلمي : الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2006م.  
<sup>2</sup> عبد الجليل هجيرة : العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، 2017م، ص75-76.

الجدول رقم 01 : تطور الدين العام الخارجي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017م.

الوحدة : مليار دولار.

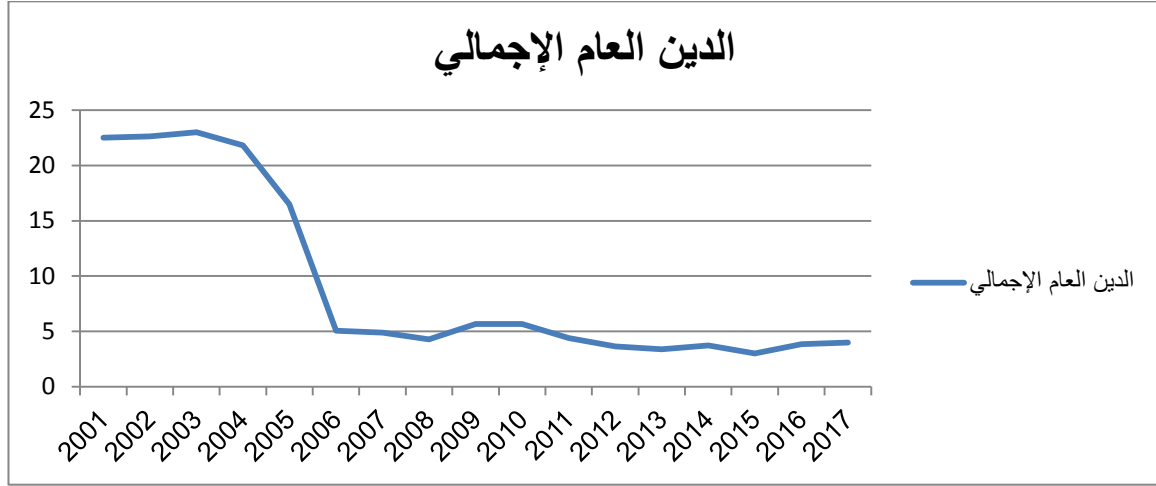
الدين الخارجي الإجمالي	السنوات
22.5	2001
22.64	2002
23	2003
21.82	2004
16.485	2005
5.062	2006
4.889	2007
4.282	2008
5.687	2009
5.681	2010
4.405	2011
3.637	2012
3.396	2013
3.74	2014
3.02	2015
3.85	2016
3.99	2017

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2017).

والشكل الموالي يوضح تطور الدين العام الإجمالي خلال الفترة 2001-2017.

الشكل رقم 01 : تطور الدين الخارجي الإجمالي خلال الفترة 2001-2017م.

الوحدة : مليار دولار.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن قيمة الدين الإجمالي الخارجي منخفضة طوال فترة الدراسة، وخاصة بعد إعادة هيكلتها في نادي باريس و نادي لندن، حيث انخفضت قيمته من 22.5 مليار دولار إلى 16.485 مليار دولار بين سنة 2001 وسنة 2005، ثم لينخفض بعدها الدين الإجمالي الخارجي انخفاض تاريخيا سنة 2006 حيث قدر ب 5.062 مليار دولار مقابل 16.485 مليار دولار، لتستمر بعدها قيمته في التذبذب في نطاق من 4 إلى 5 مليار دولار بين سنتي 2006 و 2011، ثم استمر الدين الاجمالي في الانخفاض حتى وصل لقيمة تاريخية سنة 2015م قدرت ب 3.02 مليار دولار، ثم ارتفعت قليلا خلال السنوات الموالية لتسجل 3.85 مليار دولار سنة 2016 و 3.99 مليار دولار سنة 2017.

ثالثا : اقتصاد تطور فيه آليات الفساد.

إن آليات الفساد أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسات الاقتصادية، وتعطل المنظومة القانونية والتشريعية والاقتصادية، فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته، هذا الوضع أضعف قدرة الدولة المؤسسية وزرع عنصر الثقة فيها.<sup>1</sup> حيث احتلت الجزائر المرتبة 106 عالميا برصد 35 نقطة في مؤشر الفساد العالمي لعام 2019م الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية، وقد تراجعت الجزائر بمركز واحد عن تصنيف 2018م الذي جاءت به في

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص76.

المركز 105 عالميا من أصل 180 دولة.<sup>1</sup>

رابعا : الاقتصاد الجزائري والعالم الخارجي.

1. من حيث الصادرات : يتميز الاقتصاد الجزائري بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات، حيث يعتمد بالأساس على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95% من إجمالي عوائد الصادرات الجزائرية.<sup>2</sup>

2. من حيث الواردات : تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللآلة الإنتاجية، هذا ما رفع من نسب الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني العالي، حيث نجد ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي ففي سنة 2002 بلغت الواردات من أوروبا 64.5% وهو ما يدل على أن واردات الجزائر أغلبها مقومة بالعملة الأوروبية.<sup>3</sup>

والجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).

الجدول رقم 02 : هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).

الوحدة : مليار دولار

السنة	صادرات المحروقات	صادرات أخرى
2010	56.12	0.97
2011	71.661	1.227
2012	70.583	1.153
2013	63.816	1.051
2014	58.462	1.667
2015	33.081	1.485
2016	27.918	1.391
2017	33.202	1.367

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2017).

والشكل الموالي يوضح هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).

<sup>1</sup> <https://www.elkhabar.com/press/article/162545> /مؤشر-الفساد-الجزائر-في-المركز-106عالميا، تم الاطلاع عليه في 2020/07/16

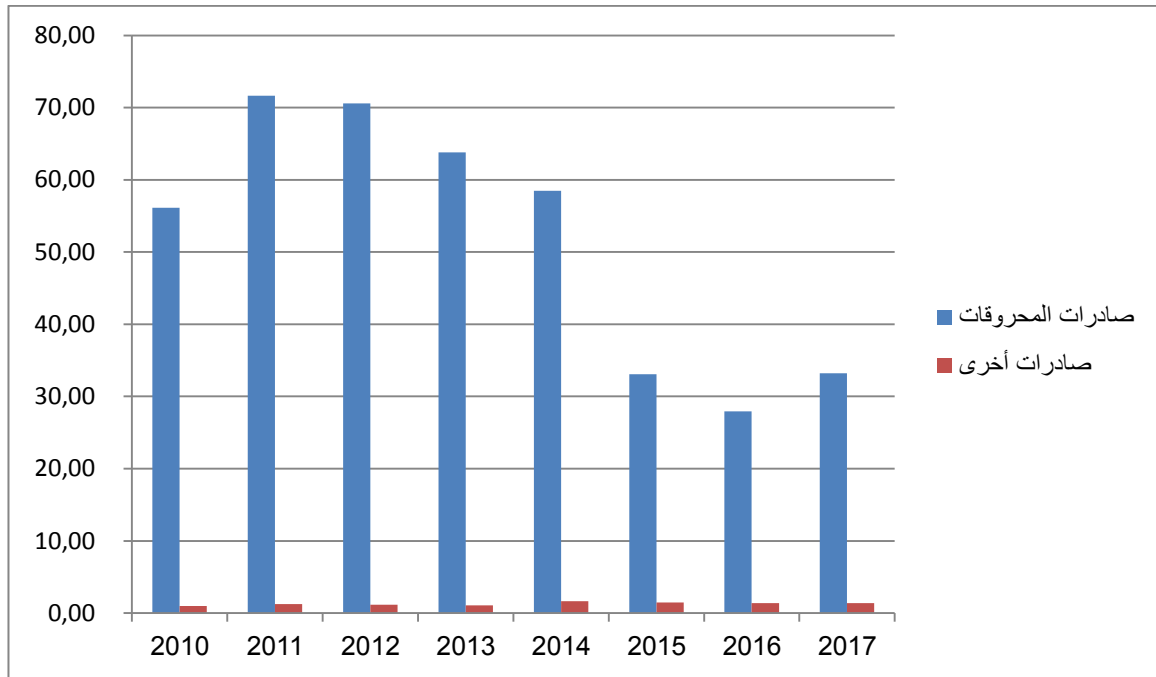
على 00:16.

<sup>2</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سبق ذكره، ص77.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص77.

الشكل رقم 02 : هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2017).

الوحدة : مليار دولار .



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02.

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن أغلب الصادرات الجزائرية تتركز في قطاع المحروقات حيث أنه في أفضل الحالات تصل الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى 5%، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري رهين سعر النفط وتحت رحمة سعره، حيث نلاحظ أنه ابتداء من الأزمة النفطية لسنة 2014 وانخفاض أسعار النفط، انخفضت قيمة الصادرات النفطية حيث سجلت سنة 2014 مبلغ 58.462 مليار دولار ثم انخفضت ل 27.918 مليار دولار في سنة 2016، ثم ارتفعت قليلا سنة 2017 بوصول سعر النفط لعتبة 54 دولار للبرميل إلى 33.202 مليار دولار، ومما يلاحظ أيضا أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تستطع تجاوز قيمة المليار دولار خلال كل سنوات الدراسة وأكبر قيمة وصلت لها كانت سنة 2014 حيث بلغت 1.667 مليار دولار، وهذا يدل على عدم قدرة الصادرات خارج قطاع المحروقات على دعم الميزان التجاري الجزائري عند حدوث أي صدمة نفطية، ويعود السبب إلى اختلال هيكلية كبيرة ومعقدة في بنية الاقتصاد الوطني.

تطرقنا في هذا المطلب إلى أهم خصائص ومقومات الاقتصاد الجزائري وابرز طبيعة، وتحديد أهم صادراته ووارداته، وكذا أشرنا إلى بعض المعوقات التي تواجه المنظومة الاقتصادية وتأثر على تقدمها.

المطلب الثاني : مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

بعد أن قمنا في المبحث السابق بالتكلم عن بعض خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري، سنقوم في هذا المبحث بالتكلم عن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر ومتابعة تطورها قبل وبعد الأزمة النفطية لسنة 2014، ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي سنتناولها ما يلي :

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل النمو.
- معدل التضخم.
- معدل البطالة.
- رصيد ميزان المدفوعات.
- رصيد الميزان التجاري.

والجدول الموالي يوضح وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2019).

الجدول رقم 03 : وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2019).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الاحتياطيات الإجمالية (مليار دولار)	معدل التضخم %	معدل البطالة %	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)
2010	161.21	162.22	5.84	10.0	18.205	3.177
2011	200	182.224	6.85	10.0	25.961	0.375
2012	209.1	190.661	9.42	11.0	20.167	12.057
2013	209.8	194.012	2.51	9.8	9.880	0.133
2014	213.8	178.938	4.66	10.6	0.459	-5.881
2015	166	144.133	3.84	11.2	-18.083	-27.537
2016	160	114.138	6.95	10.5	-20.129	-26.031
2017	167.39	97.332	4.62	11.7	-14.412	-21.762

2018	173.76	79.88	2.4	11.7	-4.53	-15.82
2019	169.99	62	2.7	11.4	-6.11	-

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد التقارير الرسمية لبنك الجزائر، موقع :

<https://ar.tradingeconomics.com/>، الديوان الوطني للإحصائيات.

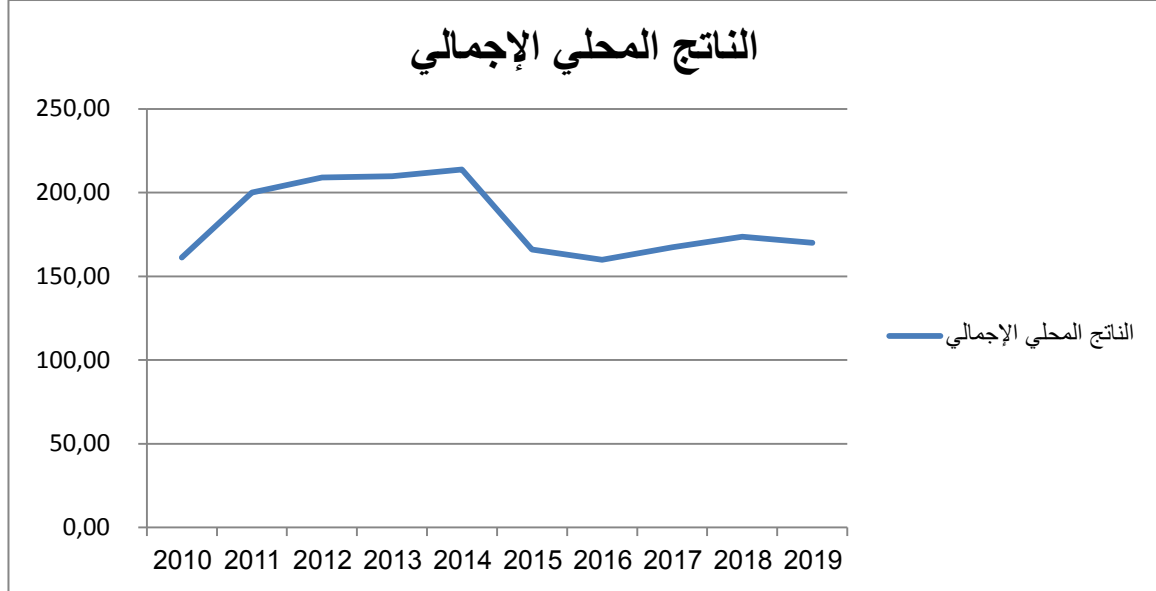
#### أولا : تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي.

كما نعلم أن الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة كل السلع والخدمات المنتجة محليا في دولة ما خلال فترة معينة، ومن خلال الجدول رقم 03 ص42، يمكننا تقسيم تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الاولى من سنة 2010 إلى سنة 2014 والتي تميزت بارتفاع قيمة الناتج سنة بعد أخرى حيث قدرت قيمته سنة 2010 ب 161.21 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2011 وسنة 2012 إلى 200 و 209.1 مليار دولار على التوالي، أما سنة 2013 فقد ارتفعت قيمة الناتج بقيمة طفيفة حيث قدر بحوالي 209.8 مليار دولار، أما سنة 2014 فقد ارتفعت لتسجل أكبر قيمة خلال فترة الدراسة والتي قدرت ب 213.8 مليار دولار، ومما أسهم في ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة هو الحالة الاقتصادية الميسورة والحيدة التي عاشتها الجزائر خلال تلك الفترة والتي تميزت بارتفاع اسعار البترول وارتفاع النفقات العامة الموجهة لدعم المشاريع التنموية وتبني الجزائر لسياسة توسعية بصفة عامة، أما المرحلة الثانية فمن سنة 2015 إلى سنة 2019 أي مرحلة ما بعد الازمة النفطية لسنة 2014، ويلاحظ خلال هذه المرحلة تذبذب في قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت سنة 2015 حوالي 166 مليار دولار مقابل 213.8 مليار دولار سنة 2014 ثم واصلت الانخفاض سنة 2016 وسجلت 160 مليار دولار، أما سنة 2017 و 2018 فقد سجلت ارتفاع طفيف قدر 167.39 و 173.76 مليار دولار على التوالي، أما سنة 2019 فقد سجلت انخفاض طفيف قدر ب 169.99 مليار دولار، وتميزت هذه المرحلة بانخفاض حاد في أسعار البترول ما جعل الجزائر تنتهج سياسة تقشفية تميزت بارتفاع النفقات العامة وتجميد المشاريع التنموية و رفع الدعم عن بعض المنتجات والخدمات المحلية.

والشكل الموالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2019) :

## الشكل رقم 03 : تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2010-2019).

الوحدة : مليار دولار.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

## ثانيا : تحليل تطور الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب).

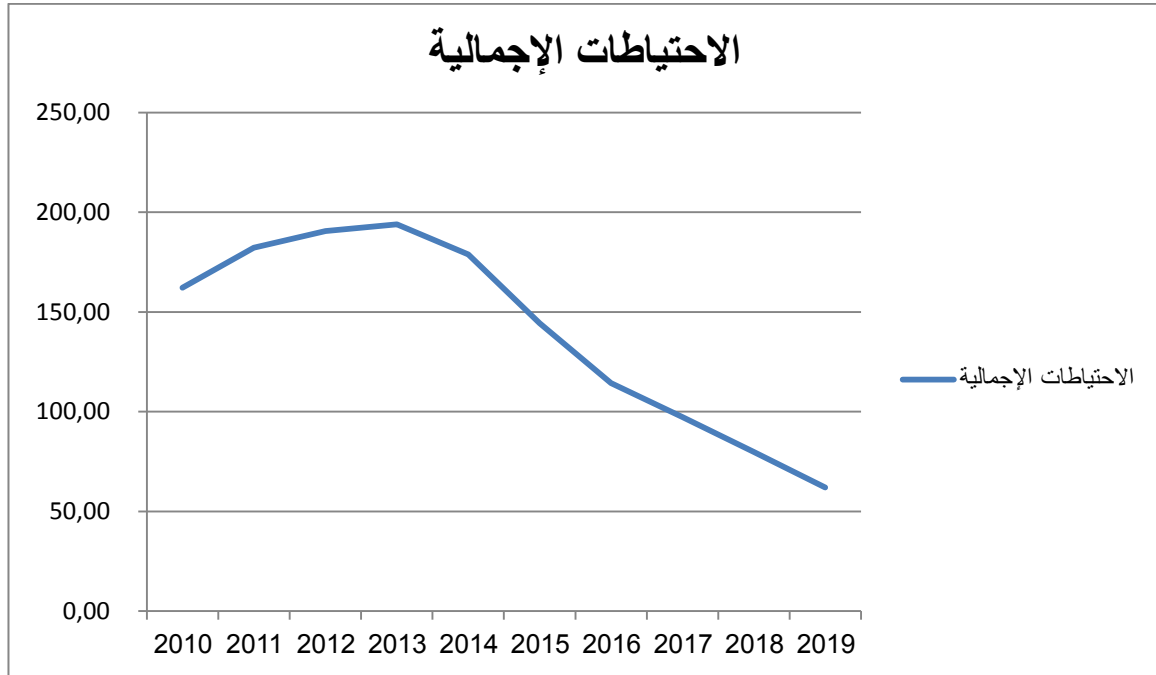
من خلال الجدول رقم 03 ص42، يمكننا ملاحظة أن الاحتياطات الإجمالية للجزائر مرت بمرحلتين خلال فترة الدراسة المرحلة الأولى من 2010 إلى 2013 والتي تميزت بازدهار أسعار البترول وارتفاع سعره في السوق الدولية ما ترك أثر إيجابي على الاحتياطات حيث بلغت قيمتها سنة 2010 مبلغ 162.22 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2011 لتصل إلى 182.224 مليار دولار، واستمرت في الارتفاع حتى بلغت سنة 2013 حوالي 194.012 مليار دولار، أما المرحلة الثانية فبدأتها مع الأزمة النفطية لسنة 2014 وانهايار أسعار النفط مما تسبب في تآكل الاحتياطات شيئا فشيئا كنتيجة لدفع فاتورة الواردات الضخمة، حيث انخفضت الاحتياطات الإجمالية سنة 2014 إلى 178.938 مليار دولار وسجلت سنة 2015 ما قيمته 144.133 مليار دولار، واستمرت في الانخفاض حتى تجاوزت عتبة 100 مليار دولار سنة 2017 حيث سجلت 97.332 مليار دولار وانخفضت سنة 2018 و2019 إلى 79.88 و62 مليار دولار على التوالي، ومع ازدياد حدية الأزمة النفطية بسبب انهيار الطلب سنة 2020 وعدم وضوح الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي، فمن الممكن أن نرى الاحتياطات الإجمالية تتراجع تحت عتبة 50 مليار دولار.

والشكل الموالي يوضح تطور الاحتياطات الإجمالية خلال الفترة (2010-2019) :



الشكل رقم 04 : تطور الاحتياطات الإجمالية خلال فترة (2010-2019).

الوحدة : مليار دولار .



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

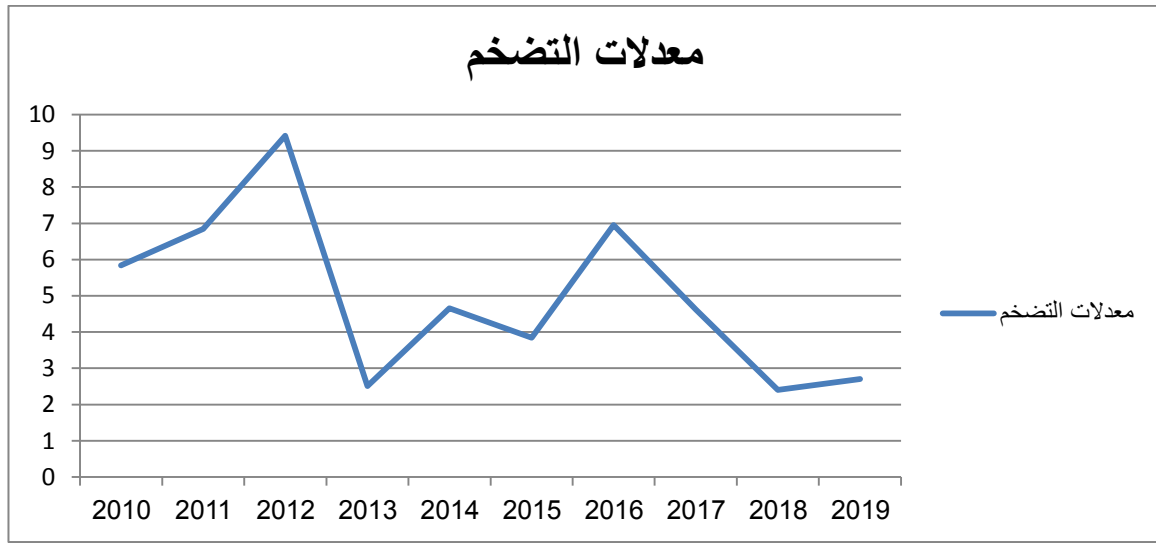
ثالثا : تحليل تطور معدل التضخم.

من خلال الجدول رقم 03 ص42، نلاحظ أن معدلات التضخم متذبذبة خلال فترة الدراسة حيث سجل سنة 2010 حوالي 5.84 % ثم ارتفع سنتي 2012 و 2013 إلى 6.85 و 9.42 % على التوالي، ثم انخفض المعدل إلى 2.51 % سنة 2013 واستمر بالتذبذب بقيمة 4.66 % سنة 2014 و 3.84 % سنة 2015 و 6.95 % سنة 2016 و 4.62 % سنة 2017، أما سنة 2018 فقد سجل أدنى قيمة خلال فترة الدراسة حيث بلغ 2.4 % كما سجل أيضا قيمة متدنية سنة 2019 قدرت ب 2.7 % .

والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (2010-2019) :

الشكل رقم 05 : تطور معدلات التضخم في خلال الفترة (2010-2014).

الوحدة : %



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

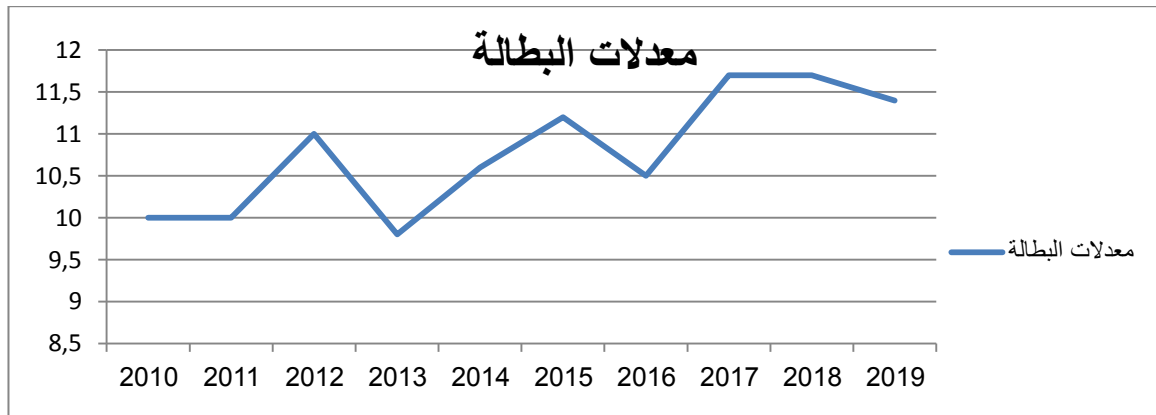
رابعا : تحليل تطور معدلات البطالة.

من خلال الجدول رقم 03 ص42، نلاحظ أن معدلات البطالة متقاربة خلال فترة الدراسة وتتذبذب في نفس المستويات، حيث سجلت سنتي 2010 و 2011 نفس النسبة وقدرت ب 10 % ، اما سنة 2012 فقد ارتفعت إلى 11 %، أما سنة 2013 فقد سجلت أدنى نسبة خلال فترة الدراسة وقدرت ب 9.8 %، أما أعلى نسبة خلال فترة الدراسة فقد تم تسجيلها سنة 2017 و 2018 وقدرت ب 11.7 % .

والشكل الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2010-2019) :

الشكل رقم 06 : تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2010-2019).

الوحدة : %



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

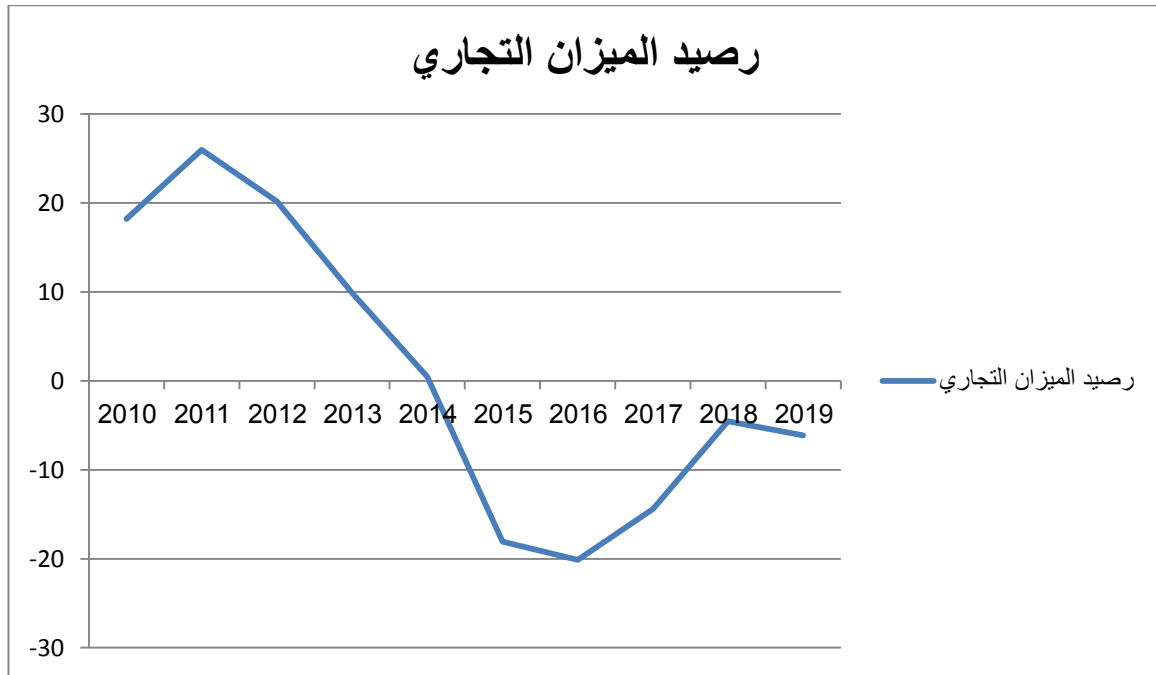
**خامسا : تحليل تطور الميزان التجاري.**

من خلال الجدول رقم 03 ص42، نلاحظ أن سجل فائض خلال الفترة (2010-2014)، حيث بلغت قيمة الفائض سنة 2010 حوالي 18.205 مليار دولار، ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 25.961 مليار دولار مسجلنا أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، أما خلال سنة 2012 و 2013 و 2014 فقد سجلت فائضا بلغ 20.167 و 9.880 و 0.459 مليار دولار على التوالي، أما ابتداء من سنة 2015 فقد دخل رصيد الميزان التجاري في دوامة من العجز بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض قيمة صادرات الدولة كون 95 % من صادرات الجزائر تعتبر من المحروقات، حيث سجلت سنة 2015 عجز بقيمة 18.083- مليار دولار ثم ارتفع العجز إلى 20.129- مليار دولار سنة 2016، أما سنة 2017 فقد انخفض العجز نوعا ما مقارنة بالسنة السابقة حيث بلغت قيمته 14.412- مليار دولار، كما استمر العجز في الانخفاض وسجل سنة 2018 و 2019 ما قيمته 4.53- و 6.11- مليار دولار على التوالي.

والشكل الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2019) :

**الشكل رقم 07 : تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2019)**

الوحدة : مليار دولار.



**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

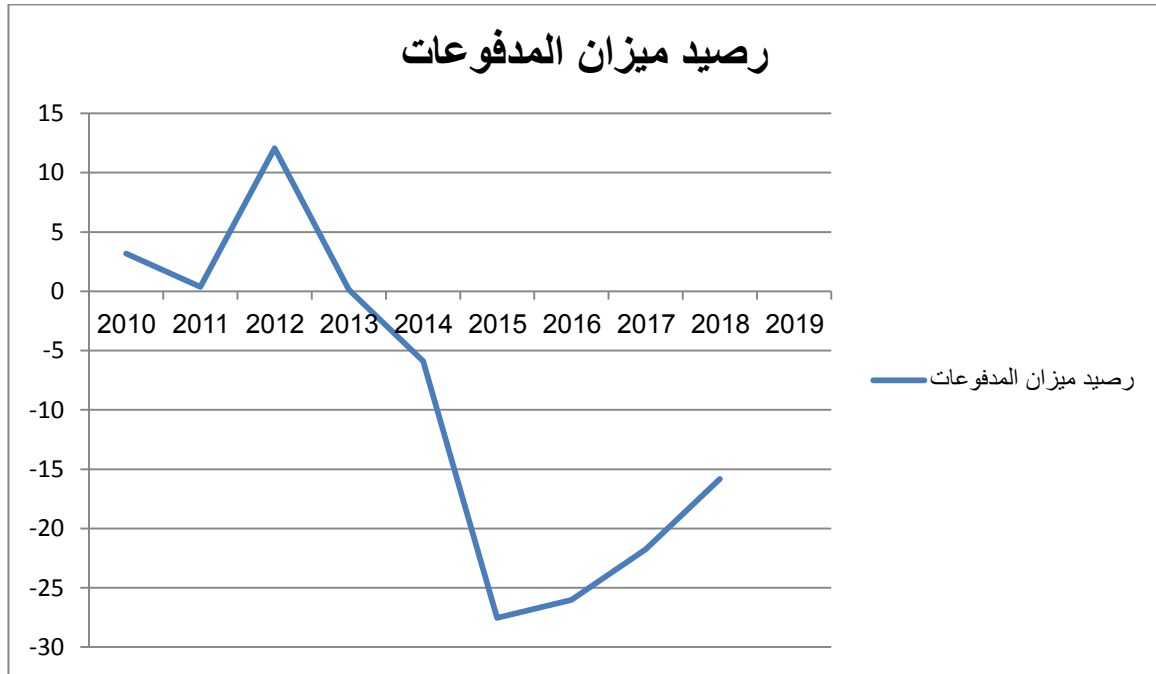
سادسا : تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات.

من خلال الجدول رقم 03 ص42، نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل فائض خلال الفترة (2010-2013) حيث بلغت قيمة الفائض سنة 2010 حوالي 3.177 مليار دولار ثم انخفضت القيمة سنة 2012 وسجلت فائض قدره 0.375 مليار دولار أما سنة 2013 فقد سجلت ارتفاع ملحوظ حيث بلغت قيمة الفائض حوالي 12.057 مليار دولار وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، أما سنة 2013 فقد سجلت انخفاض ملحوظ مقارنة بسنة 2013 حيث بلغت قيمة الرصيد 0.133 مليار دولار، أما ابتداء من سنة 2014 فقد دخل ميزان المدفوعات في عجز متواصل سنة بعد أخرى حيث سجل سنة 2015 عجز قدره 5.881- مليار دولار ثم ارتفع العجز سنة 2016 إلى 27.537- مليار دولار، واستمر العجز سنة بعد أخرى بسبب انخفاض أسعار النفط وانعكاساته على صادرات الدولة ومداخيلها من العملة الصعبة حيث سجلت السنوات 2017 و 2018 و 2019 عجزا متواصلا وملحوظا قدر ب 26.031- و 21.762- و 15.82- مليار دولار على التوالي.

والشكل الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2019) :

الشكل رقم 08 : تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2019).

الوحدة : مليار دولار.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03.

قمنا في هذا المطلب بتحليل والتكلم عن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد لوحظ من خلال المعطيات والبيانات أن اغلب هذه المؤشرات تتأثر بوضعية وطبيعة الاقتصاد الريعية، حيث تربطها علاقة طردية بأسعار النفط وأي صدمة تضرب السوق تأثر سلبي على جميع المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

### المطلب الثالث : الإمكانيات النفطية للجزائر.

تمتلك الجزائر موارد وإمكانيات مختلفة هذا ما جعلها في مصاف الدول الغنية بالثروات الطبيعية، كما أن الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على الصناعات الاستخراجية في تمويل اقتصادها، وتعتبر أيضا الجزائر من بين الدول العشرين الأوائل في تصدير النفط والعشرة الأوائل في تصدير الغاز.

**أولا : المحروقات.**

تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة من الموارد الطاقوية الأحفورية، حيث تقدر احتياطات المحروقات القابلة للاستخلاص والتي تم إثباتها إلى غاية سنة 2015 ب 12.200 مليار برميل من النفط الخام، 4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، 65 مليون طن من الفحم، 29 ألف طن من اليورانيوم.<sup>1</sup>

تتخذ الجزائر باحتياطي هام من النفط هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث الاحتياطي النفطي بحيث تتركز معظم هذا الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد، بحيث يحتوي حاسي مسعود على 70 % من إجمالي الاحتياطي النفطي، إلا أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر وهذا منذ تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة من أجل الزيادة في اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر.<sup>2</sup>

تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والمرتبة الثانية عشر عالميا من حيث الطاقة الإنتاجية، هذا ما أدى بها إلى أن تكون لها مكانة فاعلة في السوق العالمية للنفط، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر في إنتاج النفط الخام وذلك منذ تأميم المحروقات سنة 1971، فمنذ هذا التاريخ ونتاج النفط في الجزائر في تطور مستمر نتيجة الجهود المبذولة في الاكتشاف والبحث والتقيب.<sup>3</sup>

والجدول الموالي يوضح إنتاج الجزائر واحتياطاتها من النفط خلال الفترة (2010-2018) :

<sup>1</sup> بوفنش وسيلة : دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي بميلة.

<sup>2</sup> بن عوالي خالدية : الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 01، سنة 2020، ص8.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص9.

**الجدول رقم 04 : إنتاج الجزائر واحتياطاتها من النفط خلال الفترة (2010-2018).**

**الوحدة : مليون برميل.**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إنتاج النفط	287	627	645	164	320	139	044	033	073
احتياطيات النفط	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات موقع أوبك.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن إنتاج النفط في الجزائر خلال سنوات الدراسة يتسم بنوع من التذبذب حيث بلغت قيمته سنة 2010 حوالي 287 مليون برميل ثم ارتفعت لتصل أعلى قيمة لها سنة 2012 ب 645 مليون برميل، ثم دخلت هذه القيمة ابتداء من سنة 2013 في نوع من الانخفاض لتصل سنة 2017 لأدنى قيمة لها والمقدرة بحوالي 33 مليون برميل.

**ثانيا : صادرات المحروقات.**

تعتمد الجزائر في أغلب صادراتها على المحروقات ما جعل أغلب مداخيلها من هذا القطاع، والجدول الموالي يوضح صادرات الدولة من هذا المصدر وكذا نسبته من الصادرات الإجمالية :

**الجدول رقم 05 : تطور صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة (2004-2017).**

**الوحدة : مليار دولار.**

السنة	صادرات المحروقات	النسبة من الصادرات الإجمالية %
2004	31.55	97.92
2005	45.59	98.40
2006	53.61	97.93
2007	59.61	98.38
2008	77.19	98.21
2009	44.415	98.29

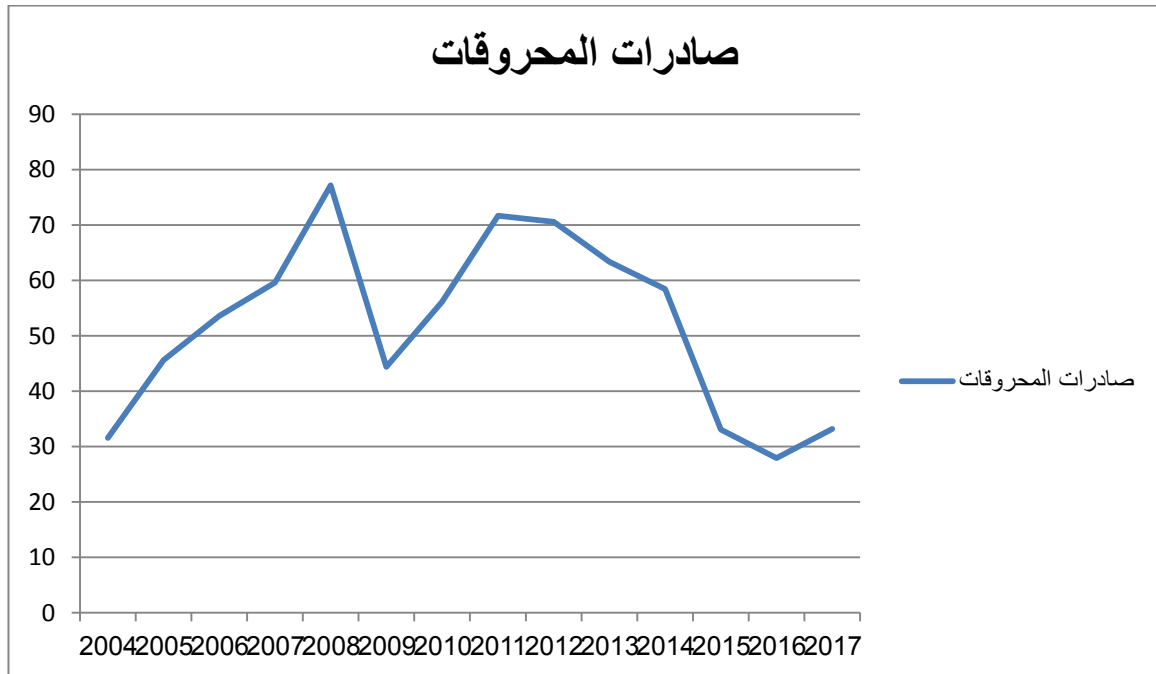
98.30	56.121	<b>2010</b>
98.31	71.661	<b>2011</b>
98.39	70.583	<b>2012</b>
98.36	63.327	<b>2013</b>
97.22	58.462	<b>2014</b>
95.70	33.081	<b>2015</b>
95.25	27.918	<b>2016</b>
96.04	33.202	<b>2017</b>

**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2017-2002).

والشكل الموالي يوضح تطور صادرات المحروقات في الجزائر خلال فترة (2017-2004) :

**الشكل رقم 09 :** تطور صادرات الجزائر من المحروقات خلال الفترة (2017-2004).

**الوحدة :** مليار دولار.



**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن أغلب صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات إذ تشكل نسبتها في أسوأ الاحوال 95 % من إجمالي الصادرات، حيث بلغت قيمة صادرات المحروقات سنة 2004 حوالي 31.55 مليار دولار بنسبة 97.92 % من إجمالي الصادرات، ثم أخذت القمة في الارتفاع سنة بعد أخرى مع ازدهار أسعار النفط حيث بلغت أكبر قيمة لصادرات المحروقات خلال فترة الدراسة سنة 2008 وقدرت ب 77.19 مليار دولار وبنسبة 98.21 %، ثم تراجع هذه القيمة سنة 2009 و 2010 بسبب آثار الأزمة العالمية على سوق النفط حيث سجلت قيمة صادرات المحروقات بحوالي 44.415 و 56.121 مليار دولار وبنسبة 98.29 % و 98.30 % على التوالي، ثم أخذت في الارتفاع ابتداء من 2011 حيث سجلت 71.661 مليار دولار و 70.583 مليار دولار سنة 2012م و 63.327 مليار دولار سنة 2013، أما ابتداء من سنة 2014م وبسبب انخفاض أسعار النفط فقد تراجع صادرات الدولة حيث سجلت سنة 2014 حوالي 58.462 مليار دولار وبنسبة قدرت ب 97.22 % ثم استمرت في الانخفاض حيث وصلت لأدنى قيمة لها سنة 2016 وسجلت حوالي 27.918 مليار دولار بنسبة 95.25 %، أما سنة 2017 فقد سجلت ارتفاع طفيف حيث وصل المبلغ إلى 33.2020 مليار دولار، وما يلاحظ هو أنه في أغلب سنوات الدراسة كانت نسبة الصادرات النفطية تتعدى 95 % ما جعل أي صدمة في سعر هذا المنتج في السوق تنعكس مباشرة على قيمة صادرات الدولة.

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية كبيرة، هذا ما جعلها في مصاف الدول الأوائل إنتاجا وتصديرا، كما أن اعتمادها الكبير على هذه الموارد والإمكانيات خلق لها مشاكل وترك آثار سلبية على اقتصادها وجعلها مرهونة بتحريك سعر المحروقات.



**المبحث الثاني : الأزمة النفطية لسنة 2014.**

تعتبر الازمات النفطية أزمات دورية تعصف بسوق النفط، حيث شهد العالم عدة أزمات نفطية سابقا، أولها الانخفاض الكبير لأسعار النفط ابتداء من سنة 1982، ثم الأزمة النفطية لسنة 2008 كنتيجة للأزمة المالية العالمية وآخرها الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي تسببت في انهيار أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 إلى اليوم، ودائما ما يكون السبب لحدوث هذا الانهيار في الأسعار إلى اختلال العرض والطلب وكذا ركود الاقتصاد العالمي والمضاربة في الأسواق العالمية.

سنحاول في هذا المبحث الإشارة إلى الأزمة النفطية لسنة 2014، مبرزين أهم أسبابها وآثارها على الاقتصاد العالمي.

**المطلب الأول : نشأة الأزمة النفطية لسنة 2014 وأسبابها.**

شهدت سنة 2014 انخفاض حاد في أسعار النفط في السوق الدولية ويعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل وأسباب يمكن ايضاحها من خلال ما يلي :

**أولا : نشأت الأزمة.**

لقد انخفضت الأسعار في أكتوبر سنة 2014 أين بلغ متوسط معدلات انخفاضها حوالي 55 % ، وفي أواخر شهر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك ) عدم خفض إنتاجها، منذ ذلك الوقت تتوقع الأسواق أن يبلغ متوسط سعر البترول حوالي 57 دولار للبرميل في عام أي بانخفاض قدره 43 % تقريبا ليرتفع تدريجيا بعد ذلك إلى 72 دولار للبرميل بحلول عام 2019، أي بانخفاض قدره 23 % وبعدها كانت أسعار النفط في تراجع قوي، سجلت المزيد من التدني مع قرار منظمة الدول المصدرة للبترول ( الاوبك ) في نوفمبر 2014 إبقاء سقف إنتاجها بمستوى 30 مليون برميل في اليوم، فسجل تراجعا إلى حوالي 50 دولار للبرميل، وهو أدنى مستوياتها منذ عام 2009، ويسمى هذا التراجع " بأساسيات السوق " متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق.<sup>1</sup>

وكما حدث في الثمانينات ( اكتشاف غاز بحر الشمال )، فإن بقاء أسعار النفط فوق 100 دولار لمدة 3 سنوات ونصف حدث منذ ( 2011 إلى منتصف 2014 ) وساهم في إضعاف الطلب نوعا ما، وسمح بدخول حقول جديدة ومصادر جديدة لإنتاج النفط إلى السوق حيث دخل النفط الصخري إلى السوق وتسبب هذا إضافة إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانحسار المخاوف السياسية في المنطقة، في هبوط أسعار النفط من 115 دولار في يونيو إلى 65 دولار في نفس الفترة، استقرار أسعار النفط فوق مستويات 80 دولار

<sup>1</sup> عروق نبيلة : أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الخامس، صص 264-265.

للبرميل حتي بداية شهر أكتوبر 2014، ثم عاودت الهبوط بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري والنفط الغير التقليدي في أمريكا الشمالية، كما شهد النصف الثاني من عامي 2014 و2015 تخمة من النفط الخام المعروف في الأسواق أدى إلى تراجع الأسعار بشكل كبير سنة 2015 لتصل لأقل مستوى لها في 6 سنوات سابقة.<sup>1</sup>

ولقد استمرت الأسعار في التدهور، بحيث انخفض المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة 10 % ( 4.5 مليون برميل )، ليصل إلى 40.5 دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر 2015 مسجلا أدنى مستوى له منذ ما يقارب 7 أعوام، فيما توقعت وكالة الطاقة الدولية وصول الأسعار الحقيقية للبتترول في الأجل المتوسط إلى 100 دولار للبرميل حتي سنة 2015 ومستوى 122 دولار للبرميل بحلول عام 2030، وللاشارة فقد ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة 19.7 % (8.5 دولار للبرميل ) مقارنة بشهر نوفمبر 2016 ليصل إلى 51.7 دولار للبرميل خلال شهر ديسمبر 2016، في حين ارتفع الطلب العالمي على البترول خلال هذا الشهر بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا، أي بنسبة 1.4 % ليصل إلى 98.3 مليون برميل يوميا، إلا أنه في شهر جانفي من نفس السنة عرف انخفاضا حادا وذلك بنسبة 21.1 % أين وصل إلى 26.5 دولار للبرميل.<sup>2</sup>

### ثانيا : أسباب الأزمة.

هناك العديد من الأسباب وراء تراجع أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 ويمكن ذكرها فيما يلي:<sup>3</sup>

- ✓ توجه كبرى الدول المصدرة للبتترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- ✓ عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.

✓ انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام وهما من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، وخاصة مع استمرار معاناة عدد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة النمو العالمي.

- ✓ تزايد مستوى المضاربات خلال النصف الثاني من العام، وفي ظل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

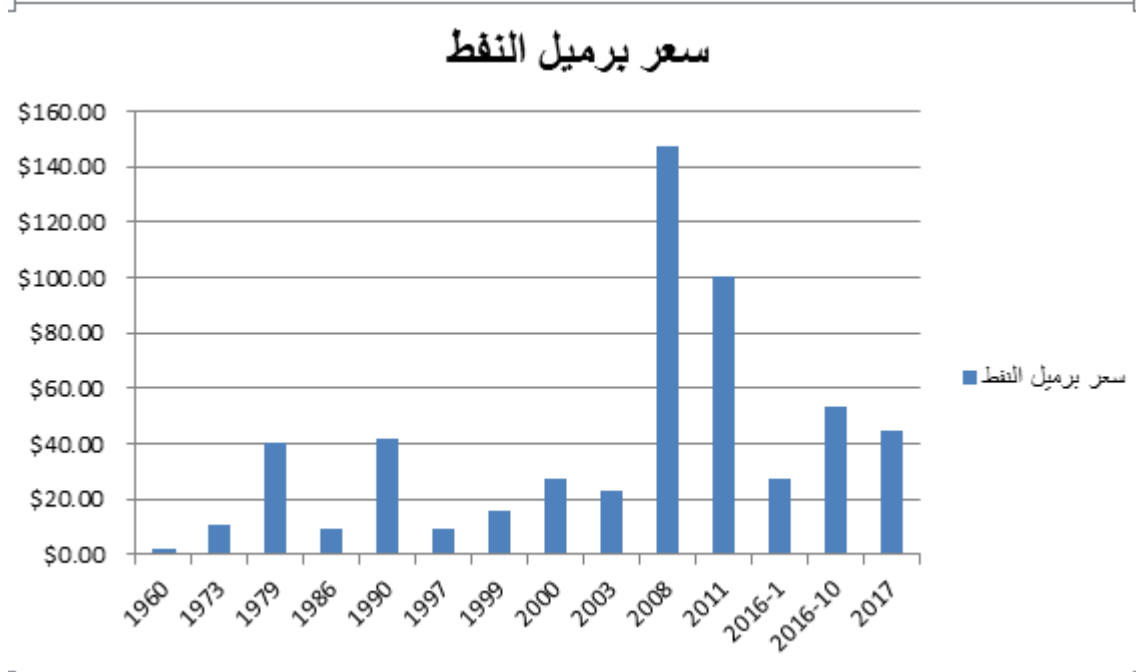
<sup>1</sup> بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، صص 5-6.

<sup>2</sup> عرقوب نبيلة، مرجع سبق ذكره، صص 265-266.

<sup>3</sup> بن عوالي خالدية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

والشكل الموالي ويوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2017) :  
الشكل رقم 10 : تطور أسعار النفط خلال الفترة (1970-2017).

الوحدة : دولار أمريكي.



المصدر : موقع : <https://rawabetcenter.com/archives/48581>، تاريخ الاطلاع : 2020/08/07 على 1:00.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 10 أن أسعار النفط وصلت لعتبة 40 دولار للبرميل مع نهاية السبعينات ثم انخفضت مرة أخرى مع نهاية الثمانينات بسبب اكتشاف البترول في بحر الشمال، ثم تحسنت الأسعار نوعا ما مع بداية التسعينات لكن سرعانما عادت إلى الانخفاض مع نهاية التسعينات لتتفجر الأسعار بعدها وترتفع إلى مستوى غير مسبوق بعد 2003 وبالتحديد سنة 2006م لتتجاوز 140 دولار للبرميل بحلول سنة 2008، ثم انخفضت بعدة سنة 2008 بفعل آثار الأزمة العالمية إلى 100 دولار للبرميل بحلول سنة 2011، ثم انخفضت الأسعار واستقرت تحت عتبة 60 دولار للبرميل ابتداء من الأزمة النفطية لسنة 2014.

تطرقنا في هذا المطلب إلى نشأة الأزمة النفطية لسنة 2014 وكذا أبرز أسبابها سواء المتعلقة بالعرض والطلب أو المتعلقة بالركود في الاقتصاد العالمي، أما في المطلب الموالي فسننتقل إلى أهم تداعياتها على الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

**المطلب الثاني : تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014.**

إن الأزمة النفطية لسنة 2014 وانهيار أسعار النفط يحمل في طياته انعكاسات وآثار سلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام وعلى الدول المصدرة والمستوردة بشكل خاص ويمكن إيضاح هذه التداعيات فيما يلي :

**أولا : الدول المستوردة.**

إن تأثير تراجع أسعار النفط سيكون له حتما أثر إيجابي على الدول المستوردة له ويمكن إيضاحه في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- ✓ ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوفير في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاكات القطاع العائلي.
- ✓ انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في عدد من القطاعات ( المواصلات، الزراعة، الصناعة وغيرها )، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها، كالبتروكيماويات والألمنيوم والورق.
- ✓ انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري.
- ✓ تتباين آثار انخفاض أسعار النفط في الولايات المتحدة التي هي أكبر دولة مستهلكة للنفط، فهي إيجابية وسلبية في آن، ويأتي الأثر التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي من خلال التوفير في فاتورة استهلاك الوقود وخفض تكاليف الصناعات والمنتجات التي تتطلب استخدام مكثفا للطاقة، وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في صناعة السيارات، لكن الأثر سيكون سلبا في الولايات المنتجة ( تكساس وداكوتا وألاسكا ) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي.

**ثانيا : الدول المصدرة.**

لا شك الآن الدول المصدرة هي أكثر الدول التي تتأثر سلبا جراء انهيار أسعار النفط وعلى رأسها الجزائر وذلك من خلال ما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ انخفاض الدخل القومي للدول المصدرة للنفط الذي يمثل 90 % من صادراتها أو أكثر، والذي يعتبر المصدر الوحيد لها لتمويل موازاناتها العامة وتسيير شؤون الدولة.

<sup>1</sup> منصف شرفي : تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014م على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 4، ديسمبر 2018، ص280.

<sup>2</sup> آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة، يمكن الاطلاع عليه على الموقع : <https://damasoil.com/>، تاريخ الاطلاع : 2020/08/08 على : 2:06.

- ✓ اضطراب الدول المصدرة للنفط من انتهاج سياسات قد تمثل عبئا على كاهن المواطن، مثل زيادة نسبة الضرائب على السلع والخدمات المقدمة.
  - ✓ اضطراب الشركات العابرة للقارات التي تستخرج النفط في الدول المصدرة له إلى تسريح عدد من عمالها، واغلاق مناصب إدارية بهدف التقليل من نفقاتها، بسبب تأثر أرباحها سلبا بانخفاض أسعار النفط السلعة الرئيسية لها، ما يزيد من نسبة البطالة وبالتالي يزيد من نسبة البطالة وبالتالي تزيد نسبة التضخم في البلاد.
  - ✓ انخفاض أسهم الشركات النفطية في الأسواق المالية العالمية وما تلاه من خسائر مالية فادحة، تفويض توسع بعض الدول المصدرة للنفط لسياساتها الداخلية والخارجية، وهو ما يؤثر على موقفها السياسي وتحالفاتها العسكرية والسياسية.
  - ✓ اضطراب الدول المصدرة للنفط إلى اتباع سياسات تقشفية.
  - ✓ لجوء الدول المصدرة للنفط إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وزيادة مديونيتها.
  - ✓ مغادرة الشركات التي تقيم في الدول المصدرة للنفط كنوع من الامتياز الاستثماري، ما يؤثر على اقتصاد هذه الدول.
  - ✓ اضطراب الدول المصدرة للنفط إلى زيادة إنتاجها من النفط لتغطية العجز في موازنتها وهو ما يستنفذ مخزونها الاحتياطي من النفط.
- من خلال ما سبق يتضح أن انخفاض أسعار النفط انعكاسات على مختلف البلدان سواء المصدرة أو المستوردة، ويتباين الأثر سواء كان إيجابيا أو سلبيا من بلد لآخر كما أن بعض البلد تتأثر سلبا وإيجابا من هذا الانخفاض كونها مصدر ومستهلك في الوقت نفسه.

**المبحث الثالث : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري.**

لقد أثرت أزمة انهار أسعار النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري تأثيرا سلبيا وكبيراً جداً، كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على الصناعات الاستخراجية، وكون أكثر من 95 % من صادرات الدولة هي عبارة عن محروقات، وكذا كون مبالغ الإنفاق العام في الجزائر جزء كبير منها مصدره الجباية البترولية، وسنحاول في هذا المبحث توضيح بعض هذه الانعكاسات على كل من ميزان المدفوعات والاحتياطات الرسمية للجزائر.

**المطلب الأول : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على ميزان المدفوعات الجزائري.**

كون أغلب صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات فتراجع سعر هذه الأخيرة في السوق الدولية حتما سيكون له أثر سلبي على الميزان التجاري بصفة خاصة وعلى ميزان المدفوعات بصفة عامة كون تراجع قيمة الصادرات سيؤدي إلى عدم قدرتها على تغطية الواردات وبالتالي حدوث عجز وهذا ما سنحاول إيضاحه في هذا المطلب.

**أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات وأقسامه**

يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه :

- ✓ يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل تسجل فيه المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالباً ما تكون سنة.<sup>1</sup>
  - ✓ سجل حسابي يبين حقوق الدولة والتزاماتها تجاه العالم الخارجي والتي تنشأ نتيجة التعاملات التي تقوم بها هذه الدولة مع الدول الأخرى خلال فترة زمنية محددة.<sup>2</sup>
  - ✓ سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول احصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة من الصندوق وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.<sup>3</sup>
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو وثيقة تسجل فيه الدولة وأعاونها الاقتصاديين جميع تعاملاتها الخارجية مع غير المقيمين في مدة عادة ما تقدر ب سنة.

<sup>1</sup> بسدات كريمة : دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، ص243.

<sup>2</sup> ناصري نفيسة : أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول MENA ، مجلة البشائر الاقتصادية العدد 3، ديسمبر 2019، ص233.

<sup>3</sup> بسدات كريمة، مرجع سبق ذكره، ص243.

## ثانيا : أقسام ميزان المدفوعات.

يمكن تقسيم ميزان المدفوعات إلى الحسابات التالية:<sup>1</sup>

1. الحساب الجاري : ويشمل جميع التدفقات النقدية التي تنتج عن المعاملات الاقتصادية للسلع والخدمات المنظورة والغير منظورة وهو من أهم العناصر التي تعبر عن الوضع الخارجي للتجارة الخارجية وينقسم إلى : الميزان التجاري، ميزان الخدمات.
2. حساب التحويلات من طرف واحد : تسجل فيه المعاملات الخاصة بالهبات والهدايا والمساعدات التي تقدم للأجانب والتي تسجل في الجانب المدين وقد تكون تحويلات عينية أو حقيقية وكذلك المساعدات والهدايا التي تحصل عليها الدولة من الأجانب وتسجل في الجانب الدائن وتسمى أحادية الجانب كونها تفتقر إلى المقابل الواجب تحديده لإتمام عملية المبادلة وبالتالي لا يترتب على هذه التحويلات التزام من قبل الدولة المرسل إليها.
3. حساب رؤوس الأموال : يتم تسجيل كافة التدفقات النقدية الداخلة إلى البلد والخارجة منه ويشمل هذا الحساب رؤوس الاموال طويلة الأجل والتي من ضمنها القروض طويلة الأجل والاستثمارات التي تكون فترة السداد فيها أكثر من سنة ورؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تشمل حركات الودائع الجارية وبيع وشراء الأسهم والسندات التي تكون فترة سدادها سنة أو أقل وتسجل التدفقات النقدية الممنوحة إلى الأجانب أو الممنوحة من قبل الاجانب.
4. حساب الذهب النقدي : يتم تسوية المدفوعات بين الدول عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب فيتم تسوية ميزان المدفوعات للدولة التي تعاني عجز بتصدير الذهب إلى الخارج أما في حالة الفائض فيتم شراء كمية من الذهب بقيمة الفائض الموجود لديها، وأن مقدار الذهب التي تتم به تسوية ميزان المدفوعات هو ما يحتفظ به البنك المركزي كغطاء نقدي للعملة أو كاحتياطي وكذلك تسجل حركة الذهب في هذا الحساب بالجانب الدائن والجانب المدين.

والجدول الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017) :

<sup>1</sup> ناصري نفيسة، مرجع سبق ذكره، ص234.

الجدول رقم 06 : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017).

الوحدة : مليار دولار.

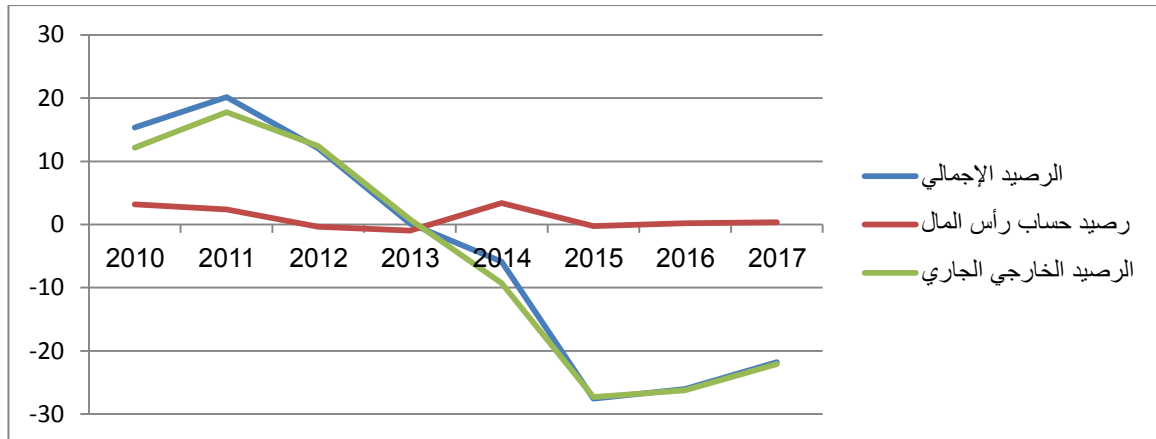
السنة	الرصيد الخارجي الجاري	رصيد حساب رأس المال	الرصيد الإجمالي
2010	12.149	3.177	15.326
2011	17.766	2.375	20.141
2012	12.418	-0.361	12.057
2013	0.831	-0.967	0.134
2014	-9.277	3.396	-5.881
2015	-27.289	-0.248	-27.537
2016	-26.219	0.187	-26.031
2017	-22.096	0.334	-21.762

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2017).

والشكل الموالي يوضح تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-2017) :

الشكل رقم 11 : تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2010-2017).

الوحدة : مليار دولار.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06.



من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الجزائري كان موجبا قبل انهيار أسعار النفط سنة 2014، حيث كان كل من رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي يسجل فائض خلال الفترة (2010-2013) بفعل ارتفاع أسعار النفط مما أثر ايجابا على ارتفاع قيمة صادرات المحروقات، أما بعد الازمة النفطية لسنة 2014 فقد دخل رصيد الحساب الجاري والرصيد الإجمالي في حالة عجز هيكلي مستمر أما حساب رأس المال فإن أرصده متذبذبة من سنة إلى أخرى، ويمكن تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين :

**الفترة (2010-2013) :** تمثلت في تسجيل فائض في الحساب الجاري حيث بلغ سنة 2010 مبلغ 12.149 مليار دولار ثم ارتفع إلى 17.766 مليار دولار سنة 2011 أما سنة 2012 فقد انخفض قليلا مسجلا 12.418 مليار دولار ثم انخفض انخفاضا ملحوظا سنة 2013 ولكنه بقي موجبا وبلغت قيمته 0.831 مليار دولار، أما رصيد حساب رأس المال فقد سجل فائض سنتي 2010 و 2011 حيث بلغت قيمة الرصيد 3.177 و 2.375 مليار دولار على التوالي، أما سنتي 2012 و 2013 فقد سجلتا عجز بقيمة 0.361 و -0.967 مليار دولار على التوالي، أما الرصيد الإجمالي فقد سجل فائض خلال هذه الفترة حيث بلغ الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات سنة 2010 حوالي 15.326 مليار دولار ثم ارتفعت إلى 20.141 مليار دولار سنة 2011، أما سنتي 2012 و 2013 فقد سجلتا انخفاض مقارنة بسابقتها حيث بلغت قيمة الرصيد حوالي 12.057 و 0.134 مليار دولار على التوالي، ويعود سبب الفائض المحقق خلال هذه المرحلة إلى ازدهار أسعار النفط في السوق العالمية مما انعكس ايجابا على قيمة صادرات الدولة من المحروقات كون أغلب صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات.

**الفترة (2014-2017) :** خلال هذا الفترة دخل رصيد الحساب الجاري في عجز مستمر ومتواصل حيث بلغت قيمت الرصيد سنة 2014 حوالي -9.277 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2015 إلى -27.289 مليار دولار وهو أكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة أما سنتي 2016 و 2017 فقد سجلتا عجزا متقاربا قدر بحوالي -26.219 و -22.096 مليار دولار، أما رصيد حساب رأس المال فقد كان في حالة تذبذب حيث سجل سنة 2014 فائض بمقدار 3.396 مليار دولار ثم انخفض سنة 2015 إلى -0.248 مليار دولار مسجلا عجزا، أما سنتي 2016 و 2017 فقد سجلتا فائضا قدره 0.187 و 0.334 مليار دولار على التوالي، أما بالنسبة للرصيد الإجمالي فقد دخل في حالة عجز حيث بلغ رصيده سنة 2014 حوالي -5.881 مليار دولار ثم ارتفع إلى -27.537 مليار دولار أما سنتي 2016 و 2017 فقد سجلتا عجزا قدر ب -26.031 و -21.762 مليار دولار على التوالي، ويرجع سبب هذا العجز إلى انهيار أسعار النفط إلى مستويات متدنية

جدا مما ساهم في تخفيض قيمة صادرات المحروقات وبالتالي التأثير سلبا على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات وادخاله في عجز هيكلي يصعب الخروج منه.

تطرقنا في هذا المطلب إلى آثار انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 على الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجزائريين أبرزين أهم أسباب هذا الآثار وتداعياها على الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

### المطلب الثاني : أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاحتياطات الإجمالية للجزائر.

كون الجزائر كسائر الدول تلجأ لاحتياطاتها لسد العجز في ميزان المدفوعات، ومع الانعكاسات الكبيرة للأزمة النفطية لسنة 2014 على ميزان المدفوعات الجزائري، دفع الدولة إلى اللجوء إلى احتياطاتها لسد هذا العجز مما أدى إلى تآكل احتياطاتها، وهذا ما سنحاول دراسته في المطلب الموالي.

#### أولا : مفهوم الاحتياطات وعناصرها.

يمكن تعريف الاحتياطات الدولية بأنها :

✓ تلك الأصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي تتحكم فيها من أجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، والتنظيم غير المباشر لكميات هذه الاختلالات من خلال التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة أو لأغراض أخرى.<sup>1</sup>

✓ العملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي للدولة، وتسمى أيضا احتياطات العملات الأجنبية، أو الاحتياطات الأجنبية، وهناك أسباب كثيرة تجعل البنوك تحتفظ باحتياطات أجنبية، وتراقب مستوياتها بشكل مستمر وعناية كبيرة، وأهم سبب هو إدارة قيم عملاتهم.<sup>2</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاحتياطات الأجنبية هي عبارة عن أصول تأخذ أشكال مختلفة تستعملها الدولة لأغراض مختلفة منها سد الخلل في ميزان المدفوعات ودعم عملتها المحلية مقابل العملات الأخرى.

#### ثانيا : عناصرها.

تتكون الاحتياطات الأجنبية للدولة عادة من العناصر التالية:<sup>3</sup>

- رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي.
- الاحتياطات من العملات الأجنبية القوية كال دولار.

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء خبازي : أثر ممارسة الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسة النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، 2014، ص 319.

<sup>2</sup> خالد الربابعة : الاحتياطات الأجنبية وأهميتها في النظام النقدي والمالي، يمكن الاطلاع عليه على الموقع :

<https://www.almamlakatv.com/>، تاريخ الاطلاع : 2020/08/10 على 16:00.

<sup>3</sup> فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 319.

- حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي حسب الشريحة الائتمانية.
- حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية.
- الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة.
- طاقة أو قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي.

والجدول الموالي يوضح تطور الاحتياطات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2010-2017) :

**الجدول رقم 07 :** تطور الاحتياطات الإجمالية والمداخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2017).

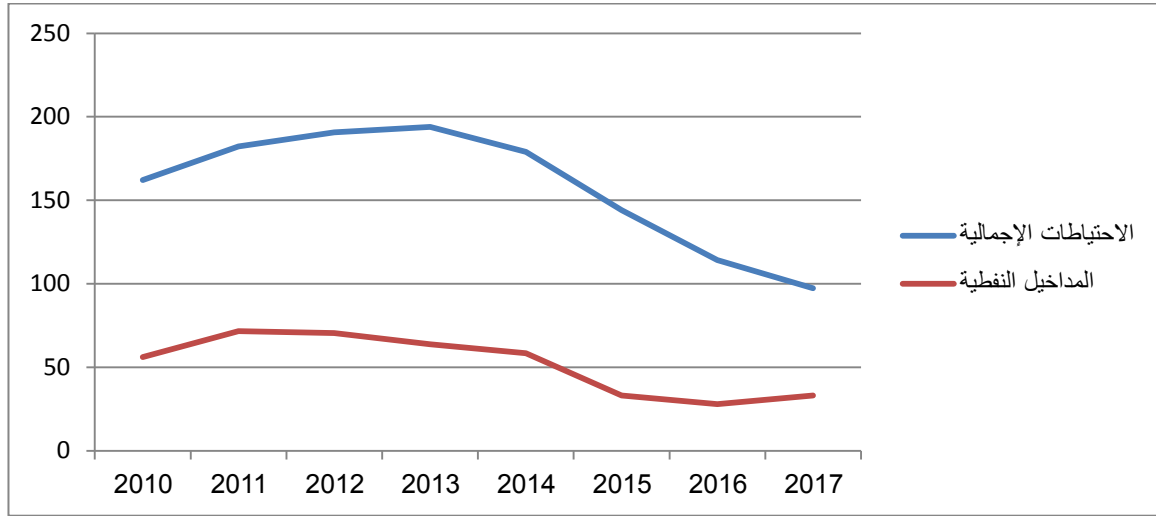
الوحدة : مليار دولار.

السنة	المداخيل النفطية	الاحتياطات الإجمالية	نسبة التغير %
2010	56.121	162.221	-
2011	71.66	182.224	12.33
2012	70.58	190.661	4.63
2013	63.816	194.012	1.75
2014	58.46	178.938	-7.76
2015	33.081	144.133	-19.45
2016	27.918	114.138	-20.81
2017	33.202	97.332	-14.72

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2017).

والشكل الموالي يوضح تطور الاحتياطات الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2010-2017)

**الشكل رقم 12 :** تطور الاحتياطات الإجمالية والمدخيل النفطية للجزائر خلال الفترة (2010-2017).  
**الوحدة :** مليار دولار.



**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

من خلال الجدول رقم 07 يمكننا ملاحظة أن تطور الاحتياجات الرسمية للجزائر ينقسم إلى مرحلتين خلال فترة الدراسة، فترة ما قبل الأزمة النفطية لسنة 2014 وفترة ما بعدها.

**الفترة (2010-2013) :** تميزت هذه الفترة بارتفاع مداخيل النفط وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات مما أثر إيجابا على الاحتياطات الرسمية للدولة، حيث بلغت قيمتها سنة 2010 حوالي 162.221 مليار دولار ثم ارتفعت سنة 2011 و2012 إلى 182.224 و190.661 مليار دولار على التوالي محققا نمو بمقدار 12.33 و4.63 % على التوالي، ثم حققت ارتفاعا آخر سنة 2013 وسجلت مبلغ 194.012 مليار دولار بنسبة زيادة قدرت بحوالي 1.75 % وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة.

**الفترة (2013-2017) :** تميزت هذه الفترة بدخول أسعار النفط في دوامة من عدم الاستقرار والانخفاض في المداخيل النفطية مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات وأدخله في عجز وبالتالي التأثير سلبا على رصيد الاحتياطات، حيث انخفضت الاحتياطات سنة 2014 إلى 178.938 مليار دولار مقارنة ب 197.012 مليار دولار سنة 2013 أي بانخفاض قدره 7.76 %، ثم استمرت في الانخفاض سنة بعد أخرى حيث بلغت سنة 2015 حوالي 144.133 مليار دولار وسنة 2016 114.138 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرت بحوالي 19.45 و-20.81 % على التوالي، أما سنة 2017 فقد سجلت أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة حيث نزلت قيمة الاحتياطات تحت عتبة 100 مليار دولار وسجلت حوالي 97.332 مليار دولار

بنسبة انخفاض 14.75%، وهذا يدل على سرعة تآكل احتياطات الدولة لعدم وجود بديل لاحتواء الضرر الناجم عن انخفاض قيمة الصادرات نتيجة تراجع أسعار النفط.

تطرقنا في هذا المطلب إلى آثار انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 على الاحتياطات الأجنبية للجزائر، كما أشرنا بصفة عامة إلى تداعيات هذا الانخفاض وعلاقته الطردية بتآكل احتياطات الدولة.

## خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل استخلصنا أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، قائم على الصناعات الاستخراجية، حيث تمتلك الجزائر طاقات نفطية كبيرة جدا واحتياطيات ضخمة وهو ما ضمها لقائمة الدول الأولى عربيا وعالميا، كما رأينا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في صادرات الدولة ومقدار المداخيل المتأتية منه ومساهمته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر، كما أشرنا إلى الانهيار الكبير في أسعار النفط التي بدأت بوباره سنة 2014 وأهم أسبابه وآثاره على الدول المصدرة والمستهلك للنفط، كما أشرنا إلى تأثير الأزمة النفطية على الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات والاحتياطيات الرسمية للدولة، أما تأثيرها على الميزانية العامة للدولة فسننظر إليه في الفصل الثالث محاولين تحديد الانعكاسات على الإيرادات والنفقات وكذا الإشارة للحلول الممكنة تبنيها من قبل الدولة.

**الفصل الثالث : الميزانية العامة في الجزائري وبدائل تمويلها**

**المبحث الأول : الميزانية العامة للدولة في الجزائر**

**المبحث الثاني : البدائل التي اعتمدها الجزائر لتمويل عجز الميزانية**

**العامة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014**

**المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية لتمويل العجز الموازي في الجزائر**

**تمهيد :**

تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة أساس ميزانية الدولة والتي بدورها توضح وضع المالية العامة للدولة ومحور نشاطها الاقتصادي، حيث تكفل الدولة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال إنفاقها لمبالغ متنوعة وكبيرة، كما تعمل جاهدة لتحصيل مبالغ من مصادر متنوعة على شكل إيرادات بغية تغطية نفقاتها، كما تعتبر النفقات العامة والإيرادات العامة مفاتيح الدولة للتحكم في سياسيتها المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي.

يعتبر موضوع المالية العامة في الجزائر وخاصة بند النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الميزانية العامة موضوع الساعة في الجزائر وهذا بسبب عدم استقرار مصادر ومبالغ الإيرادات العامة لارتباطها ارتباطا مباشرا بالجباية البترولية من جهة كما أن الجباية العادية في الجزائر تعتبر علامة استفهام لعدم وضوح القوانين الضريبية والجباية، كما أن الجزائر تعاني من ظاهرة تزايد النفقات العامة وعدم قدرة الدولة على التحكم فيها.

ويسبب أهمية هذا الموضوع كما ذكرنا سلفا قمنا بتخصيص هذا الفصل للتدقيق أكثر في الميزانية العامة في الجزائر وكل ما يرتبط بها من نفقات وإيرادات، وكذا العجز الهيكلي المتواصل الذي تعاني منه وبالأخص في السنوات الأخيرة.

ولتوضيح الموضوع أكثر ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية وهي :

**المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة في الجزائر.**

**المبحث الثاني: الميزانية العامة للدولة في الجزائر وعلاقتها بالأزمة النفطية.**

**المبحث الثالث: عجز الميزانية العامة للدولة في الجزائر.**



**المبحث الأول: الميزانية العامة للدولة في الجزائر.**

يقتضي إعداد وتحضير الميزانية العامة إعداد ميزانية الإيرادات و النفقات والإستثمارات وما إلى ذلك من خلال تبويب مختلف إيرادات و نفقات الدولة في الميزانية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى المعايير التي تبوب على أساسها النفقات والإيرادات العامة في الجزائر.

**المطلب الأول : النفقات العامة للميزانية في الجزائر.****أولا : تعريف النفقات العامة.**

تعتبر النفقات العامة ذات أهمية بالغة للدولة، كون هذه الأخيرة تستخدمها في تحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، وتعرف النفقة العامة بأنها :

- ✓ هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.<sup>1</sup>
  - ✓ تعرف بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بصرفه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.<sup>2</sup>
  - ✓ هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي بقصد إشباع حاجات عامة.<sup>3</sup>
- ومن هذه التعاريف يمكن إستنتاج أن النفقات العامة هي عبارة عن مبالغ مالية والمصروفات التي تقوم الدولة ممثلة في هيئاتها ومصالحها بإنفاقها بهدف تحقيق مصلحة عامة أو إشباع حاجة عامة.
- ثانيا : خصائص النفقات العامة للدولة.**

مما سبق يمكن استخلاص أن للنفقات العامة ثلاث خصائص أساسية وتتمثل في :

**1. النفقة العامة مبلغ نقدي.**

تكون النفقة العامة في شكل مبلغ نقدي حيث تقوم الدولة بدورها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ نقدي ثمنا لما تحتاجه من منتجات و سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الإستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.<sup>4</sup>

**2. النفقة العامة يدفعها شخص عام.**

لا يمكننا أن نعتبر المبالغ النقدية التي تنفق لأداء خدمة معينة من باب النفقة العامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويقصد بالأشخاص العامة : الدولة وأقسامها السياسية وجماعاتها المحلية بما في ذلك الهيئات

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا: المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص 23.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>3</sup> حسين مصطفى حسين : المالية العامة، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة، ص 11.

<sup>4</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 65.

والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا الأساس فإن النفقات التي ينفقها أشخاص خاصة طبيعية أو معنوية، لا تعتبر نفقات عامة حتى ولو كانت تستهدف تحقيق منفعة عامة.<sup>1</sup>

### 3. النفقة العامة تستهدف تحقيق منفعة عامة.

يجب أن تكون غاية النفقة العامة وهدفها هو تحقيق نفع عام يعود على جميع المواطنين لا على فرد معين بالذات أو فئة معينة على حساب الآخرين، فاستخدام الطبقة الحاكمة لمبالغ بقصد منافع خاصة لبعض المقربين أو منافع شخصية لا يمكن اعتباره إنفاقاً عاماً، وإنما هو انحراف عن تحقيق هدف إشباع الحاجات العامة، ويعتبر هذا الشرط ناتجاً من ناحية عن فكرة أن المصالح العمومية أي أجهزة الدولة لم تنشأ لتحقيق مصالح فرد بل لبلوغ غاية أسمى و أجل.<sup>2</sup>

تبين الخصائص السالفة الذكر مجموعة من المميزات التي يجب توفرها حتى يمكننا القول أن هذا المبلغ النقدي المصروف هو نفقة عامة.

### ثالثاً : أقسام النفقة العامة.

تقسم النفقات العامة إلى مجموعة من الأصناف يندرج تحت كل صنف أنواع مختلفة منها، ومن هذه التقسيمات نذكر:

#### 1. المعيار الدوري.

تنقسم النفقات العامة حسب التكرار الدوري و مدى الانتظام إلى نوعين وهما :

- أ- النفقات العادية : هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دورياً كل فترة زمنية معينة كمرتبات الموظفين.<sup>3</sup>
- ب- النفقات الغير عادية : هي تلك النفقات التي لا يتكرر صرفها بصورة دورية مثل مساعدات منكوبي الكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث الطارئة.<sup>4</sup>

#### 2. المعيار الاقتصادي.

وتنقسم النفقات العامة حسب المعيار الاقتصادي إلى ثلاثة أصناف يندرج تحت كل صنف أنواع مختلفة ومن أهمها:

- أ- النفقات المنتجة والنفقات غير منتجة : تقسم النفقات من حيث إنتاجيتها إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجة، يقصد بالإنتاج خلق السلع العادية، مما يترتب عنه اعتبار النفقات الإدارية ونفقات المرافق.

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>3</sup> محمد الصغير بعلى، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 29.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 29.

المقدمة للخدمات غير منتجة، بعكس الحال بالنسبة لنفقات الدولة التي تؤدي إلى خلق سلع مادية.<sup>1</sup>

ب- **النفقات الناقله وغير الناقله** : يقصد بالنفقة العامة الناقله تلك النفقة التي تقوم بها الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل القومي كالإعانات الاجتماعية وغيرها من أوجه الإنفاق الذي يحقق هذا الهدف، أما النفقات غير الناقله فيقصد بها تلك النفقات التي تصرف للحصول على مقابل من الأموال أو الخدمات، كنفقات الأشغال العمومية.<sup>2</sup>

ت- **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية** : النفقات الحقيقية هي النفقات التي تنفقها الدولة من أجل الحصول على الخدمات والسلع الضرورية لتسيير المصالح العامة، مثل الرواتب والأجور الخاصة بالموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة، أما النفقات التحويلية فهي تلك التي تنفقها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أية سلعة أو خدمة والغرض منها هو إعادة توزيع الدخل أو الثروة بحيث تأخذ المال من البعض وتوزعه على البعض الآخر دون مقابل، وتتمثل في مختلف المساعدات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، التأمين على البطالة، التأمين ضد الشيخوخة والمساعدات الاقتصادية بمختلف أنواعها والإعانات الخيرية الإعانات الثقافية.<sup>3</sup>

### 3. المعيار الهدي.

تنقسم النفقات العامة حسب معيار الغاية منها أو الهدف من إنفاقها إلى الأنواع التالية:

- أ- **النفقات الإدارية**: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، وهذه النفقات تتمثل في نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي وغيرها.<sup>4</sup>
- ب- **النفقات الاجتماعية** : وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة ( إعانات الأسر الكبيرة الحجم ذات الموارد المحدودة، إعانة العاطلين... ).<sup>5</sup>

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلی، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، صص 30-31.

<sup>3</sup> لوني نصيرة (2018/4/2م) : **محاضرات في المالية العامة**، تم الاطلاع عليه في 2020/05/16م، رابط الموقع : <https://almerja.com>.

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

<sup>5</sup> محمد الصغير بعلی، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 32.

ت- **النفقات الاقتصادية** : وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقا لأهداف اقتصادية كالاستثمارات الهادفة إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى الكهربائية والري والصرف إلى جانب تقديم الإعانات.<sup>1</sup>

رابعا : آثار النفقات العامة.

للنفقات العامة التي تقوم الدولة بصرفها عدة آثار على مختلف المعايير الاقتصادية سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وعادة ما تقوم الدولة بزيادة أو تخفيض نفقاتها العامة في إطار سياستها المالية بغية التأثير على هذه المعطيات الاقتصادية.

### 1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

تتمثل الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة فيما يلي :

أ- **آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني** : تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها، ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج و التشغيل وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.<sup>2</sup>

ب- **آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني** : للنفقات العامة تأثير على الاستهلاك وذلك من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وللنفقات العامة على الاستهلاك صورتان وهما : شراء الدولة للسلع الاستهلاكية وتوزيع الجولة للدخول.<sup>3</sup>

ت- **آثار النفقات العامة على توزيع الدخل القومي** : يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين، أولها أن تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخل الكبيرة إلى أصحاب الدخل الصغيرة، أما الثاني فاستفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة

<sup>1</sup> محمد خالد المهيني (2016/10/27م) : محاضرات في المالية العامة، تم الاطلاع عليه في 2020/05/16م على 17:08، رابط الموقع : <https://almerja.com>.

<sup>2</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، صص 120-121.

<sup>3</sup> لوني نصيرة، مرجع سبق ذكره، تاريخ الاطلاع 2020/05/17م على 17:19.

والملاجئ وغيرها، ولكي يحدث الاثر ينبغي أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية أكبر من الفقيرة مما يؤدي إلى توزيع الدخل القومي.<sup>1</sup>

## 2. الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة.

تتمثل الآثار الغير مباشرة للنفقات العامة فيما يلي:

أ- **أثر النفقات العامة من خلال أثر المضاعف** : يشير المضاعف في التحليل الاقتصادي إلى المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو ريع لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزءاً من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج \_ الدخل \_ الإستهلاك \_ الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتسم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.<sup>2</sup>

ويعطى المضاعف بالعلاقة التالية :<sup>3</sup>

بما أن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي واحد،  $(MPC+MPS=1)$ ،

فيمكن القول أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار :  $K=1/MPS$ .

حيث أن :

$MPS$  : يمثل الميل الحدي للادخار.

هذا في حالة اقتصاد مغلق يتكون من قطاعين، فإذا تمت إضافة القطاع الحكومي والانفتاح على التجارة الخارجية، فإن المضاعف يتأثر بالميل الحدي للادخار والميل الحدي للضرائب والميل الحدي للاستيراد، ويعطى بالعلاقة التالية :

$$K=1/(MPS+MPT+MPM)$$

حيث أن :

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلی، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>2</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، صص 130-131.

<sup>3</sup> تماضر جابر البشير الحسن، على فاطن الوندواوى : قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 1، 2014، ص 36.

MPS : الميل الحدي للادخار.

MPT : الميل الحدي للضرائب.

MPM : الميل الحدي للاستيراد.

تقل قيمة المضاعف في حالة وجود العالم الخارجي عما كانت عليه في حالة الاقتصاد المغلق بمقدار الميل الحدي للاستيراد.

ب- أثر النفقات العامة من خلال أثر المعجل : يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، بحيث أن الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادةتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، وحقيقة الأمر أن الزيادة في الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرارية إنتاج السلع التي زاد الطلب عليها ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.<sup>1</sup>

مما رأينا سابقا يمكن استخلاص أن للنفقات التي تقوم الدولة بصرفها آثار على مختلف الأصعدة الاقتصادية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفي كثير من الأحيان ما تهدف الدولة إلى زيادة أو تخفيض هذه النفقات في إطار سياساتها المالية المختلفة بغية تحقيق أهدافها الاقتصادية.

#### خامسا : تحليل النفقات العامة للميزانية في الجزائر خلال الفترة 2002-2017.

عرفت النفقات العامة للميزانية في الجزائر عدة تغيرات، وكانت ولا تزال مقرونة بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة جراء التغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات، حيث ابتداء من سنوات 2000 ومع ازدهار أسعار النفط اتبعت الدولة سياسة توسعية تمثلت في تنامي النفقات العامة وقد بلورت هذه السياسة في شكل برامج إنعاشية، ولكن ومع بداية انهيار أسعار النفط ابتداء من 2014 عمدت الدولة إلى اتباع سياسة تقشفية من خلال محاولة تقليص النفقات العامة بسبب انخفاض الإيرادات وهذا ما سنحاول إيضاحه في الجدول التالية :

<sup>1</sup> محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الجدول رقم 08 : تطور النفقات العامة و كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2002-2017).

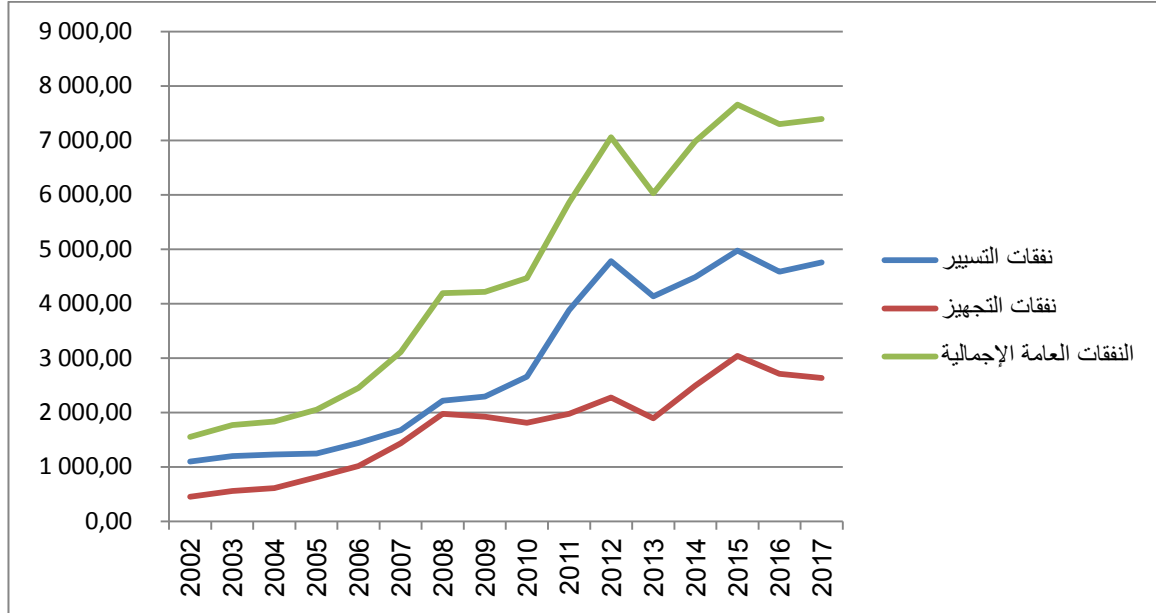
الوحدة : مليار دج.

السنوات	النفقات العامة الإجمالية	نسبة الزيادة %	نفقات التسيير.	النسبة من النفقات الإجمالية.	نفقات التجهيز.	النسبة من النفقات الإجمالية.
2002	1550.3	-	1097.7	%70.79	452.9	%29.20
2003	1766.2	13.03	1199	%68.4	553.9	%31.59
2004	1832.4	4.55	1224.3	%66.81	608.1	%33.18
2005	2052	8.37	1245.1	%60.67	806.9	%39.32
2006	2453	22.28	1437.9	%58.61	1015.1	%41.38
2007	3108.5	27.32	1673.9	%53.84	1434.6	%46.15
2008	4191.1	35.03	2217.8	%52.91	1973.3	%47.08
2009	4214.4	0.92	2293.6	%54.42	1920.9	%45.57
2010	4466.9	7.08	2659	%59.52	1807.8	%40.47
2011	5853.6	27.00	3879.2	%66.27	1974.4	%33.72
2012	7058.1	25.09	4782.6	%67.76	2275.5	%32.23
2013	6024.1	-15.03	4131.5	%68.58	1892.6	%31.41
2014	6980.2	14.57	4486.3	%64.27	2493.9	%35.72
2015	7656.3	9.68	4972.3	%62.06	3039.3	%37.93
2016	7297.5	-3.56	4585.6	%62.83	2711.9	%37.16
2017	7389.3	0.07	4757.8	%64.38	2631.5	%35.61

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2017).

و الشكل الموالي يوضح حجم كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز:

الشكل رقم 13 : تطور حجم النفقات العامة وكل من نفقات التسيير و التجهيز خلال الفترة (2002-2017).



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

#### أ- تحليل النفقات العامة الإجمالية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن النفقات العامة متزايدة خلال فترة الدراسة، إذ نرى أن النفقات الإجمالية كانت في سنة 2002 تقدر بحوالي 1550.6 مليار دج وارتفعت لتسجل قيمة تتراوح بحوالي 7389.3 مليار دج خلال 2017، كما نلاحظ أيضا أن الزيادة في النفقات العامة مختلفة من سنة لأخرى والسبب ارتباطها بالسياسة المالية المطبقة من قبل الدولة و التي تحدد السياسة الانفاقية للدولة انكماشية أو توسعية وهذا حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة وكذا سعر برميل النفط في الأسواق العالمية كونه يمثل مصدر الرزق الوحيد للجزائر.

ويمكن ملاحظة أن نسبة الزيادة السنوية للنفقات العامة كانت ترتفع بوتيرة أسرع خلال الفترة (2002-2008) ، وهذا الارتفاع سببه ازدهار أسعار النفط وكذا برامج الانتعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة في تلك الفترة، كما نلاحظ أيضا تباطؤ نوعا ما مقارنة بالسنوات السابقة في نمو هذه النفقات خلال سنة (2009 و2010)، وهذا بدوره يرجع سببه إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأثارها على الأسواق العالمية ومنها سوق النفط، كون الجزائر معتمدة على النفط كمصدر للدخل كما أشرنا سابقا، إلا أنه ابتداء من



2011 وحتى 2015 عادت النفقات العامة إلى الانتعاش والتزايد من جديد سنويا باستثناء سنة 2013 التي تراجعت فيها بسبب التقلبات في أسواق النفط.

أما ابتداء من 2015 فنلاحظ انخفاضا متتاليا في النفقات العامة وسببه الانخفاض الحاد في سعر برميل النفط في الأسواق العالمية كونه كما قلنا سابقا ونكررها الآن مصدر رزق الجزائر الوحيد.

#### ب- تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2002-2017).

كما نعلم تعتبر نفقات التسيير كل ما تتحمله الدولة من تكاليف مقابل سير مهامها الأساسية كالإدارات والتعليم والصحة وغيرها، وكما نلاحظ من خلال الجدول أن نفقات التسيير كانت هي المسيطرة على النفقات العامة والمتسببة في ارتفاعها خلال فترة الدراسة، وأسباب هذا الارتفاع هو تحسن الوضع الإقتصادي وما يتبعه من ارتفاع الأجور وكذا الإعانات المقدمة من قبل الدولة للهيئات وأيضا هناك بعض الأسباب الأخرى مثل سوء تسيير النفقات، وكما نلاحظ أنه ابتداء من 2005 بدأت نفقات التسيير تتزايد بمبالغ كبيرة إذ بلغت سنة 2005 مبلغ 1245.1 مليار دج ثم وصلت في 2008 لمبلغ 2217.8 مليار دج، وهذا المبلغ الأخير هو تقريبا ضعف ما وصلت إليه لنفقات العامة خلال 2005، وفي مدة زمنية قصيرة جدا (3 سنوات)، واستمرت هذه النفقات في الزيادة سنة بعد أخرى حتى سنة 2012، حيث وصلت لمبلغ 4782.6 مليار دج، ثم دخلت في تذبذب بين الزيادة و النقصان في الفترة الممتدة من (2012-2017)، ويمكن تبرير هذه الزيادة في نفقات التسيير إلى أن هذه الفترة شهدت البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي (2010-2014) وكذا البرنامج الخماسي (2015-2019).

#### ت- تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2002-2017).

تعتبر نفقات التجهيز هي المبالغ التي تنفقها الدولة على البنية التحتية والمشاريع الصناعية والتجارية والزراعية، وتعتبر هذه المبالغ مرتفعة في البلدان التي تفتقد إلى هذه الهياكل اللازمة لسير الحياة الاقتصادية، ومما يلاحظ من الجدول أن نفقات التجهيز في الجزائر خلال فترة الدراسة شهدت ارتفاع في هذه المبالغ حيث نلاحظ أنه في سنة 2002 بلغت مبلغ 452.9 مليار دج، وارتفعت لتبلغ سنة 2008 مبلغ 1973.3 مليار دج، ثم اخفضت مبالغ هذه النفقات بين سنة 2009 و 2011 بسبب الأزمة العالمية وأثارها، لتعاود الصعود بقوة في 2012 وتصل إلى مبلغ 2275.5 مليار دج، ثم لم تصمد وانخفضت سنة 2013 بسبب انخفاض النفقات العامة و الراجع سببه إلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم عاودت الارتفاع بشكل ملحوظ في سنة 2014 و 2015 حيث بلغت في 2015 مبلغ 3039.3 مليار دج، ثم عاودت الانخفاض سنتي 2016 و 2017 وبلغت في 2017 مبلغ 2631.5 مليار دج، وهذا سببه بدون شك

الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتأثر النفقات الإجمالية بصفة عامة ما أدى إن انخفاض نصيب نفقات التجهيز.

تطرقنا في هذا المطلب إلى ماهية النفقات العامة وتقسيماتها، كما قمنا بتحليل النفقات العامة للجزائر ودراسة كل من نفقات التسيير والتجهيز موضحين مراحل تطورها وكذا العوامل المؤثرة عليها.

**المطلب الثاني : الإيرادات العامة للميزانية في الجزائر.**

**أولا : تعريف الإيرادات العامة.**

تعتبر الإيرادات العامة موارد تقوم الدولة بتحصيلها من مصادر مختلفة لتغطية نفقاتها العامة حتي تستطيع بذلك ممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتعرف الإيرادات العامة بأنها :

✓ يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

✓ الإيرادات هي زيادة القيمة الصافية ناتجة عن معاملة وتتوافر لوحدات الحكومة العامة أربعة مصادر رئيسية للإيرادات هي : الضرائب والتحويلات الإجبارية الأخرى التي تفرضها الوحدات الحكومية، ودخل الملكية المستمد من ملكية الأصول، وبيع السلع والخدمات والتحويلات الطوعية المتلقاة من وحدات أخرى.<sup>2</sup>

✓ تنص المادة 11 من القانون 84-17 على أن موارد الميزانية العامة للدولة تتضمن ما يلي :<sup>3</sup>

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تسندها لها الدولة.

<sup>1</sup> محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص139.

<sup>2</sup> <https://www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/ara/pdf/ch5.pdf>، تم الاطلاع عليه في 2020/06/05، على 2:00.

<sup>3</sup> المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984م.

من التعاريف السابقة نستنتج أن الإيرادات العامة هي مجموعة من المبالغ تقوم الدولة بتحصيلها من مصادر مختلفة، باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيها بهدف تغطية نفقاتها المختلفة.

### ثانيا : أصناف الإيرادات العامة للدولة.

تصنف الإيرادات العامة للدولة إلى قسمين كل قسم تتدرج تحته أنواع متعددة ومختلفة ويمكن إيضاحها في العناصر التالية :

**1. الإيرادات الإجبارية :** وتتكون الإيرادات الإجبارية من مجموع المبالغ التي تقتطعها الدولة بقوة القانون بدون دفع مقابل لأصحابها وهي :<sup>1</sup>

أ- **الإيرادات الجبائية :** وتتكون من الإيرادات ذات الطابع الجبائي من مختلف الضرائب والرسوم وهي :

- **الضرائب المباشرة :** وتفرض على مختلف أنواع الدخل كالأرباح الصناعية والتجارية، الأرباح الغير تجارية والمرتببات والاجور وفوائد السلف والضمانات.
- **حقوق التسجيل والطابع :** وهي ضرائب موضوعة على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية، مثل : حقوق تسجيل انتقال رأس المال، وطوابع السفر وخص السياقة وبطاقات التعريف الوطنية.
- **الضرائب المختلفة على الأعمال :** وتسمى أيضا الرسم على رقم الاعمال وتفرض على مجمل المواد الاستهلاكية، فهي إذن ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- **الضرائب غير المباشرة :** وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تمس فقط المواد غير الخاضعة للرسم على رقم الأعمال ( الذهب، البلاتين، الخمر).
- **الحقوق الجمركية:** وتخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد والتصدير.
- **الجباية البترولية:** وتتكون من مجموع اقتطاعين اثنين هما : من جهة ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي، ومن جهة أخرى ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

**ب-صناديق المساهمة :** بالإضافة إلى الضرائب ذات طبيعة جبائية تمول الميزانية العامة للدولة سنويا من خلال المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة، وصناديق المساهمة هي مؤسسات عمومية اقتصادية تحدث في شكل شركات لتسيير القيم المنقولة، تخضع للقانون التجاري، وتعمل عونا ائتمانيا للدولة التي تستند إليها رؤوس أموال عامة تتولى تسييرها المالي.

<sup>1</sup> لعمارة جمال : أساسيات الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص48-50.

ت- الغرامات: تمول الميزانية العامة للدولة بالغرامات، وهي عقوبات مالية حكمت بها هيئات قضائية (محاكم، مجالس، مجلس المحاسبة)، وإدارية (شرطة قضائية، مفتش الأسعار، مفتش جمارك...) ضد أشخاص يوجدون في حالة مخالفة مع النصوص السارية المفعول.

2. الإيرادات الاختيارية: يمثل هذا النوع من الإيرادات المبالغ التي يدفعها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين مقابل سلع أو خدمات تقدمها لهم الدولة ومنها:<sup>1</sup>

- مداخيل الأملاك التابعة للدولة : وهي المداخيل التي تحصل عليها الدولة من خلال تصفيتها لثروتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والاتاوى : إن هذه المكافآت لا تمثل صنفا حقيقيا من الموارد، وفي ظل غياب هذه الموارد فإنه يصعب تقدير محتواها، بل يوجد خطر خلطها مع موارد أخرى كالرسوم التي ترتب ضمن الموارد ذات الطابع الجبائي، غير أنه يمكن تعريفها بأنها :هي كل المكافآت المقبوضة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع كبرى وهي :
  - المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات.
  - المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.
  - المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهبات : وما يميز هذه الأموال أنها تقدم للدولة بدون مقابل، ويتعلق الأمر بالمساهمة المالية غير الإجبارية للأشخاص في تمويل نفقة عمومية، بحيث تمثل هذه الموارد المساهمات الاختيارية في تغذية الصناديق العمومية.

ثالثا : تحليل الإيرادات العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2002-2017).

تعتمد الجزائر على المحروقات كمورد لمداخيلها بشكل رئيسي، هذا ما جعل مداخيل الجباية البترولية والتي تعتبر مصدر هام من مصادر إيرادات الجزائر مقترنة مع أسعارها، فنجد أنه كلما كان سعر النفط مرتفع في الأسواق العالمية تكون مبالغ الإيرادات العامة مرتفعة وفي تزايد والعكس صحيح، والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة للدولة :

<sup>1</sup> لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، صص 50-51.

الجدول رقم 09: تطور الإيرادات الإجمالية وكل من الإيرادات العامة والجبائية خلال الفترة (2002-2017).

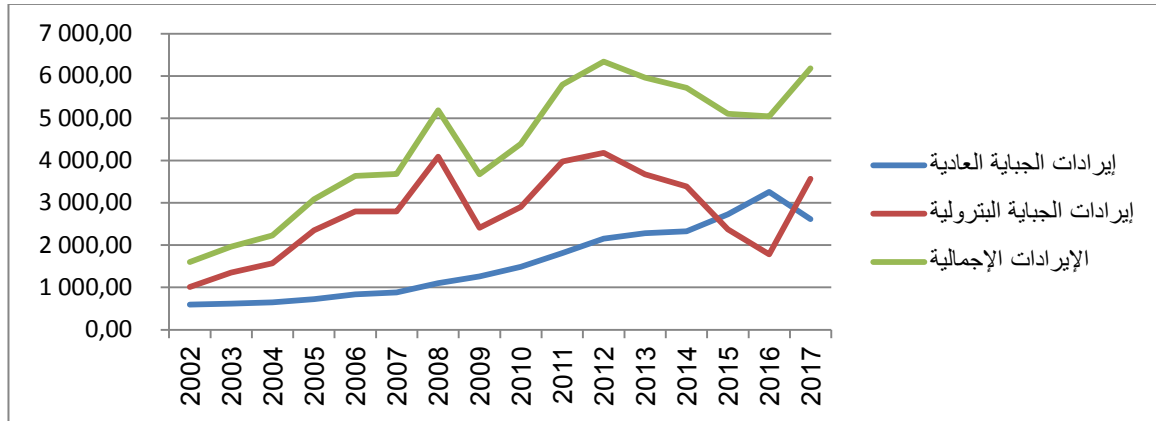
الوحدة : مليار دولار.

النسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات الجبائية	النسبة من الإيرادات العامة	الإيرادات العادية	نسبة الزيادة %	الإيرادات الإجمالية	السنوات
62.87%	1007.9	37.12%	595.2	-	1603.2	2002
68.65%	1350	31.34%	616.4	22.66	1966.6	2003
70.76%	1570.7	29.23%	649	13.2	2226.2	2004
76.46%	2352.7	23.53%	724.1	38.42	3081.7	2005
76.90%	2799	23.09%	840.5	16.24	3639.5	2006
76.00%	2796.8	23.99%	883	2.94	3679.8	2007
78.77%	4088.4	21.22%	1101.5	40.74	5190.5	2008
65.70%	2412.7	34.29%	1259.4	-29.23	3672.9	2009
66.13%	2905	33.86%	1487.8	19.6	4392.9	2010
68.73%	3979.7	31.26%	1810.4	31.8	5790.1	2011
66.00%	4184.3	33.99%	2155	9.48	6339.3	2012
61.73%	3678.1	38.26%	2279.4	-6.02	5957.5	2013
59.21%	3388.3	40.78%	2330.6	-3.66	5719.0	2014
46.51%	2373.5	53.48%	2729.6	-11	5103.1	2015
35.33%	1781.6	64.66%	3261.1	0.137	5042.2	2016
57.66%	3565.5	42.33%	2617.26	20.99	6182.8	2017

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2017).

والشكل الموالي يوضح لنا تطور الإيرادات الإجمالية وكل من الإيرادات العادية والجبائية خلال الفترة (2017-2002) :

**الشكل رقم 14 : تطور الإيرادات الإجمالية وكل من الإيرادات العادية والجبائية للدولة خلال الفترة (2017-2002)**



**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 09.

#### أ- تحليل تطور الإيرادات الإجمالية خلال الفترة (2017-2002)

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن الإيرادات العامة متزايدة في أغلب سنوات الدراسة، ومع أنه يمكننا ملاحظة بعض التذبذبات إلا أنه يمكننا القول أن الإيرادات العامة تسير في علاقة طردية مع أسعار النفط في السوق العالمية، إذ نرى أنه ابتداء من سنة 2002 إلى 2008 والإيرادات العامة تتزايد سنة بعد أخرى، حيث بلغت نسبة الزيادة سنة 2003 حوالي 22.66 % لتبلغ 1966.6 مليار دج مقابل 1603.2 مليار دج خلال سنة 2002، وبلغت أيضا نسبة الزيادة سنة 2005 حوالي 38.42 %، لكن نسبة الزيادة الأكبر خلال فترة الدراسة كانت سنة 2008 حيث بلغت حوالي 40.74 % لتبلغ 5190.5 مليار دج، ويعود الفضل لهذا الارتفاع لازدهار أسعار النفط، إلا أنه خلال سنة 2009 انخفضت الإيرادات العامة انخفاضاً كبيراً وصل لنسبة 29.23 % حيث بلغت سنة 2009 مبلغ 3672.9 مليار دج مقابل 5190.5 مليار دج سنة 2008 وهذا بسبب آثار الأزمة المالية العالمية على سوق النفط، ومع ذلك بدأت الإيرادات العامة في الانتعاش ابتداء من 2009 لتبلغ سنة 2011 نسبة زيادة معتبرة قدرت بحوالي 31.8 % حيث وصلت لمبلغ 5790.1 مليار دج، ووصلت أيضا سنة 2012 مبلغا معتبرا قدره 6339.3 مليار دج، أما ابتداء من 2013 وحتى 2016 دخلت النفقات العامة في موجه هابطة سنة بعد أخرى، حيث بلغت سنة 2013 5759.5 مليار دج ثم انخفضت إلى 5738.4 مليار دج سنة 2014 ووصلت في 2016 مبلغ 5110.1

مليار دج وكل هذا الانخفاض ناتج عن انهيار أسعار النفط التي وصلت ل 40.6 دولار للبرميل سنة 2016، أما سنة 2017 فقد ارتفعت الإيرادات نوعا ما بحوالي 20.99 % لتصل لمبلغ 6182.8 مليار دج وهذا بسبب الارتفاع الطفيف لسعر النفط نوعا ما سنة 2017 والذي وصل ل 54 دولار للبرميل.

#### ب- تحليل تطور الإيرادات العادية خلال الفترة (2002-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العادية خلال فترة الدراسة مبالغها تسير بوتيرة متزايدة من سنة إلى أخرى حيث سجلت سنة 2002 حوالي 595.2 مليار دج وحازت على نسبة 37.12 % من المبلغ الإجمالي للإيرادات العامة، واستمرت مبالغها في الزيادة سنة بعد أخرى حيث سجلت سنة 2003 حوالي 616.4 مليار دج، وفي 2004 مبلغ 649 مليار دج، ومن 2005 إلى 2008 انتقل مبلغها من 724.1 مليار دج إلى 1101.5 مليار دج لكن ما يلاحظ خلال هذه الفترة أن نسبة الإيرادات العادية من الإيرادات الإجمالية تتخفف سنة بعد أخرى حيث سجلت سنة 2002 نسبة 37.12 % وانخفضت لتصل سنة 2008 لنسبة 21.22 %، وهذا بسبب طغيان إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة خلال تلك الفترة التي تميزت بالارتفاع الكبير في أسعار البترول، لكن مع انخفاض أسعار البترول بعد الازمة العالمية لسنة 2008 عادت نسبة الإيرادات العادية للارتفاع من جديد حيث سجلت نسبة 34.29 % بمبلغ قدره 1259.4 مليار دج، واستمرت المبالغ في الارتفاع سنة بعد أخرى لتسجل سنة 2010 مبلغ 1487.8 مليار دج وتصل 2015 و 2016 مبلغ 2729.6 مليار دج و 3261.1 مليار دج على التوالي مسجلتا بذلك نسبة 53.48 % و 64.66 % من الإيرادات الإجمالية وهي النسبة الأكبر خلال فترة الدراسة، هذا بسبب الانخفاض الشديد في إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار المحروقات، هذا من جهة إضافة إلى انتهاج الجزائر سياسة ضريبية مضبوطة لزيادة المداخل الضريبية لتغطية العجز بعد تراجع أسعار البترول، أما سنة 2017 فقد انخفضت الإيرادات العامة لتسجل مبلغ 2617.26 مليار دج بنسبة 42.33 % وهذا بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط إلى عتبة 54 دولار.

#### ت- تحليل تطور إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2002-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن الجباية البترولية تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات في الجزائر إذ نلاحظ أنها تحتل النسبة الأكبر من الإيرادات الإجمالية خلال فترة الدراسة، إلا أن هذا المورد يتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، إذ نلاحظ أن مبلغ إيرادات الجباية البترولية بلغ سنة 2002 حوالي 1007.9 مليار دج بنسبة 62.87 % ثم أخذت في الارتفاع لتصل في 2004 ل 1570.7 مليار دج أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 55.83 % ، ثم تستمر هذه الإيرادات في الارتفاع بفعل ازدهار أسعار النفط وتصل لسنة 2008

لمبلغ 4088.4 مليار دج مسجلة نسبة 78.77 % من الإيرادات الإجمالية وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة ، وبفعل الأزمة العالمية لسنة 2008 وتأثيرها على سوق النفط تراجعت إيرادات الجباية البترولية سنة 2009 بنسبة 40.98 % وتخفض لمبلغ 2412.7 مليار دج، ثم لتبدأ في التعافي من جديد تماشيا في علاقة طردية مع تعافي أسعار النفط وتسجل خلال سنة 2010 ارتفاع إلى 2905 مليار دج، ثم ارتفع هذا المبلغ ليصل في 2012 لحوالي 4184.3 مليار دج، أما ابتداء من 2013 إلى 2016 فقد انخفضت هذه الإيرادات وسجلت : 3678.1، 3388.3، 2373.5، 1781.6 مليار دج على التوالي وهذا بسبب الانخفاض الشديد لأسعار النفط خلال تلك الفترة، ثم بدأت الانتعاش من جديد مع ارتفاع أسعار النفط لعتبة 50 دولار سنة 2017 وسجلت مبلغ 3565.5 مليار دج وهو ما يمثل ارتفاع بنسبة 100 % مقارنة بالمبلغ المسجل سنة 2016.

تناولنا في هذا المطلب تطور الإيرادات العامة للدولة، كما قمنا بتقسيمها والتفصيل فيها أكثر وتحليل العوامل المؤثرة على تحركها وخاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014.

### المطلب 03 : رصيد الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

بعد أن تطرقنا في المطالب السابقة عن نفقات الدولة وإيراداتها، سنتطرق في هذا المطلب عن رصيد الميزانية العامة للدولة والمتمثل في الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها، والجدول الموالي يوضح الرصيد النهائي للميزانية :

### الجدول رقم 10 : تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2002-2017).

الوحدة : مليار دج.

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية
2002	1603.2	1550.3	52.9
2003	1966.6	1766.2	200.4
2004	2226.2	1832.4	393.8
2005	3081.7	2052	1029.7
2006	3639.5	2453	1186.5



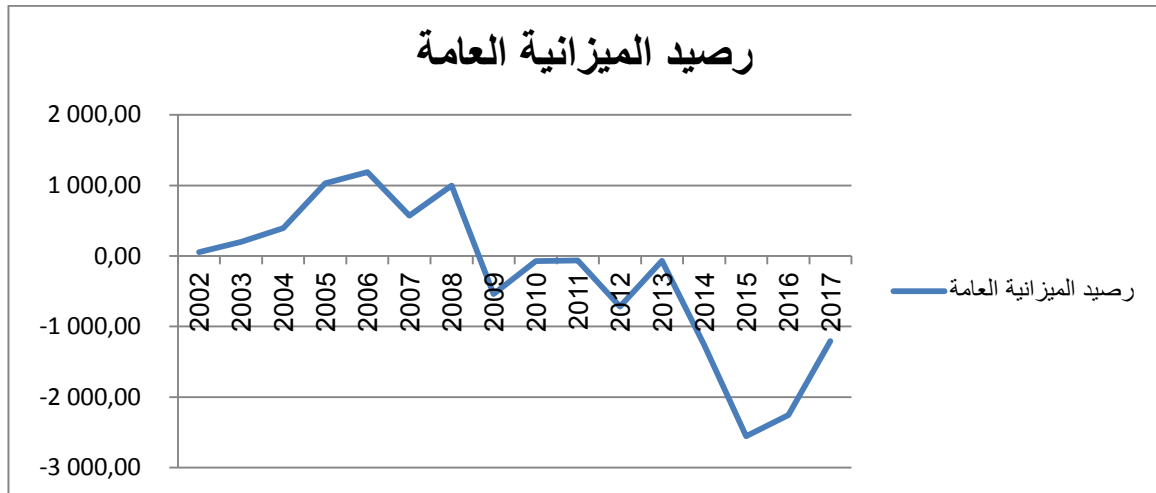
571.3	3108.5	3679.8	<b>2007</b>
999.4	4191.1	5190.5	<b>2008</b>
-541.5	4215.4	3672.9	<b>2009</b>
-74	4466.9	4392.9	<b>2010</b>
-63.5	5853.6	5790.1	<b>2011</b>
-718.8	7058.1	6339.3	<b>2012</b>
-66.6	6024.1	5957.5	<b>2013</b>
-1261.2	6980.2	5719	<b>2014</b>
-2553.2	7656.3	5103.1	<b>2015</b>
-2255.3	7297.5	5042.2	<b>2016</b>
-1206.5	7389.3	6182.8	<b>2017</b>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2017).

والشكل الموالي يوضح لنا تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2002م-2017).

الشكل رقم 15: تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة (2002-2017).

الوحدة : مليار دولار.



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

يمكننا تقسيم رصيد الميزانية العامة للدولة خلال سنوات الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من سنة 2002 إلى 2008 والتي تميزت برصيد ميزانية موجب، حيث قدر سنة 2002 بـ 52.9 مليار دج، ثم تستمر في الارتفاع خلال السنوات الموالية لتسجل 200.4 مليار دج سنة 2003 و393.8 مليار دج خلال 2004 و ثم سجلت سنة 2005 ارتفاع ملحوظ قدر 1029.7 مليار دج ويمثل هذه الارتفاع ما مقداره 261% مقارنة مع سنة 2004، ثم في 2006 تم تسجيل أعلى رصيد ميزانية خلال فترة الدراسة قدر 1186.5 مليار دج، ثم انخفض بعدها رصيد الميزانية سنة 2007 إلى 571.3 مليار دج وهذا سببه ارتفاع نفقات العامة سنة 2007 دون ارتفاع في الإيرادات العامة، ليستأنف في 2008 الارتفاع ويبلغ 999.4 مليار دج، ويمكن تبرير الفائض خلال هذه الفترة من الدراسة إلى استقرار أسعار النفط عند مستويات عالية مما أثر ايجابا على إيرادات الجباية البترولية وساهم في ضخامة مبالغ الإيرادات الإجمالية وتمكنها من تغطية النفقات العامة.

أما المرحلة الثانية فتمتد من 2009 إلى 2017 والتي تميزت برصيد ميزانية سالب ابتداء من 2009، حيث بسبب آثار الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط وتراجع الأسعار وعدم قدرة الجزائر على ضبط نفقاتها والتحكم فيها تم تسجيل رصيد ميزانية سالب سنة 2009 قدر -541.5 مليار دج ثم انخفض هذا الرصيد نوعا ما سنة 2010 و2011 وسجل -74 مليار دج و -63.5 مليار دج، ثم ارتفع العجز سنة 2012 إلى -718.8 مليار دج هذا بسبب الزيادة الكبير في النفقات العامة خلال نفس السنة حيث قدر بـ 7058.1 مليار دج مقابل 5853.6 مليار دج سنة 2011 ثم انخفض العجز سنة 2013 وسجل -66.6 مليار دج، أما ابتداء من 2014 وحتى 2017 سجلت الميزانية عجزا حاد سنة تلو الأخرى حيث سجلت سنة 2014 عجز قدر بـ -1261.2 مليار دج وعجز بـ -2553.2 مليار دج خلال 2015 و -2255.3 مليار دج خلال 2016، أما سنة 2017 فقد انخفض العجز إلى -1206.5 مليار دج ويعود سبب هذا العجز إلى انهيار أسعار النفط مما أثر سلبا على إيرادات الجزائر من الجباية البترولية مما ساهم في تقليص إيرادات الدولة وعجزها على تغطية نفقاتها.

يمكن استخلاص من خلال الجدول رقم 10 أن العجز في الميزانية العامة للجزائر هو عجز هيكلية بسببه بنية إيرادات الجزائر المرتبطة بأسعار النفط والتبعية لها، حيث أن أي صدمة تمس سعر النفط تنعكس سلبا على إيرادات الدولة وبالتالي عدم قدرتها على تغطية نفقاتها العامة.

من خلال دراستنا لهذا المبحث يمكن القول أن الجزائر تعاني من ظاهرة زيادة النفقات العامة وعدم القدرة على التحكم فيها، كما أن إيراداتها أغلبها متأتية من مصدر واحد وهو النفط، الأمر الذي خلق عدم

استقرار في عناصر المالية العامة للدولة نتيجة عجز هيكلية في الميزانية العامة عجزت الجزائر عن إيجاد حل فعلي له حتي اليوم.

## المبحث الثاني : البدائل التي اعتمدها الجزائر لتمويل عجز الميزانية العامة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014.

مع انهيار أسعار النفط سنة 2014، دخلت الجزائر في أزمة مالية خانقة تمثلت في عجز الدولة عن تدبير الإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها المتزايدة وكذا تمويل مشاريعها الاستثمارية القائمة والمستقبلية، ومع غياب أي حل فعال لتعويض الجباية البترولية، قامت الجزائر باتخاذ مجموعة من التدابير والآليات الترقيعية لمحاولة تخفيف جحف الموارد المالية بصفة عامة وتخفيف عجز الميزانية العامة بصفة خاصة، وهذا ما سنحاول الطرق إليه في هذا المطلب.

### المطلب الأول : صندوق ضبط الإيرادات.

سنة 2000 تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الجزائري، من أجل توجيه الفوائض المالية المحققة من أجل استعمالها في حالات الإعسار المالي المستقبلية، ويعتبر صندوق ضبط الإيرادات من بين الحلول التي لجأت إليها الجزائر لمواجهة الأزمة النفطية لسنة 2014، وهذا ما سنحاول إيضاحه في المطلب الموالي.

### أولاً: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات.

يعرف صندوق ضبط الإيرادات بأنه:

صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وبالضبط لحسابات التخصيص الخاص المستقلة عن الموازنة العامة للدولة، تم انشاءه بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والتي نصت على ما يلي : " يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات " (المادة 10 من قانون المالية التكميلي، 2010).<sup>1</sup>

وحسب المادة 25 من الأمرية 04-06 المؤرخة في 15 جويلية لسنة 2006 والخاصة بقانون المالية التكميلي لسنة 2006 فإن حساب الصندوق يتكون من بايين، الباب الخاص بالإيرادات تقيد فيه كل فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية، تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما باب النفقات فيتم تقيد كل ما يتعلق بتمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار وتخفيضات المديونية الخارجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بن عمر خالد، بورزامة جيلالي وآخرون : انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص275.

<sup>2</sup> مكايي هجيرة، بوبكر محمد : دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، سنة 2020، ص257.

## ثانيا : أهداف صندوق ضبط الإيرادات.

هناك مجموعة من الأهداف تكمن وراء إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ويمكن ايضاحها فيما يلي <sup>1</sup>:

1. مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عند استخدام فوائض الجباية البترولية.
2. استخدام رصيد الصندوق لتغطية المديونية واحتواء العجز الموازي.
3. التحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية.
4. توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية، وذلك إذا أخذنا بالاعتبار أن رصيد الخزينة أوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة، حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية، لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.
5. دعم سلامة الاقتصاد الوطني من خلال الثقة الممكن أن تعطى للمستثمرين.

## ثالثا : مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد.

يقسم صندوق ضبط الموارد إلى بايين كما رأينا سابقا، باب الإيرادات وباب النفقات، وكل باب تقيد فيه مجموعة من القيم ويمكن توضيحها فيما يلي :

1. باب الإيرادات: لقد أشار المشرع الجزائري إلى مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد تاريخ استحداثه، وتمثل هذه المصادر في <sup>2</sup>:

أ- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.  
ب- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

كما أنه سنة 2004 كانت هناك تعديلات وتم إضافة المصادر التالية <sup>3</sup>:

- أ- فائض القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية، يفوق تقديرات قانون المالية.
- ب- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية.
- ت- أية إيرادات أخرى متعلقة بتسيير الصندوق.
2. باب النفقات : يمكن توضيح مواطن توجيه نفقاته حسب المشرع الجزائري كما يلي <sup>4</sup>:  
أ- تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي.

<sup>1</sup> مكاوي هجيرة، بوبكر محمد، مرجع سبق ذكره ص257.

<sup>2</sup> حسين بن طاهر، سهيلة بغبة : صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (200-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد3، جوان 2015م، ص11.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص12.

<sup>4</sup> حسين بن طاهر، سهيلة بغبة، مرجع سبق ذكره، ص12.

ب- كما أنه من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2006 عدل الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي : " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري " ( صادر بالجريدة الرسمية رقم 83، بتاريخ 29 ديسمبر 2003 )، بالإضافة إلى سداد تسبيقات بنك الجزائر.

رابعا : دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي.

لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في تغطية العجز الذي نخر الميزانية العامة للدولة وخاصة ابتداء من سنة 2014، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات وكذا نسبة مساهمته في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2010-2017).

**الجدول رقم 11 : تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تغطية العجز الموازي.**

الوحدة : مليار دينار.

نسبة المساهمة %	الرصيد المتبقي في الصندوق نهاية كل سنة.	نسبة تمويل صندوق ضبط الإيرادات للعجز الموازي.	مجموع موارد صندوق ضبط الإيرادات	2010
22.35	4842.8	791.93	5634.4	2010
34.70	5381.7	1761.45	7143.1	2011
53.4	5633.4	2283.26	7917	2012
69.7	5563.5	2132.47	7695.9	2013
86.26	4408.16	2965.67	7374.1	2014
69.16	2072.2	2886.50	5120	2015
42.88	784.4	1387.93	3601.2	2016
74.86	00	784.4	784.4	2017

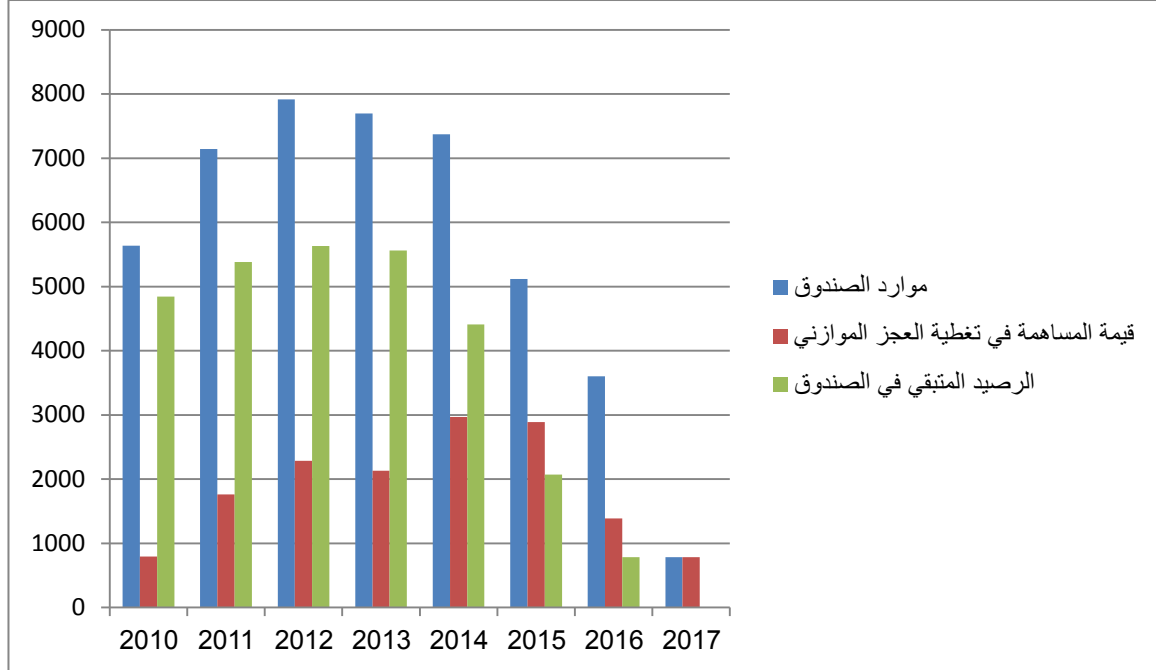
المصدر : وزارة المالية يمكن الاطلاع عليه على الموقع : <http://www.mf.gov.dz/>.

والشكل الموالي يوضح رصيد صندوق ضبط الإيرادات ومساهمته في تغطية العجز الموازي خلال الفترة

: (2010-2017)

الشكل رقم 16 : تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات ومساهمة في تغطية العجز الموازي خلال الفترة (2010-2017).

الوحدة : مليار دينار.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم 10.

نعلم أن موارد صندوق ضبط الإيرادات في الغالب متأتية من فائض الجباية البترولية، وبالتالي نلاحظ من خلال الجدول رقم 11 وجود علاقة طردية بين سعر النفط وموارد الصندوق، حيث يتضح جليا خلال السنوات (2010-2013) وجود ارتفاع في موارد صندوق ضبط الإيرادات وهذا الارتفاع ما هو إلا نتاج ارتفاع سعر النفط في السوق الدولية، حيث بلغت موارد الصندوق سنة 2010 حوالي 5634.4 مليار دينار ثم أخذت في الارتفاع لتصل سنة 2011 لمبلغ 7143.1 مليار دينار، ثم تواصل الارتفاع سنة 2012 وتحقق مبلغ 7917 مليار دينار، أما سنة 2013 و2014 فقد انخفضت موارد الصندوق ولكن بقيمة قليلة نوعا ما حيث بلغت موارده سنة 2013 حوالي 7695.9 مليار دينار وسنة 2014 حوالي 7374.1 مليار دينار، أما ابتداء من سنة 2015 وبسبب انخفاض عوائد الجباية البترولية فقد انخفضت موارد الصندوق بقيمة كبيرة جدا حيث بلغت سنة 2015 حوالي 5120 مليار دينار ثم انخفضت إلى 3601.2 مليار دينار سنة 2016 أما سنة 2017 فقد بلغت حوالي 784.4 مليار دينار والتي تم استنفادها تلك السنة.

أما من حيث تمويل صندوق ضبط الإيرادات للعجز الموازي، نرى أن الصندوق يساهم بنسب لا بأس بها حيث بلغت نسبة المساهمة سنة 2010 حوالي 22.35 % بمبلغ حوالي 791.93 مليار دينار ثم

ارتفعت النسبة في السنوات الموالية لتسجل من سنة 2011 إلى 2014 النسب التالية : 34.70، 53.4، 69.7، 86.26 % على التوالي ورافقتها المبالغ التالية : 1761.45، 2283.26، 2132.47، 2965.67 مليار دينار، أما ابتداء من 2015 فقد انخفضت نسبة مساهمة الصندوق وكذا مبالغ التمويل نظرا لانخفاض موارد الصندوق حيث بلغت نسبة التمويل سنة 2015 69.16 % بمبلغ 2886.50 مليار دينار ثم تتخفف النسبة سنة 2016 إلى 42.88 % بحوالي 1387.93 مليار دينار أما سنة 2017 فقد استنفد الصندوق نهائيا حيث ساهم بمبلغ 784.4 مليار دينار وكانت نسبة المساهمة حوالي 74.86 % .

أما الرصيد المتبقي في الصندوق نهاية كل سنة فقد كانت قيمه مرتفعة في خلال سنوات ازدهار أسعار النفط حيث بلغت قيمته خلال السنوات 2010 إلى 2013 المبالغ : 4842.8، 5381.7، 5633.4، 5563.4 مليار دينار على التوالي، أما ابتداء من 2014 فقد بدأت أرصدت الصندوق في الانخفاض والتآكل حيث بلغت قيمت رصيد نهاية السنوات 2014 إلى 2016 حوالي : 4408.16، 2072.2، 784.4 مليار دينار على التوالي، أما سنة 2017 فقد سحب المبلغ المتبقي في الصندوق واستنفد الصندوق نهائيا.

مما سبق يتبين أن فكرة الجزائر في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كانت مشروع ناجح حيث نجحت الجزائر في تخزين الفوائض البترولية خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط ثم عادت واستعملتها لسداد مستحققاتها وعلى رأسها تغطية العجز الموازي، لكن ما يعاب عليه عدم تدوير تلك الفوائض النفطية واستثمارها.

**المطلب الثاني : التمويل غير التقليدي.**

يعتبر التمويل غير التقليدي من الوسائل التي لجأت إليها الدولة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 لتغطية عجزها الموازي وتمويل نفقاتها بشقيها، دون مراعات أي مبدأ اقتصادي أو أي آثار سلبية يمكن أن يؤدي إليها هذا الإجراء سواء على المدى اللحظي أو على المدى الطويل، وسنحاول في هذا المطلب تحديد مفهوم التمويل غير التقليدي وحيثيات لجوء الجزائر إليه لسد عجزها الموازي.

**أولا : مفهوم التمويل غير التقليدي.**

يعرف التمويل غير التقليدي أو التمويل التضخمي بأنه :

✓ عملية إصدار كمية إضافية من النقود الورقية من طرف السلطة النقدية غالبا ما تكون البنك المركزي تؤول إلى الدولة لاستخدامها في تمويل النفقات العامة ومواجهة بعض الازمات في السيولة النقدية بصفة

مؤقتة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> قادري علاء الدين، العرابوي مثال : أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد العاشر، 2020، ص



✓ هو قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود.<sup>1</sup>

✓ هو أحد الوسائل التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز موازنتها فتقوم الحكومة بالتوسع النقدي أي إصدار نقود جديدة، ويطلق على هذه الآلية بالتمويل التضخمي نظرا لاعتماده على مصادر تضخمية بدلا من الارتكاز على مدخرات حقيقية، فهو من الأدوات المقصودة التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق نستنتج أن التمويل غير التقليدي هو قيام الدولة ممثلة في البنك المركزي بإصدار مجموعة جديد من النقود قصد تمويل نفقاتها العامة وسد عجزها وتوفير السيولة بسبب استهلاك الإيرادات العامة وعدم كفايتها بسبب الظروف الاقتصادية التي تتعرض لها.

### ثانيا : شروط نجاح الإصدار النقدي .

لنجاح برنامج الإصدار النقدي أو كما يطلق عليه التسيير الكمي الذي انتهجته الجزائر بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 لابد من توفر شرطين أساسيين<sup>3</sup>:

1. الشرط الأول : وجوب الإصدار النقدي والتقدير التي تقدم من طرف المسؤولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وكذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتجة عن التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وبالزيادة في الدخل التي تصاحب عملية التنمية.
2. الشرط الثاني : التحكم في الإصدار النقدي الجديد وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة، وبمعنى أدق تخصيص جزء من الموارد المتاحة للتمويل عن طريق الإصدار النقدي للقطاع الخاص، لأن التوجيه الكامل لهذه الموارد للقطاع العام يؤدي حتما إلى زيادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما لا يتناسب والوضع الاقتصادي، فعملية إصدار العملة تعتبر أحيانا ضرورية لعملية التنمية وقد طبقت هذه السياسة من طرف مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة كما حدث في اليابان أو نامية كالمكسيك والبرازيل وغيرها من الدول النامية.

<sup>1</sup> محمد هاني، ياسين مراح : حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون القانون

10-17، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، مارس 2018، ص 124.

<sup>2</sup> يوب فايزة : سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، 2019، ص 487.

<sup>3</sup> ناصر بوجلال، كمال ديب : التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2019، ص 253.

## ثالثا : سياسة الإصدار النقدي في الجزائر في ظل القانون 17-10.

بعد الازمة النفطية السالبة التي بدأت مع سنة 2013، وتزايد حداثتها مع مرور الوقت، اضطرت السلطات المالية في الجزائر على إتباع سياسة مالية تقييدية، من خلال التوسع في الضرائب المباشرة من خلال رفع معدلها على أرباح الشركات والأجور، والعديد من الرسوم للخدمات العمومية وغيرها، وغير المباشرة من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، ناهيك عن رفع أسعار الوقود وغيرها، كل هذا أدى إلى العديد من ردود الفعل السلبية والرافضة من طرف الاعوان الاقتصاديين، بمجرد الموافقة على قانون المالية للسنوات (2013-2017) وحتى 2018، وحتى تتفادى ردود الفعل السالبة هاته لجأت إلى سياسة الإصدار النقدي، من خلال قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11/10/2017، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية.<sup>1</sup>

وذلك من أجل :<sup>2</sup>

- تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية.
- تمويل الدين العمومي الداخلي.
- التمويل للصندوق الوطني للإستثمار.

تتدف هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى :

• توازنات خزينة الدولة.

• توازن ميزان المدفوعات.

من خلال المادة 45 مكرر يتضح لنا أن القانون 17-10 جاء بمجموعة من الصلاحيات والضوابط

يمكن الإشارة إليها فيما يلي :<sup>3</sup>

1. أنه في الفقرة الاولى والتي ترخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، بهدف

تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أدونات خزانية لا

تتعدى 240 يوم، أو تسبيقات لا تتعدى 10 % من إيرادات السنة الفارطة.

<sup>1</sup> محمد هاني، ياسين مراح، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>2</sup> القانون 17-10 المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 45 مكرر.

<sup>3</sup> مكاوي هجيرة، بوبكر محمد مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية 2014-2019، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، 2020، ص 222.

2. أنه في الفترة الثانية والتي ترخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي، على عكس المادة 46 من الأمر 03-11 في فقرتها 03، والتي ترخص للبنك المركزي بصفة استثنائية تسبقا وليس شراء سندات، على أن توجه أموال هذا التسبيق للتسيير النشط للمديونية الخارجية وليس الداخلية كما في القانون 10-17.

3. أنه في الفقرة الثالثة والتي ترخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية، التمويل للصندوق الوطني للإستثمار، وهي السابقة التي جاء بها القانون 10-17 والتي من خلالها يشرع لسياسة الإصدار النقدي والقاضية بتوجيه هذه الاموال إلى المشاريع الاستثمارية وليس الجانب الاستهلاكي.

#### رابعا : مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل العجز الموازي.

من خلال الجدول الموالي يمكننا توضيح عملية التمويل غير التقليدي في الجزائر وحصيلة القيمة المترتبة عنها خلال الفترة (2017-2019) :

**الجدول رقم 12 : قيمة مبالغ التمويل الغير التقليدي في الجزائر خلال الفترة (2017-2019).**

الوحدة : مليار دولار.

2018/3	2018/2	2018/1	2017/12	2017/11	2017/10
3585	3585	3585	2185	2185	570
2018/9	2018/8	2018/7	2018/6	2018/5	2018/4
4005	3585	3585	3585	3585	3585
2019/3	2019/2	2019/1	2018/12	2018/11	2018/10
6556.2	6556.2	6556.2	5556	5192	4005
2019/12	2019/11	2019/7	2019/6	2019/5	2019/4
6556.2	6556.2	6556.2	6556.2	6556.2	6556.2

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الشهرية لبنك الجزائر السنوات (2017-2019).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 12 أن قيمة السندات الصادرة أو المضمونة من طرف الدولة في إطار التمويل غير التقليدي استحدثت في أكتوبر 2017 حيث تم إصدار حوالي 570 مليار دينار في شهر أكتوبر و 2185 مليار دينار في شهر نوفمبر ونفسها شهر ديسمبر، وحسب التقرير السنوي لسنة 2017 لبنك الجزائر : أنه بلغ الاحتياج في التمويل بموجب الرصيد الإجمالي للخزينة 1662.3 مليار دينار، تمت تغطية جزء منه بالاقطاع الأخير (784 مليار دينار ) من صندوق ضبط الإيرادات الذي استنفذ كليا، ومن التمويل المصرفي خاصة من طرف بنك الجزائر في إطار التمويل غير التقليدي، أما سنة 2018 فقد تم إصدار شهريا مبلغ 3585 مليار دينار خلال المدة المتراوحة من جانفي 2018 إلى أوت 2018 أما خلال

شهر سبتمبر وأكتوبر فقد ارتفعت القيمة إلى 4005 مليار دينار ثم بلغت خلال شهر نوفمبر 5192 مليار دينار وشهر ديسمبر 5556 مليار دينار، أما خلال سنة 2019 فقد تم إصدار مبلغ 6556.2 مليار دينار شهرا خلال المدة التي تتراوح من شهر جانفي إلى شهر جويلية ثم تم التوقف عن الإصدار خلال شهر أوت وسبتمبر وأكتوبر أما خلال شهر نوفمبر فقد تم إصدار 6556.2 مليار دينار ونفس المبلغ تم إصداره خلال شهر ديسمبر.

يتضح من هذا المطلب عن عملية التمويل غير التقليدي التي تعتبر من أدوات السياسة النقدية، وبعد الأزمة التي ضربت أسواق النفط ابتداء من 2014، وتراجع إيرادات الجزائر النفطية لم تجد الدولة بدا من اللجوء إلى هذه السياسة لسد الفجوة بين إيراداتها ونفقاتها، وقد استلهمت الجزائر هذه التجربة من تجارب بعض البلدان الأخرى على غرار اليابان والولايات المتحدة الأمريكية دون مراعاة للاختلافات بين البلدان من الناحية الاقتصادية، ومع اختلاف الاقتصاديين حول نجاعة هذه السياسة من عدمها إلا أنها تبقى حلا مؤقتا لا يمكن الاستمرار فيه على المدى البعيدة.

#### المطلب الثالث : القرض السندي.

يعتبر القرض السندي من الآليات والوسائل التي لجأت إليها الدولة لتمويل نفقاتها بعد انهيار أسعار النفط ابتداء من 2014، وذلك ابتداء من 2016 عبر القرار المؤرخ في 28 مارس 2016، الذي يضبط صلاحيات وشروط الخزينة العمومية في إصدار سندات القرض، وسنحاول التطرق لهذا الموضوع من خلال المطلب الموالي.

#### أولا : مفهوم القرض السندي.

يمكن تعريف القرض السندي أو سندات القرض بأنه :

- ✓ عقد دين يبرم بين المؤسسة المصدرة للسندات و عدة مقرضين مؤهلين يقومون بإقراض المؤسسة من خلال الاكتتاب في السندات التي تصدرها، ولهم الحق في استرجاع ديونهم إضافة إلى الفوائد.<sup>1</sup>
- ✓ عقد أو أداة دين طويل الأجل تصدره الشركات أو الحكومة، وطبقا لهذا العقد يقبل المقرض ( مصدر القرض ) أن يدفع قيمة السندات المكونة للقرض مع الفوائد المستحقة في تواريخ محددة لحاملها، ويحمل هذا السند قيمة إسمية وتاريخ استحقاق معين ومعدل فائدة محددة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حشاموي محمد، الأغا تغريد : أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز، ص37.

<sup>2</sup> بلنقرة عبلة، بن حمودة محبوب : القرض السندي وتنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر - دراسة حدود التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2011، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 01، 2019، ص494.

✓ قرض ينشأ من إصدار السندات التي توزع بين العديد من المقرضين، وهي قروض مخصصة للشركات الكبرى لأن الثقة في المصدر هي أمر أساسي.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة للقرض السندي يتضح أنه عبارة عن أداة استئانة تصدر عن شخص معنوي ( مؤسسة أو الدولة )، بهدف توفير رأس المال اللازم من خلال عملية الاكتتاب مع الالتزام برد المبلغ وفوائده.

### ثانيا : خصائص القرض السندي.

يتميز القرض السندي بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي :<sup>2</sup>

1. الجهة المصدرة : هناك العديد من الجهات التي لها الحق في إصدار القروض السندية مثل : الحكومات، شركات المساهمة، ولذلك يجب أن يدون في عقد الإصدار الجهة المصدرة لهذه القروض السندية.
2. شروط تداول السندات : إن شروط تداول السند تحدد بدرجة كبيرة مدى سيولة السند وإمكانية تداوله في سوق الأوراق المالية، وغالبا ما يسعى المستثمر إلى امتلاك السند الاكثر سيولة نظرا لسهولة الحصول عليه أو التصرف فيه.
3. ضمانات السند : نظرا لكون السندات تمثل القرض فيجب أن يكون هناك ضمانات لهذا القرض، لذلك فالجهة المصدرة للقرض قد تحدد أصولا بعينها كضمان لسداد السندات المصدرة لتحفيز المقرضين على شراء السند.
4. القيمة الإسمية : وهي القيمة المدونة على السند بغض النظر عن القيمة التي دفعت فعلا، فقد تزيد أو تقل القيمة التي يدفعها المقرض عند شراءه للسند عن القيمة الإسمية وذلك إذا قامت الجهة المصدرة بتحديد نسبة معينة كعلاوة إصدار أو كخصم إصدار على القيمة الإسمية.
5. معدل الفائدة : ينبغي أن يدون في السند قيمة الكوبون الدوري الذي يحصل عليه المستثمر حامل السند، وغالبا ما يتساوى معدل الكوبون للسند مع معدل الفائدة السائد في السوق - بالنسبة للسندات المماثلة - وقت إصدار السند، ولا يمكن أن يتغير هذا المعدل إلا إذا تم اشتراط ذلك في عقد السند.
6. تاريخ السداد : وهو التاريخ الذي ينبغي أن تقوم فيه الجهة المصدرة للقرض السندي لرد قيمة السندات للمقرض حامل هذه السندات.

<sup>1</sup> بوكساني رشيد، صبوذة ايناس : ملاحظات حول طرق التمويل للمؤسسات الجزائرية، مع الإشارة لحالة القرض السندي لمؤسسة سوناترك، ESC، revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale، العدد 6، 2009، ص105.

<sup>2</sup> بلبقرة عبلة، بن حمودة محبوب، مرجع سبق ذكره، ص 495.

## ثالثا : أشكال القرض السندي.

ينقسم القرض السندي إلى عدة أشكال يمكن إيضاحها فيما يلي<sup>1</sup>:

1. السندات لحاملها : يقصد بالسند لحامله ذلك السند الذي لا يحمل اسم المستثمر، ويعد ورقة مالية يتم تداولها بيعا وشراء وتنازلا مثل بقية الاوراق المالية، ويعرف كذلك باسم سندات الكوبونات لكون الفائدة تدفع من خلال الكوبونات المرفقة، حيث يحصل المستثمر على الفائدة بمجرد نزع الكبون المرفق بالسند، يتقدم به إلى البنك الذي يتوسط الجهة المصدرة للسند ليدفع الفائدة نقدا.
2. السندات الإسمية : السند الإسمي هو السند الذي يصدر باسم صاحبه، وهو سند غير قابل للتداول مثل السندات لحاملها، وإنما تتم عملية البيع والشراء وفق القواعد القانونية لنقل الملكية ويضم هذا النوع من السندات الحماية الكاملة للمستثمر من ناحية السرقة والتلف.

## رابعا : مزايا التمويل عن طريق القرض السندي.

يشمل التمويل عن طريق القرض السندي مجموعة من المزايا نلخصها فيما يلي<sup>2</sup>:

1. المتاجرة بالملكية : يكون إصدار السندات عملية مريحة لو استطاعت الشركة المصدرة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن معدل الفائدة المدفوع عليها، مما يؤدي إلى زيادة معدل الارباح التي يمكن توزيعها على ملاك الشركة.
2. التكلفة: عادة ما تكون السندات أقل تكلفة من الأسهم، فالمستثمرون لا يقدمون على شراء الأسهم إلا إذا كان احتمال الربح أكبر بكثير من الفائدة بالسندات.
3. الميزة الضريبية : ينطوي إصدار السندات على ميزة ضريبية نظرا لأن سعر الفائدة على السندات يعتبر من النفقات التي تؤخذ في الحسبان قبل حساب الأرباح الخاضعة للضريبة بينما تعتبر عائدات الأسهم بنوعها توزيعا للأرباح وليست من نفقات الشركة.
4. استعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة : إن إصدار قروض سندية يمكن الشركة من الحصول على ما تحتاجه من أموال لازمة لتمويل مشاريعها الاستثمارية من الغير دون إعطاء هؤلاء الدائنين أي حق في التصويت أو الاشتراك في إدارة الشركة.
5. زيادة موارد التمويل المتاحة للشركة : حيث يعتبر إصدار القروض السندية وسيلة هامة للوصول إلى طبقات معينة من المستثمرين.

<sup>1</sup> بوكساني رشيد، صيودة ايناس، مرجع سبق ذكره، ص106.

<sup>2</sup> بلقيرة عبلة، بن حمودة محبوب، مرجع سبق ذكره، ص495-496.

6. توفير الضمانات اللازمة لاستقطاب المستثمرين : حيث يكمن سر قوة السندات وتفضيلها على أي نوع آخر من الأوراق المالية، في التزام الجهة المصدرة بتقديم الضمان اللازم لتسديد قيمتها، سواء من منشآت الشركة أو أي أصول أخرى.

#### خامسا : التمويل عن طريق القرض السندي بعد الازمة النفطية لسنة 2014م.

لجأت الجزائر إلى القرض السندي بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014 تحديدا سنة 2016 حيث :  
أطلق رسميا وزير المالية عبد الرحمن بن خالفة يوم 12 أبريل 2016 آلية القرض السندي بنسبة 5 % لتمويل المشاريع الاقتصادية العمومية عن طريق المديونية الداخلية خاصة وأن العجز المتوقع في الميزانية لسنة 2016 يقدر ب 35 مليار دولار بالمقابل أن صندوق ضبط الإيرادات المكلف بتغطية ذلك العجز أشهر إفلاسه في شهر ماي 2016، وحددت وزارة المالية جميع الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العمومية وفقها سندات القرض السندي -القرض الوطني للنمو الاقتصادي- الذي انطلق في 16 أبريل ليتمد إلى 17 أكتوبر 2016 تم تحديد نسبة فائدة السندات وكيفية شراءها والتنازل عنها أو حتي رهنها في حال ما أراد المكنتب ذلك، وهدفه الأساسي تمويل الاقتصاد عن طريق مشاريع البنى التحتية التي تتيح فرص الاستثمار أو المشاريع الاقتصادية الاستثمارية من خلال إنشاء المؤسسات، ومن شروطه : وجود صيغتان مدة ثلاث سنوات وخمس سنوات، مجسد بصيغة 50000 دج لكل سند، نسبة الفائدة 5 % لسند 3 سنوات و 5.75 % لسند 5 سنوات، الفوائد معفاة من الضرائب، رأس المال والفوائد السنوية تدفع بنفس تاريخ الاكتتاب السنوي، السندات قابلة للتفاوض.<sup>1</sup>

وفي آخر حصيلة عن القرض السندي كشف الوزير الأول عبد المالك سلال بمنتهى رؤساء المؤسسات عن قيمة القرض يوم 17 جويلية 2016 بلغ 461.72 مليار دينار على أن تصل 611.72 مليار دينار بعدما يصب منتهى رؤساء المؤسسات المبلغ الذي جمعه والمقدر ب 150 مليار دينار وتفاجئة الحكومة بالقيمة المالية التي تم جمعها لمشروع القرض السندي التي تطلعت إلى بلوغ 400 مليار دينار لكنها تجاوزت الرقم في غضون شهرين من إطلاق المشروع.<sup>2</sup>

من خلال هذا المبحث يتضح أن الجزائر وبعد جفاف مصدر إيراداتها النفطية ابتداء من 2014، وفي غياب أي بديل للنفط قامت الدولة إضافة لإجراءات التقشف وترشيد الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب وتخفيض قيمة الدينار بمحاولة تقليل العجز عن طريق مجموعة من التدابير تمثلت في اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات وكذلك تفعيل أحد أدوات السياسة النقدية الحديثة والمتمثلة في التمويل التضخمي

<sup>1</sup> بن عبيد فريد، قسوري إنصاف : آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017، ص137.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص137.

وأخيرا طرحت سندات للاكتتاب، ورغم أن هذه الحلول الترقيعية ساهمت نوعا ما في دفع بعض النفقات الاستثمارية والاستهلاكية إلا أنها لا تعتبر حولا نهائية للمشكلة.



### المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية لتمويل العجز الموازي في الجزائر.

مع انهيار أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة مالية خانقة وجفاف في الموارد كون أغلب صادراتها هي عبارة عن محروقات، ومع ظاهرة تزايد النفقات العامة التي لم تستطع الدولة كبح جماحها رغم جميع الجهود المبذولة، قامت الجزائر باتخاذ بعض الإجراءات من أجل تمويل هذه النفقات وتغطية عجزها الموازي المتفاقم سنة بعد أخرى حيث لجأت الجزائر إلى صندوق ضبط الموارد وطرح قروض سنديّة للاكتتاب كما لجأت أيضا إلى سياسة التمويل التضخمي، ومع استمرار أسعار النفط في أدنى مستوياتها، لم تجد الجزائر بدائل أخرى للتمويل لاسيما بعد استنفاد صندوق ضبط الموارد وإيقاف الدولة للتمويل التضخمي، هذا ما يحتم على الدولة اللجوء إلى حلول بديلة من أجل توفير التمويل اللازم، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على بعض البدائل التي يمكن للدولة اللجوء إليها لتوفير التمويل في المستقبل.

#### المبحث الأول : الاستدانة الخارجية ( مع الإشارة للتجربة الجزائرية ).

تعتبر الاستدانة الخارجية أو من بين أهم وسائل التمويل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة أو أحد هيئاتها العامة أو الخاصة على حد سواء، ورغم تضارب الآراء حول إيجابيات وسلبياته إلا أنه يعتبر ملاذ للكثير من الدول بما فيها الجزائر التي سبق وخاضت تجربة في هذا المجال، وفي هذا المطلب سنحاول تحديد مفهوم الاستدانة الخارجية وآلية عملها مع الإشارة إلى تجربة الجزائر سابقا في الاقتراض الخارجي.

#### أولا : مفهوم الاستدانة الخارجية.

يمكن الإشارة إلى مفهوم القروض الخارجية بأنها :

- ✓ عبارة عن مبالغ نقدية من العملة الصعبة، تحصل عليها الدولة من دولة أخرى أو هيئة دولية، وتتعهد بسدادها في آجال محددة، وتؤدي عنها فوائد متفق عليها عند إصدار القرض.<sup>1</sup>
- ✓ يشير مصطلح الاقتراض الخارجي إلى إجمالي مبلغ الدين لبلد ما تم استلامه من الدائنين والذي يعنى البلدان الأجنبية وكذلك الشركات المقرضة، ويعرف المستلم باسم المدين وفي القرض الخارجي يمكن أن يكون المدينون الحكومات أو الشركات أو مواطني ذلك البلد، وتشمل القروض الخارجية الاموال المستحقة لمؤسسات مالية أجنبية بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وما إلى ذلك.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> بوكزاطة سليم : أهمية الاستثمار الأجنبي في التقليل من توجه الجزائر للاستدانة الخارجية في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط، ص365.

<sup>2</sup> Hasain ahmad : **foreign grants and loans in Bangladesh**, journal of emerging technologies and innovative research, volume5, issue11, november 2018.

✓ القروض العامة أو متعددة الأطراف وهي التي تحصل عليها الدولة من الخارج على أسس تجارية من حكومات معينة أو من هيئات التمويل والقروض الخاصة هي التي تحصل عليها الحكومة من الافراد أو من الهيئات الخاصة.<sup>1</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القروض الخارجية هي المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة أو الخاصة، من أطراف أجنبية تكون في شكل مؤسسات إقليمية أو دولية أو حتي من مصادر خاصة، مقابل ردها وما يترتب عنها من فوائد في آجال محددة سلفا.

### ثانيا : تقسيمات القروض الخارجية.

يمكن تقسيم القروض التي تحصل عليها الدولة من العالم الخارجي إلى الأصناف التالية :<sup>2</sup>

1. القروض الحكومية : القروض التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى.
2. القروض المتعددة الأطراف : تمنح من طرف منظمات دولية.
3. القروض الخاصة : التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى البنوك.

### ثالثا : أسباب اللجوء إلى القروض الخارجية.

عادة ما تلجأ الدول وخاصة النامية منها إلى الاستدانة الخارجية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتنموية والاجتماعية لا تكفي مواردها المحلية من أجل تحقيقها، ومن أهم هذه الأسباب :<sup>3</sup>

1. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية إلى الوصول إليها، وهذا لأن الزيادة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه البلدان من تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فالحاجة للاقتراض الخارجي تجد مبررها الموضوعي بسد الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستثمارية المستهدفة والمدخرات القومية المتاحة، أي بين معدل الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو المستهدف وبين معدل الادخار المحلي الذي يتحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، والذي يطلق عليه عادة اسم فجوة الموارد المحلية.
2. تنشأ الحاجة إلى التمويل الخارجي بسبب عدم كفاية الموارد الخارجية المتاحة التي تحصل عليها الدول نتيجة موازينها التجارية، فعندما تكون قيمة مستوردات بلد ما خلال فترة معينة تزيد عما أمكن تحقيقه من

<sup>1</sup> بالجين فاتح سليمان : آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية -دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا-، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، 2013، ص100.

<sup>2</sup> فضيلة جنوحات/ز/حريتي : إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص4

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص15.

حصيلة النقد الأجنبي نتيجة صادراته خلال هذه الفترة فإن الفرق هنا والذي يمثل العجز في الميزان التجاري المتحقق المدفوعات خلال هذه الفترة لابد وأن يمول عن طريق تمويل خارجي إضافي، وعادة ما يطلق على هذا العجز اسم فجوة التجارة الخارجية.

#### رابعا : الاستدانة الخارجية والبلدان النامية.

تعتبر البلدان النامية من أهم البلدان المستفيدة من القروض الخارجية بسبب خططها الاستثمارية والتنمية، وقد اعتبرت هذه الديون إشكالية كبيرة في ثمانينيات القرن الماضي بسبب انهيار أسعار النفط وعجز هذه البلدان ومنها الجزائر على سداد ديونها، وفيما يلي سنتحدث عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى تراكم الديون وتفاقمها في هذه البلدان <sup>1</sup>:

1. التوجه إلى الاستثمار الكثيف من أجل التنمية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تستطيع المدخرات المحلية توفيرها مما اضطر الدول النامية إلى الاقتراض وإن كانت بشروط صعبة.
2. الفساد الإداري والمالي والذي يتمثل في تهريب جزء من رؤوس الاموال إلى الخارج من قبل أصحاب السلطة والنفوذ.
3. سوء توظيف القروض : يؤدي سوء التخطيط أو سوء استخدام القروض في غير أماكنها الصحيحة وسيلة من وسائل عدم الاستفادة من القروض وبالتالي عدم مساهمتها في التنمية مما يؤدي إلى تراكم تلك القروض.
4. تمويل العجز الحاصل في الموازين بالاقتراض دون محاولة إيجاد حل لهذه الحالة بتصحيح هيكل الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
5. العجز في الموازين العامة نتيجة الاختلالات الهيكلية وكذلك سياسات التمويل بالعجز، فضلا عن العجز المستمر في موازين المدفوعات.
6. ارتفاع صعوبة شروط القروض الممنوحة من حيث سعر الفائدة ومصدر القروض حيث أن المصادر الخاصة تفرض شروط أشد وطأة على البلدان النامية من حيث سعر الفائدة وفترة السماح وفترة الاسترداد.
7. انخفاض أسعار المواد الخام : طالما أن أغلب صادرات البلدان النامية من المواد الخام والأولية والتي تعاني من انخفاض في أسعارها مقارنة مع أسعار المواد المصنعة فضلا عن التضخم العالمي الذي يؤدي إلى تآكل جزء من قيمة تلك الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض قيمة صادرات الدول النامية وبالتالي تفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ثم اللجوء إلى الديون الخارجية.

<sup>1</sup> بالجين فاتح سليمان، مرجع سبق ذكره، صص 107-108.

8. التقلبات في الاقتصاد العالمي ما بين الركود والانكماش حيث أن الدول النامية لا بد وأن تندمج مع الاقتصاد العالمي ويتأثر بما يحصل من تغيرات في بنية الاقتصاد نتيجة التبعية التجارية والتكنولوجية وحتى الغذائية للعالم الخارجي.

#### خامسا : التجربة الجزائرية في الاستدانة الخارجية.

تملك الجزائر خبرات سابقة في الاستدانة الخارجية، حيث سبق وأن لجأت الجزائر إلى الاقتراض الخارجي لدعم برامجها الاقتصادية والتنموية حيث :

عرف عقد السبعينات تنفيذ برامج ضخمة احتاجت إلى موارد مالية كبيرة، على الرغم من أن هذا العقد عرف تصحيحين نفطيين الأول سنة 1973 والثاني سنة 1979، غير أن ذلك لم يلبي كل الاحتياجات الوطنية، وظلت المعادلة الوطنية بين الاستثمار والادخار تشكو حالة عدم التوازن، ولم تجد الجزائر بد سوى تغطية هذا العجز عن طريق اللجوء إلى العالم الخارجي والاستعانة بالمدخرات الخارجية لاستكمال النقص الذي يعانيه الادخار المحلي على أمل تنفيذ المخططات التنموية المحلية وجني ثمارها مستقبلا ومن ثم الوفاء بالاحتياجات الأجنبي<sup>1</sup>.

بدأت أسعار النفط بالانخفاض منذ مطلع النصف الثاني من الثمانينات، ولكن شهد عام 1986 انعطافا كبيرا في سوق النفط العالمي، حيث أفرزت الأزمة النفطية بعد عام (1983-1985) قيام ما سمي بالسوق الفورية، وأصبح سوق النفط بيد الدول الصناعية والمشتريين بدلا من أن تتحكم به الدول المنتجة للنفط كما كان عليه الحال في عقد السبعينات، وفي مارس 1986 تعرض سوق النفط لهزة شديدة ومفاجئة نتيجة تلك السيطرة، حيث انهار سعر البرميل الذي كان يزيد قليلا عن 25 دولار في يناير 1986 إلى أن بلغ أقل من 9 دولارات للبرميل في تموز 1986، فبنسبة للدول النفطية المدينة سيضعف انخفاض أسعار النفط من قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، بالاعتبار أن النفط هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في بعض الدول المدينة مثل : نيجيريا والمكسيك<sup>2</sup>.

وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي أفقدت الجزائر الإيرادات التي كانت تترقب تحصيلها حتى تسدد مستحققاتها تعرضت لضربة أخرى خارجية بسبب تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية لسنة 1986، الشيء الذي جعل الاقتصاد يفقد كل منفذ لإمكانية تسديد مستحققاته التي حانت تواريخ استحقاقها، وعليه عرفت الجزائر أزمة حادة خلال هذا العقد سببها من جهة الاختلالات وضعف الاقتصاد الوطني الذي اعتمد في مرحلة البناء على موارد مالية هامة من العالم الخارجي ولم يضع خطط مدروسة وحكيمة للوفاء

<sup>1</sup> كراولة يمينية : الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، ص 262.

<sup>2</sup> فضيلة جنوحات/ز/حريتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

باستحقاقاته مستقبلا، فنظريا من المفترض على أي اقتصاد يعتمد على القروض الخارجية أن يراعي تحقق أربعة شروط أساسية تضمن كفاءة استخدام هذا التمويل وتمكن الاقتصاد من خدمة تمويله وهي : الربحية، المرونة، الملائمة، السيولة.<sup>1</sup>

نظرا لتراكم الديون وخدماتها أصبحت الاستدانة الخارجية وخاصة منذ سنة 1986 تمثل شبحا يهدد استقرار الاقتصاد الوطني، وعبئ ثقيل ألقي بآثاره السلبية على الاقتصاد الذي وجد نفسه ملزما بتطبيق برامج والإصلاحات طالما رفضها مسبقا، كما نجم عنها تراكم للاختلالات الداخلية والخارجية وأصبح الاقتصاد يعيش عاصفة شديدة هزت كل جزئياته، فقد كانت خدمات الديون تلتهم معظم الموارد الاقتصادية المتأتية من الصادرات، مما دفع سنة 1994 إلى إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي الأولى في أبريل 1994 والمعروفة (بستا ندباي) تمتد على مدى سنة والثانية في ماي 1995 وهي الاتفاقية المعروفة بتسهيل التمويل الموسع تمتد على مدى ثلاث سنوات، وكما هو معمول به دوليا تم إعادة جدولة الديون العمومية لدة نادي باريس والديون الخاصة لدى نادي لندن.<sup>2</sup>

والجدول الموالي يوضح تطور الدين الخارجي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (1980-2015) :

**الجدول رقم 13:** تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1980-2015).

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الدين الخارجي الإجمالي	17.9	17.3	28.4	31.6	25.3	17.192	5.681	3.02

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2005-2015).

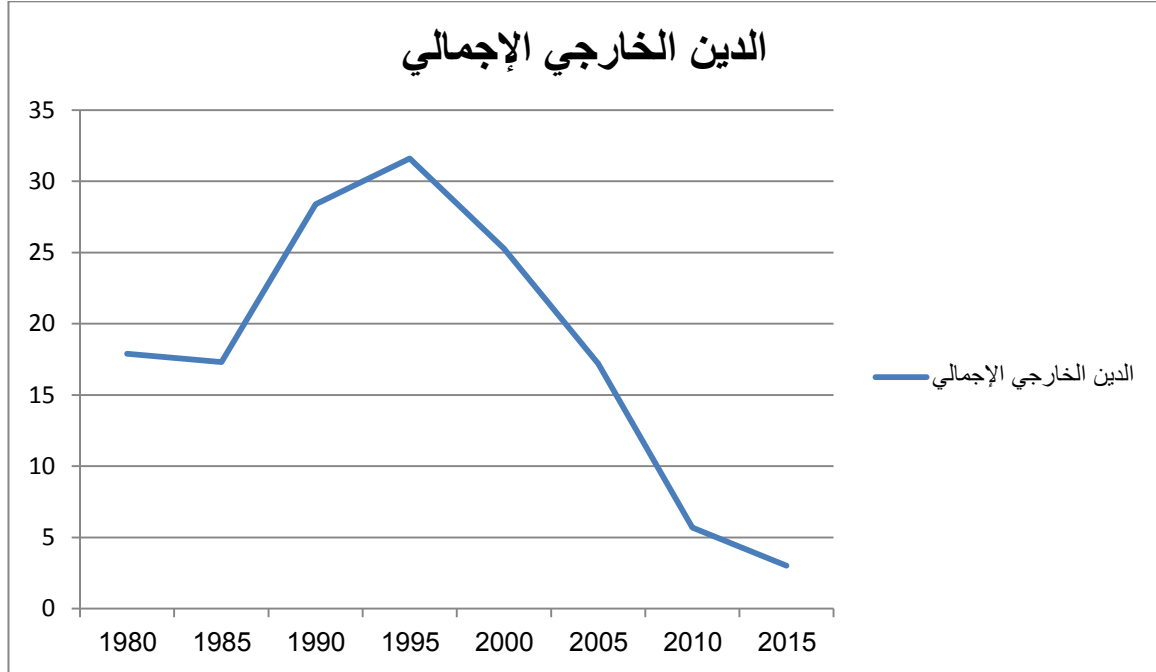
والشكل الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1980-2015) :

<sup>1</sup> كواحلة يمينية، مرجع سبق ذكره، ص 263.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 265.

**الشكل رقم 17 :** تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 1980-2015م.

الوحدة : مليار دولار



**المصدر :** من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 12.

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن المديونية الخارجية للجزائر بدأت في التفاقم تحديدا بعد سنة 1985، وذلك بسبب انهيار أسعار البترول خاصة في سنة 1986، حيث وصلت أسعار النفط لأدنى مستويات، وهو الأمر الذي أدخل الجزائر في دوامة من الديون عجزت عن تسديدها في مواعيدها المستحقة، حيث بلغت قيمة الديون الخارجية للجزائر بحلول سنة 1990 حوالي 28.4 مليار دولار، ثم استمرت المديونية بالتفاقم مطلع التسعينات الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إعادة جدولة ديونها ابتداء من 1994، حيث وصلت المديونية الخارجية للدولة سنة 1995 إلى 31.6 مليار دولار، ومع بداية الألفية وبداية تحسن أسعار النفط بدأت الجزائر شيئا فشيئا تسدد التزاماتها الخارجية حيث انخفضت المديونية الخارجية إلى 25.3 مليار دولار سنة 2000، ثم استمرت الديون الخارجية مع تحسن أسعار النفط مطلع الألفية في الانخفاض حيث وصلت سنة 2005 م لحوالي 17.192 مليار دولار، ومع تسديد الجزائر لديون إعادة الجدولة سنة 2006، تراجعت المديونية الخارجية بشكل كبير حيث بلغت سنة 2010 حوالي 5.681 مليار دولار، أما سنة 2015 فقد انخفضت إلى أدنى مستوياتها خلال فترة الدراسة حيث بلغت حوالي 3.02 مليار دولار.

أما إعادة هيكلة الدين فقد :

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 إلى نادي باريس وبعد المفاوضات تحصلت على أجل سخية لإعادة الجدولة، حيث وافق الدائنون على شمول الديون المتعاقد عليها قبل سبتمبر 1993 (التاريخ الفاصل)، وذات أجل الاستحقاق الأصلية على مدى سنة واحدة، المقدمة أو المضمونة من الحكومة وشمل هذا الاتفاق تحديدا إعادة جدولة الالتزامات القائمة قبل التاريخ الفاصل.<sup>1</sup>

والجدول الموالي يوضح تطور ديون إعادة الجدولة خلال الفترة (1994-2006) :

**الجدول رقم 14** : تطور ديون إعادة الجدولة للجزائر خلال الفترة (1994-2006).

الوحدة : مليار دولار.

السنوات	ديون إعادة الجدولة
1994	4.46
1995	9.289
1996	12.707
1997	14.204
1998	15.226
1999	14.455
2000	13.325
2001	12.139
2002	12.188
2003	12.244
2004	11.37
2005	9.111

<sup>1</sup> كواحلة يمينية، مرجع سبق ذكره، ص265.

00	2006
----	------

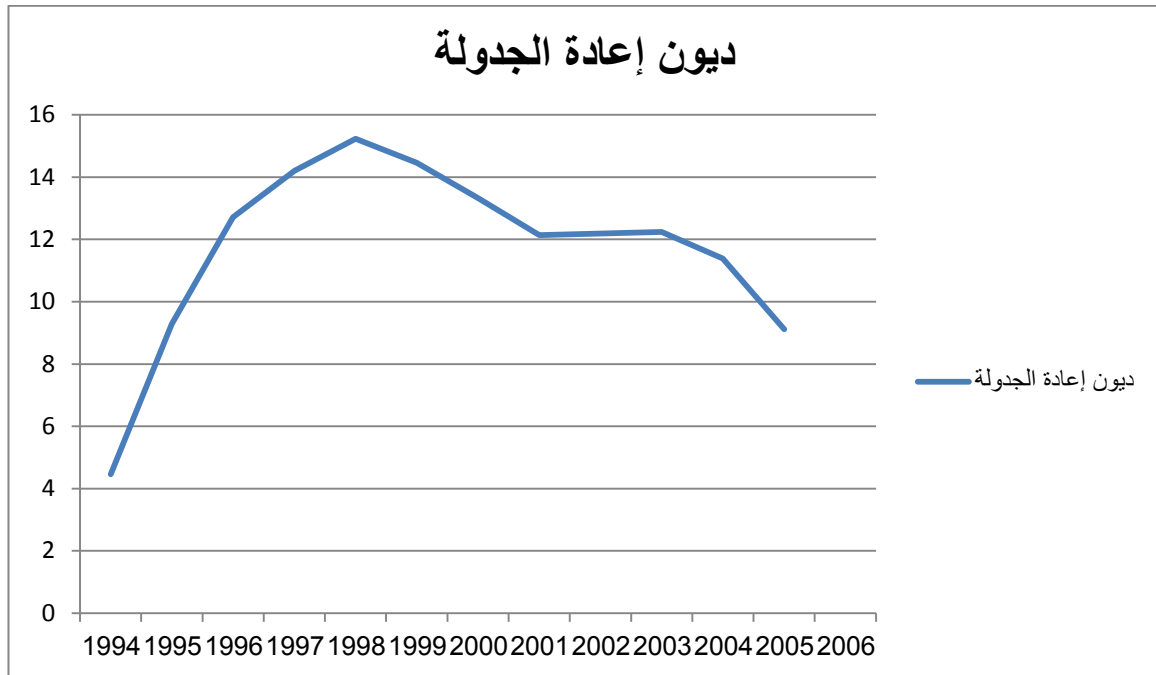
المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير الرسمية لبنك الجزائر السنوات (2002-2006)،

وموقع : <http://www.mf.gov.dz>.

والشكل الموالي يوضح تطور ديون إعادة الجدولة خلال الفترة (1994-2006) :

الشكل رقم 18 : تطور ديون إعادة الجدولة خلال الفترة (1994-2006).

الوحدة : مليار دولار.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 13.

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أن عملية جدولة الديون لدي نادي باريس ولندن أثرت إيجاباً على المقدرة التسديدية للجزائر وخاصة مطلع الألفية حيث ارتفعت أسعار النفط إلى مستوى غير مسبوق ودفع ذلك بديون الخارجية للجزائر إلى الانخفاض، حيث بلغت ديون إعادة الجدولة سنة 2000 حوالي 13.325 مليار دولار ثم استمرت في الانخفاض سنة بعد أخرى حتى بلغت 12.244 مليار دولار سنة 2003، ومع دخول الجزائر في مفاوضات من أجل التسديد المسبق للديون جراء التراكمات المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط انخفضت ديون إعادة الجدولة بقيم كبير سنتي 2004 و 2005 حيث بلغت حوالي 11.37، 9.111 مليار دولار على التوالي، أما سنة 2006 فقد تم تسديد جميع قروض إعادة الجدولة ما أرجع للجزائر سيادتها الكاملة وحريتها المالية.



سادسا : إمكانية لجوء الجزائر مستقبلا إلى الاستدانة الخارجية.

لا يستبعد لجوء الجزائر مستقبلا إلى الاستدانة الخارجية، إذ ومع الظروف الاقتصادية الحالية وانحسار أسعار النفط عند مستويات متدنية ودخول الجزائر في انكماش حاد، يبقى خيار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مطروح وخاصة مع تجميد آلية التمويل غير التقليدي، ولكن يبقى هذا الخيار مقلق بالنسبة للجزائر وخاصة مع التجربة المؤلمة التي عاشتها سابقا، ويكمن الهدف من قروض صندوق النقد الدولي : هو إعطاء البدان الأعضاء فرصة لالتقاط الانفاس حتي تنتهي من تنفيذ سياسات تصحيحية منظمة تستعيد بها الظروف الملائمة لاقتصاد مستقر ونمو مستدام، وتختلف هذه السياسات باختلاف الظروف في كل بلد، فالبلد الذي يواجه هبوطا مفاجئا في أسعار صادراته الأساسية قد يحتاج إلى مساعدة مالية حتي ينتهي من تنفيذ إجراءات لتقوية اقتصاده وتوسيع قاعدة صادراته، والبلد الذي يعاني من خروج التدفقات الرأسمالية بشكل حاد قد يحتاج إلى معالجة المشكلات التي أدت إلى فقدان ثقة المستثمرين، فربما تكون أسعار الفائدة شديدة الانخفاض أو عجز الموازنة ورصيد الدين يتناميان بسرعة كبيرة أو النظام المصرفي غير كفاء أو ضعيف التنظيم.<sup>1</sup>

وعادة ما تتفق السلطات الوطنية مع الصندوق على برنامج للسياسات الاقتصادية قبل أن يقدم الصندوق القروض المطلوبة، وفي معظم الأحوال، تمثل تعهدات البلد العضو باتخاذ إجراءات معينة على مستوى السياسات، جزء لا يتجزأ من اتفاق الإقراض مع الصندوق وفي معظم الحالات، يعرض برنامج السياسات الذي يستند إليه الاتفاق على المجلس التنفيذي ضمن خطاب نوايا كما يطرح بمزيد من التفاصيل ضمن مذكرة تفاهم.<sup>2</sup>

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن نجاح الجزائر في عملية الاقتراض الخارجي مقتصر على المنافذ التي ستوجه إليها هذه القروض، حيث أن توجيه هذه القروض للمشاريع التنموية والاستثمارية وخاصة في القطاعات الأخرى المهمشة في الجزائر على غرار القطاع الصناعي والزراعي والسياحي، سيعود بموارد مالية على الدولة تمكنها من سداد القروض وخدمات القروض كما سيمكنها أيضا من الخروج من التبعية النفطية وتوفير مناصب الشغل، أما لجوء الجزائر للاستدانة الخارجية من أجل الإنفاق الاستهلاكي فهو خيار سيؤدي بالجزائر إلى الانتحار، ومع تضارب الآراء حول هذه الخطوة يمكن للجزائر التوجه للخارج ولكن من باب الاستثمار المباشر خارج إطار القاعدة 51/49 المرفوضة من قبل المستثمرين الأجانب، وطرح مناقصات دولية لتمويل المشاريع التنموية قد يكون الخيار الأنسب مقارنة بعروض صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> [www.imf.org](http://www.imf.org) ، تاريخ الاطلاع 21/09/2020، على 02.44.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

من خلال دراستنا للمطلب السابق يتضح أن القروض الخارجية هي إحدى الوسائل التمويلية التي تلجأ إليها الدول وخاصة النامية لسد الفجوة بين النفقات الاستثمارية والادخار المحقق من أجل النهوض بالتنمية، كما وسبق أن رأينا أن للجزائر تجربة سابقة في هذا المجال يمكن أخذها بعين الاعتبار والاستفادة من دروسها إذا ما اختارت الدولة اللجوء إلى المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية، كما يمكن القول أن القروض الخارجية هي سلاح ذو حدين، فكيفية استغلالها والمنافذ التي ستوجه إليها هي التي ستحدد ما إذا كانت الدولة ستحقق أهدافها التنموية من وراء هذا التمويل، ومقدرتها على ستديد ديونها وخدمات ديونها.

### المطلب الثاني : الصكوك الإسلامية (مع الإشارة للتجربة السودانية).

تعتبر الصكوك الإسلامية من بين أدوات الهندسة المالية الحديثة المعتمدة على نطاق واسع لتوفير التمويل بمختلف أنواعه، ولاسيما تمويل النفقات المختلفة للمشاريع الاقتصادية التي تتبناها الدول لتحقيق التنمية وتمويل عجزها الموازي كما فعلت دول كثيرة منها ماليزيا والسودان، كما أنها تعتبر جذابة للمستثمرين المتحفظين اتجاه التمويل التقليدي، كما تجنب الدولة الاستدانة الخارجية وما ينجر عنها من مخاطر، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مفهوم الصكوك الإسلامية وتوضيح آلية التعامل بها كما سنتطرق إلى دورها في معالجة العجز الموازي مع الإشارة إلى التجربة السودانية في هذا المجال.

### أولاً : مفهوم الصكوك الإسلامية.

يمكن الإشارة إلى مفهوم الصكوك الإسلامية بأنها :

- ✓ وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو نشاطاً استثمارياً معيناً، وبعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب يبدأ استخدامها فيما أصدرت من أجله.<sup>1</sup>
- ✓ شهادات يمثل كل صك حق ملكية لنسبة مئوية شائعة في الموجودات العينية، أو مجموعة مختلفة من الموجودات العينية وغيرها، وقد تكون الموجودات في مشروع محدد أو نشاط استثماري معين وفقاً لأحكام الشريعة.<sup>2</sup>

✓ التصكيك هو عبارة عن عملية تحويل الأصول المقبولة شرعاً إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية

عن الجهة المنشئة لها وقابلة للتداول في سوق مالية شريطة أن يكون محلها غالبه أعياناً، وذات آجال

محددة بعائد غير محدد أو محدد ولكن ليس خالياً من المخاطر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> طرابلسية نهاد، بهلول لطيفة : الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية الاقتصادية وسد العجز الموازي، ماليزيا نموذجاً، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2019، ص 949.

<sup>2</sup> عبد الله عيجولي : الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2019، ص 316.

<sup>3</sup> عائشة بوتلجة، حموز زوقي أمال : الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، العدد 01، ديسمبر 2018، ص 24.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الصكوك الإسلامية هي عبارة عن أوراق مالية متوافقة شروط مع متطلبات الشريعة الإسلامية تطرح للاكتتاب العام، بهدف جمع التمويل اللازم من أجل الاستثمار في الموجودات التي وجدت من أجلها الصكوك.

ثانيا : الفرق بين الصكوك الإسلامية والصكوك التقليدية.

يمكن توضيح الفرق الموجود بين كل من الصكوك الإسلامية والصكوك التقليدية من خلال الجدول

التالي :

الجدول رقم 15 : الفرق بين الصكوك الإسلامية والصكوك التقليدية.

عناصر المقارنة	الصكوك الإسلامية	الأسهم	السندات
تاريخ التطبيق	1990	1600	1600
مصدر العائد	العائد من استثمار الأصول	العائد من استثمار الأصول	سعر الفائدة
العلاقة بين المصدر والمستثمر	ملكية حق شائع من الأصول	مديونية	ملكية حصة شائعة من الأصول
قابلية التداول	يعتمد على طبيعة الأصول	قابلية التداول	قابلية التداول
درجة المخاطرة	تعتمد على صيغة استثمار الأصول	مرتفعة	حسب نوع السند

المصدر : رفيقة صباغ، عبد الكريم حسين يوسف الفكي : دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي دراسة حالة للتجربة السودانية خلال الفترة (2005-2016)، مجلة معارف، العدد 1، جوان 2020، ص 147.

ثالثا : أهمية الصكوك الإسلامية.

للصكوك الإسلامية كأداة تمويلية أهمية كبيرة مستمدة من طبيعتها المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية

ويمكن توضيح هذه الأهمية من خلال النقاط التالية :

1. الأهمية بالنسبة للاقتصاد : وتتمثل في <sup>1</sup>:

- تعد من الأدوات التمويلية المهمة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إليها.
- إن وجود أوراق مالية إسلامية وتداولها (الصكوك الإسلامية) ينشط الأسواق المالية الإسلامية.

<sup>1</sup> عائشة بوتلجة، حمزروفي أمال، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة، وأدوات الدين العام.
  - تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي لأن وجودها يزيل حرج الدين عن أفراد المجتمع في التعامل بالربا.
  - إتاحة الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدام الصكوك الإسلامية ضمن تدابير السياسة النقدية وفقا للمنظور الإسلامي ما يسمح بامتصاص السيولة، مما يخفض معدلات التضخم.
2. الأهمية بالنسبة للمصدر: وتتمثل في <sup>1</sup>:
- تساعد عملية التصكيك في الموائمة بين مصادر الاموال واستخداماتها.
  - يضاعف التصكيك من قدرة المنشآت على خلق الأموال، أي تحريرها، لتأمين السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة إضافة إلى تنويع مصادر التمويل.
  - يعد التصكيك وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية، نظرا لأن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة.
3. الأهمية بالنسبة للمستثمرين: وتتمثل في <sup>2</sup>:
- ينتج التصكيك أداة قليلة التكلفة مقارنة بالاقتراض المصرفي وذلك بسبب قلة الوسطاء والمخاطر المرتبطة بالورقة المالية المصدرة.
  - تتميز الصكوك بأنها غير مرتبطة بالتصنيف الائتماني للمصدر، حيث تتمتع الأوراق المالية المصدرة بموجب عمليات التصكيك بصفة عامة بتصنيف ائتماني عالي نتيجة دعمها بتدفقات مالية محددة عبر هياكل داخلية معرفة بدقة بالإضافة للمساندة الخارجية بفعل خدمات التحسين الائتماني، وهذا قد لا يتوافر للسندات المصدرة بواسطة مؤسسات الأعمال الأخرى، بالإضافة إلى أن مبدأ البيع الفعلي للأصل من المنشأة إلى الشركة ذات الأغراض الخاصة في هيكل عملية التصكيك يتضمن أن المنشأة المصككة ليس لها الحق قانونيا في الرجوع لاستخدام التدفقات النقدية المتوقعة للأصل محل التصكيك.
  - توفر عمليات التصكيك فرصا استثمارية متنوعة للأفراد والمؤسسات والحكومات بصورة تمكنهم من إدارة سيولتهم بصورة مربحة.
  - تقدم لصناديق الأوقاف وشركات التضامن التكافلي وصناديق التقاعد فرصة للإستثمار في الأوراق المالية ذات الدخل الثابت طويل الأجل التي تراعي أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي فهي تقدم لهم فرص استثمارية بديلة تنسجم مع طبيعة التزاماتهم طويلة الأجل.

<sup>1</sup> ربيعة صباغ، عبد الكريم حسين يوسف الفكي، مرجع سبق ذكره، صص 147-148.

<sup>2</sup> زيدان عبد الرزاق: صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015 الواقع، التحديات والافاق، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، 2019، ص 107.

رابعاً : التجربة السودانية في تمويل العجز الموازي عن طريق الصكوك الإسلامية.

تعتبر السودان من بين البلدان التي اعتمدت على الصكوك الإسلامية لتمويل مختلف نفقاتها التنموية وكذا تمويل عجزها الموازي، كما تعتبر من بين الأمثل الرائدة والناجحة والتي يمكن الاستفادة من تجربتها حيث :

أصدرت الحكومة السودانية عام 1995 قانون صكوك التمويل، وكان أول خطوة في إيجاد بدائل استثمارية وتمويلية للسندات الربوية التي كانت تستخدم لإدارة السيولة، ولسد عجز الموازنة العامة<sup>1</sup>، ومن أبرز هذه الصكوك : صكوك شهامة (صكوك المشاركة الحكومية)، وصكوك صرح (صكوك الاستثمار الحكومية).

والجدول الموالي يوضح تطور إصدار صكوك صرح ونسبة مساهمتها في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2010-2015) :

**الجدول رقم 16 : تطور إصدار صكوك صرح وصكوك شهامة خلال الفترة (2010-2015).**

الوحدة : مليون جنية.

البيان	صكوك صرح			صكوك شهامة			
	السنة	الاكتتابات	التصفيات	الأرباح الموزعة	الاكتتابات	التجديدات	التصفيات
2010	300	556	296	1693	7759	165	14.5
2011	496	628	287	2814	8567	885	15.7
2012	345.1	813.1	324.4	3031.1	9994.5	1145.1	18.5
2013	-	500	239.25	2905.3	11226.0	1800.4	18.5
2014	482.9	496.2	789.4	3193.2	12579.9	1554.5	18.6
2015	72.21	-	174.4	2974.3	15471.6	446.6	18.5

المصدر : عبد الله عيجولي : الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مجلة

إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02.

<sup>1</sup> رفيقة صباح، عبد الكريم حسين يوسف الفكي، مرجع سبق ذكره، ص154.

## 1. صكوك صرح :

نلاحظ من خلال الجدول رقم 16 أن إصدار صكوك الاستثمار الحكومية كان خلال جميع سنوات الدراسة باستثناء سنة 2013، حيث بلغت قيمة الإصدار سنة 2010 حوالي 300 مليون جنية ثم ارتفعت سنة 2011 إلى 496 مليون جنية محققة بذلك أكبر قيمة خلال فترة الدراسة، أما السنوات 2012، 2014، فقد سجلت إصدارات متقاربة القيمة حيث بلغت سنة 2012 حوالي 345.1 مليون جنية وفي سنة 2014 تم إصدار 482.9 مليون جنية، أما سنة 2015 فقد انخفضت الإصدارات إلى 72.21 مليون جنية، أما التصفيات فقد كانت طوال فترة الدراسة باستثناء سنة 2015، ويقيم متقاربة حيث بلغت سنة 2010 حوالي 556 مليون جنية، ثم سجلت سنة 2011 قيمة قدرت ب 628 مليون جنية، أما سنة 2012 فقد سجلت أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بحوالي 813.1 مليون جنية، أما سنتي 2013 و 2014 فقد سجلتا 500، 496.2 مليون جنية على التوالي، أما من حيث الأرباح الموزعة فقد سجلت قيم متقاربة خلال جميع سنوات الدراسة باستثناء سنة 2014 التي سجلت أكبر قيمة و قدرت بحوالي 789.4 مليون جنية.

## 2. صكوك شهامة :

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الإصدارات مانت مرتفعة نوعا ما مقارنة بصكوك صرح، حيث بلغت قيمة الإصدارات سنة 2010 حوالي 1693 مليون جنية ثم ارتفعت خلال سنة 2011، 2012، فقد ارتفعت إلى 2814، 3031.1 مليون جنية على التوالي، ثم انخفضت الإصدارات نوعا ما خلال سنة 2013 إلى 2905.3 مليون جنية، أما سنة 2014 فقد بلغت أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بحوالي 3193.2 مليون جنية، ثم انخفضت سنة 2015 إلى 2974.3 مليون جنية، أما بالنسبة للتصفيات فقد سجلت قيم متباينة خلال فترة الدراسة حيث سجلت أدنى قيمة خلال سنة 2010 بحوالي 165 مليون جنية، ثم ارتفعت خلال سنتي 2011، 2012 إلى حوالي 885، 1145.1 مليون جنية، أما سنة 2013 فقد سجلت أعلى قيمة خلال فترة الدراسة و قدرت ب 1800.4 مليون جنية ثم انخفضت القيمة نوعا ما إلى 1554.5، 446.6 مليون جنية خلال سنتي 2014، 2015 على التوالي، أما من حيث نسبة الأرباح فقد سجلت سنة 2010 نسبة 14.5 % ثم ارتفعت إلى 15.7 % سنة 2011 ثم شهدت ثبات في النسبة خلال السنوات المتبقية وبلغت 18.5 % باستثناء سنة 2014 التي بلغت فيها نسبة الأرباح حوالي 18.6 % .

أما من حيث مساهمة الصكوك في تمويل العجز الموازي فيمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم 17 : مساهمة كل من صكوك صرح وشهامة في تمويل العجز الموازي خلال الفترة (2014-2016).

الوحدة : مليون جنية.

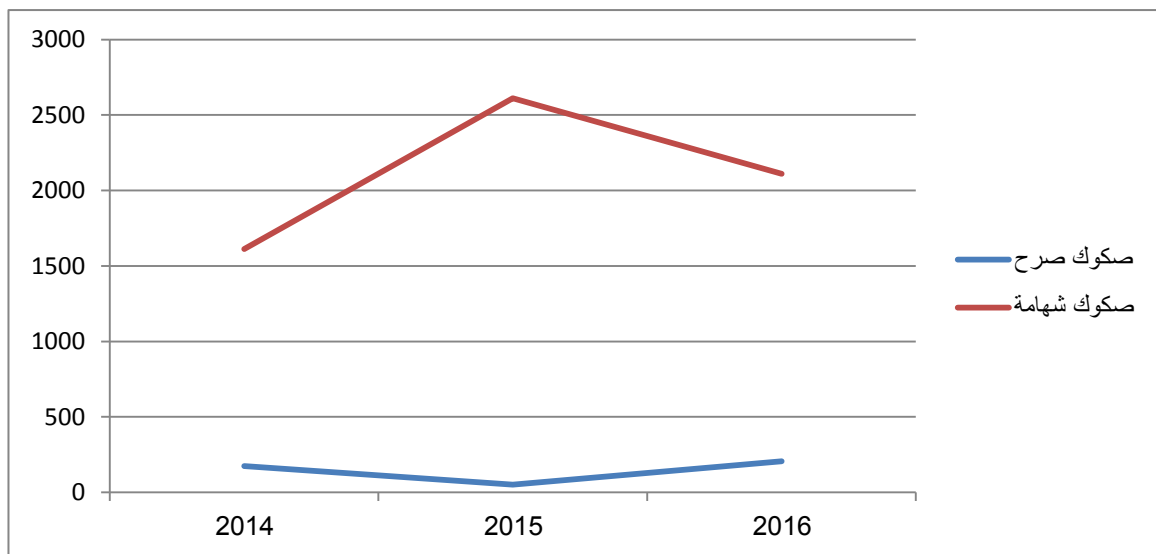
2016			2015			2014			السنة
المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	المساهمة %	الأداء الفعلي	تقديرات الموازنة	البيان
1.8	206.4	120.6	0.72	50.3	1300	4	173.1	706.4	صكوك صرح
18.8	2109.4	2000	37.4	2611.2	1300	36	1611.6	217.0	صكوك شهامة

المصدر : عبد الله عيجولي، مرجع سبق ذكره.

والشكل الموالي يوضح مساهمة كل من صكوك صرح وشهامة في تمويل العجز الموازي :

الشكل رقم 19 : مساهمة كل من صكوك صرح وشهامة في تمويل العجز الموازي.

الوحدة : مليون جنية.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 17 أن صكوك صرح ساهمت في تمويل العجز الموازي بنسب قليلة نوعا ما مقارنة بصكوك شهامة، حيث ساهمت ب 4 % سنة 2014 وبقيمة قدرت حوالي 173.1 مليون جنية، أما سنة 2015 فقد انخفضت نسبة مساهمتها إلى 0.72 % أما قيمة المساهمة فقد بلغت 50.3 مليون جنية، لترتفع مرة أخرى سنة 2016 وتسجل مبلغ 206.4 مليون جنية كقيمة مساهمة في تمويل العجز الموازي وبنسبة 1.8 %، أما صكوك شهامة فقد كان لها دور مهم في توكيل العجز الموازي حيث بلغت نسبة مساهمتها سنة 2014 حوالي 36 % وبقيمة 1611.6 مليون جنية ثم ارتفعت سنة 2015 إلى 37.4 % وبقيمة 2611.2 مليون جنية، أما سنة 2016 فقد ساهمت بمبلغ 2109.4 مليون جنية وكانت نسبة المساهمة حوالي 18.8 %.

من خلال دراستنا لهذا المطلب نستخلص أن الصكوك المالية الإسلامية لها دور مهم في توفير التمويل اللازم لشتى المشاريع التنموية سواء الخاصة أو الحكومية، كما أنها تعتبر جذابة بالنسبة للمستثمرين كونها تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقائمة على الربح والخسارة، كما يمكن أن تلجأ الدولة إليها لتمويل عجزها الموازي بدلا من الإصدار النقدي والاقتراض الخارجي، وخير مثال على ذلك التجربة السودانية التي يجب الاستفادة منها والاقتداء بها.

#### المطلب الثالث : صناديق الثروة السيادية.

تعتبر صناديق الثروة السيادية أحد أهم قنوات استثمار رؤوس الاموال المتراكمة كما تعتبر أحد خيارات البلدان النفطية التي تمتلك فوائض مالية، لأجل استثمارها في الأسواق المالية من أجل تحقيق عائد مستمر وطويل الأجل، وبالتالي الرجوع إلى هذه العوائد لتمويل مختلف النفقات والمشاريع التنموية عند حدوث أي تراجع في مصادر الإيرادات الرئيسية، كما أنها تجنب الدولة التوجه لمصادر تمويل خارجية غير محبذة، كما تمتاز بقرتها على تمويل نفسها بنفسها ولا تحتاج مستثمرين خارجيين، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مفهوم صناديق الثروة السيادية وإبراز دورها في توفير التمويل، كما سنشير إلى بعض التجارب الرائدة في هذا المجال محاولين الاستفادة منها وتبنيها كخيار بديل مستقبلي.

#### أولا : مفهوم صناديق الثروة السيادية.

يمكن الإشارة إلى مفهوم صندوق الثروة السيادية بأنه :

✓ تلك الصناديق التي تمتلكها حكومات ذات الفوائض المالية والناجمة أساسا من موجودات الصرف الأجنبي للميزان التجاري وخارجه عن حسابات الاحتياطات النقدية الرسمية القصيرة المدى، والغرض



الأساسي من إنشائها تحقيق توازن اقتصادي من خلال استثمار أصولها في مختلف الفئات الاستثمارية وعلى نطاق واسع.<sup>1</sup>

✓ صناديق أو ترتيبات للإستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة، وتنشأ هذه الأخيرة صناديق سيادية لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول، أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، وتنشأ هذه الصناديق في العادة معتمدة على فوائض المالية العامة أو الإيرادات المحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه المواد مجتمعة.<sup>2</sup>

✓ عبارة عن مجموعة من الأصول التي تمتلكها وتديرها بشكل مباشر أو غير مباشر الحكومات لتحقيق أهداف وطنية، والتي يكون تمويلها من قبل : احتياطات النقد الأجنبي، بيع المواد الشحيحة مثل النفط، من الضريبة العامة والإيرادات الأخرى.<sup>3</sup>

من التعريف السابقة يمكننا أن نستخلص أن صناديق الثروة السيادية هي عبارة عن نافذة استثمارية ذات رأس مال مملوك للدول والحكومات، مصدره الفوائض المالية المتراكمة من مصادر مختلف، هدفه تحقيق مداخيل دورية ومستمرة لتحقيق أهداف تنموية وطنية.

#### ثانيا : أهداف صناديق الثروة السيادية.

تقوم الحكومات عادة بإنشاء صناديق الثروة السيادية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي، ويمكن الإشارة إلى هذا الأهداف في النقاط التالية:<sup>4</sup>

- حماية الاقتصاد والميزانية العامة من الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة لصادرات الموارد وغيرها من الصادرات غير المتجددة.
- تنويع الاقتصاد من خلال تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- الحفاظ على الاحتياطات المالية للأجيال القادمة وذلك من خلال الاستثمار في احتياطات في صناديق الثروة السيادية إلى المشاريع طويلة الاجل بهدف الحصول على عائد أعلى من تلك المسجلة عندما تكون في شكل احتياطات البنك المركزي.

<sup>1</sup> سليمان زواري فرحات : استثمارات صناديق الثروة السيادية كخيار استراتيجي في دعم الزراعة العربية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، 2020، ص 263.

<sup>2</sup> محمد دهان وآخرون : أهمية صناديق الثروة السيادية في الاقتصاديات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 01، جوان 2019، ص 345.

<sup>3</sup> ضويفي حمزة : حوكمة صناديق الثروة السيادية، مع الإشارة إلى صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 2، ص 35.

<sup>4</sup> ضويفي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- مساعدة البنك المركزي بالتحكم في السيولة المتاحة في الاقتصاد وتخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.
- دعم الاستراتيجية السياسية للبلدان سواء الداخلية أو الخارجية.

### ثالثا : أنواع صناديق الثروة السيادية.

يمكن تقسيم صناديق الثروة السيادية إلى عدة أقسام كل حسب مصدر رأس مالها إلى <sup>1</sup>:

1. **صناديق سلعية** : تمول من إيرادات الصادرات السلعية (بترول، غاز، معادن أخرى مثل النحاس والفسفات....الخ)، التي إما أن تكون مملوكة من قبل الحكومة أي بشكل مباشر عن طريق مؤسسات الدولة المستغلة مثل العربية السعودية حيث يتم استخراج النفط من قبل الشركة العامة للنفط أرامكو أو بشكل غير مباشر من خلال الضرائب على المواد الخام المفروضة من قبل الحكومة، هذه الصناديق تخدم أغراض مختلفة بما في ذلك تحقيق استقرار الإيرادات المالية والتوفير من أجل الأجيال القادمة، وتعقيم ميزان المدفوعات (التي تمنع تدفق النقد الأجنبي من رفع مستوى التضخم).
2. **صناديق غير سلعية** : تمول عادة من التحويلات المباشرة لأصول احتياطات النقد الأجنبية الرسمية، الفوائض الكبيرة في ميزان المدفوعات مكنت مصدري الصادرات الغير السلعية (الصادرات من غير المواد الاولية) من تحويل فوائض احتياطات النقد الأجنبية إلى صناديق استثمار مستقلة لتحقيق عائد أعلى.

### رابعا : تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال الصناديق السيادية.

عرفت أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية تقديرات مختلفة، حيث بلغ عددها حاليا 14 صندوق من أصل 80 صندوق في العالم حسب آخر إحصائيات معهد صناديق الثروة السيادية لشهر مارس 2016، بحجم أصول يقدر 2922.8 مليار دولار مقابل حجم أصول الصناديق السيادية في العالم والمقدرة ب 7193.53 مليار دولار، أي تشكل صناديق الثروة الخليجية ما يعادل 40.63% من إجمالي موجودات صناديق الثروات السيادية العالمية.<sup>2</sup>

والجدول الموالي يوضح أصول أهم ثلاث صناديق سيادية إماراتية خلال سنة 2020.

<sup>1</sup> دليلة بن عمارة، نور الدين شريف طويل: حوكمة صناديق الثروة السيادية كواجهة لحكومة الحكومات دراسة مقارنة لمجموعة من صناديق الثروة السيادية، *revue algérienne d'économie de gestion*، العدد 02، 2017، ص 85.

<sup>2</sup> شبوطي حكيم، محي الدين سمير: دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجريبية إمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017، ص 109.

**الجدول رقم 18 : أصول أهم ثلاث صناديق ثروة سيادية إماراتية خلال سنة 2020.**

**الوحدة : مليار دولار.**

اسم الصندوق	الدولة	سنة التأسيس	حجم الأصول
جهاز أبو ظبي للإستثمار	الإمارات العربية المتحدة	1976	579.621
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	الإمارات العربية المتحدة	2006	239.379
صندوق مبادلة للتنمية	الإمارات العربية المتحدة	2002	232.137

**المصدر :** <https://www.alroeya.com>، تاريخ الاطلاع: 02/09/2020، 00:32.

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن مجموع أصول ثلاثة من أهم صناديق الثروة السيادية الإماراتية يتجاوز الترليون دولار، حيث يحوز جهاز أبو ظبي للاستثمارات على القيمة الأكبر من حيث حجم الأصول والبالغة 579.621 مليار دولار كما يعتبر أكبر الصناديق السيادية العربية أما عالميا فيعتبر ثالث أكبر صندوق، بينما أصول مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية بلغت أصولها حوالي 239.379 مليار دولار، أما صندوق مبادلة للتنمية فيبلغ حجم أصوله حوالي 232.137 مليار دولار.

**خامسا : دور صناديق الثروة السيادية الإماراتية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي-دراسة حالة صندوق مبادلة-.**

- يعد صندوق المبادلة للتنمية "مبادلة" شركة استثمار وتطوير استراتيجي، تساهم في دعم نمو اقتصاد ديناميكي ومتنوع لدولة الإمارات العربية المتحدة، والذي يحقق هذا الهدف من خلال الاستثمار في قطاعات اقتصادية متعددة في مناطق مختلفة حول العالم<sup>1</sup>، ومن إنجازات الصندوق لسنة 2019 ما يلي<sup>2</sup>:
- حسب التقرير السنوي قام صندوق مبادلة بعدد من الصفقات المهمة وإبرام شراكات جديدة بغرض الاستثمار محليا وعالميا في قطاعات تهدف إلى تعزيز اقتصاد أبو ظبي والمساهمة في تنويع مصادره
  - وأوضح التقرير أن إجمالي استثمارات مبادلة بلغ 18.5 مليار دولار خلال سنة 2019، تم توظيفها بالاستثمار في أصول متنوعة وعبر عدد من القطاعات التي تشهد نموا مطردا.

<sup>1</sup> السبتي وسيلة، كزيز نسرين : دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، ص 340.

<sup>2</sup> <https://www.sanadeq.com>، تاريخ الاطلاع 02/09/2020، 01:41.

- وتتنوع استثمارات مبادلة بالعام الماضي لتشمل قطاعات التكنولوجيا، والعلوم الحياتية، والرعاية الصحية، والطاقات النظيفة، والنقل، والزراعة السمكية والحيوانية، وخدمات الائتمان.
  - وأشار التقرير إلى أن توزيعات وعائدات مبادلة من استثماراتها خلال 2019 بجانب بيع عدد من أصولها بلغت 17.15 مليار دولار في ظل استراتيجية طويلة الأمد في إدارة محفظتها الاستثمارية.
  - تنتشر استثمارات شركة مبادلة في أكثر من 50 دولة، في الأسواق الناشئة والمتقدمة.
  - وتشكل الاستثمارات المباشرة وغير مباشرة في الأسهم الخاصة 43% من محفظة مبادلة و 21% في الأسواق المالية و 11% في العقارات والبنية التحتية وغيرها من المجالات.
- من خلال هذا المطلب، يتضح أن صناديق الثروة السيادية هي وجهة الحكومات من أجل استثمار فوائدها المالية ولاسيما الفوائض النفطية، من أجل تحقيق أهداف تنمية مختلفة كما تعمل على تحقيق الاستقرار المالي من خلال الحصول على الموارد اللازمة لتمويل عجز الإيرادات، وادخار مستقبلي لرؤوس الاموال للأجيال القادمة، كما نستخلص أن الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في هذا المجال كونها تمتلك أكبر الصناديق في العالم من حيث حجم الأصول، كما نرى أنه يجب الاستفادة من تجربتها والاقتداء بها للنهوض بصندوق ضبط الموارد الجزائري وفتح الآفاق لفوائضه من أجل دخول الأسواق المالية العالمية.

## خلاصة الفصل:

بعد دراستنا للميزانية العامة للجزائر وتحليل كل من إيراداتها ونفقاتها خلال الفترة (2002-2017)، وكذا العلاقة الطردية بين طبيعة الاقتصاد الجزائري الربعي وإيرادات الدولة ورصيد ميزانيتها، تبين أن الإيرادات العامة للجزائر مرتبطة ارتباط وثيق بالحباية البترولية وأي صدمة في سعر النفط تؤدي إلى خلل في مبالغ إيرادات الدولة، كما تبين لنا وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة وعدم قدرة الدولة على التحكم فيها رغم السياسات التقشفية المتبعة ومحاولة التحول من التوسع إلى الانكماش، كما اتضح لنا أن رصيد الميزانية العامة يعاني من عجز هيكلي خلال السنوات الأخيرة وخاصة بعد الصدمة النفطية ل 2014م، كل هذه المعطيات تبين عدم استقرار بنود المالية العامة في الجزائر، كما تبين من خلال الفصل أن الحلول التي انتهجتها الجزائر في سبيل تخفيف العجز الموازي لم ترتقي إلى المستوى المطلوب ولم تؤتي ثمارها، كما أن استمرار أسعار النفط في الانخفاض والتذبذب يطرح علامة استفهام لما ستؤول إليه الأوضاع في المستقبل خاصة وأن الدولة في الوضع الحالي غير قادرة على الخروج من التبعية النفطية والبحث عن مصادر جديدة، لذا يجب على الدولة اتخاذ خطوات جدية وبأقصى سرعة لتقليل العجز حاليا مع العمل على الخروج بحل للمشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والبحث عن مصادر تمويلية جديدة وتوجيه حصيلتها لتمويل المشاريع التنموية في القطاعات المهملة بهدف خلق مصادر بديلة لاستقطاب العملة الصعبة.

خاتمة

تعتبر الميزانية العامة وثيقة رسمية تعدها أي دولة مهما اختلف نظامها ومنهجها الاقتصادي، فهي تعتبر المرآة التي تعكس إيرادات ونفقات الدولة وخاصة مع تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أما العجز الموازي فهو عدم قدرت إيرادات الدولة على تغطية نفقاتها ويعتبر مشكل اقتصادي يؤرق العديد من الدول وخاصة النامية منها التي تتميز بنفقات استثمارية كبيرة موجهة للتنمية، لهذا تعمل جميع الدول على تنويع مصادر إيراداتها حتي تتجنب الوقوع في فخ العجز الموازي، كما تعمل جميع الدول أيضا على تمويل العجز الموازي المستمر بأساليب مختلفة تختلف من دولة لأخرى.

وتعد الصدمات النفطية أزمات تضرب الأسواق العالمية للنفط دوريا لأسباب كثيرة، ومن بين هذه الأزمات الأزمة النفطية الراهنة التي ضربت الأسواق منذ سنة 2014م، وخلفت خسائر وآثار سلبية بالدرجة الأولى على الدول المصدرة، ويكون الجزائر دولة ريعية اقتصادها قام على الصناعات الأحفورية ومصدر إيراداتها الرئيسي هو النفط، فقد تلقى اقتصادها ضربت موجعة وخاصة على الميزانية العامة التي دخلت في دوامة من العجز المتواصل، ورغم قيام الدولة ببعض الإجراءات للتصدي لهذا العجز إلا أنها لم تأتي ثمارها، فقد لجأت الجزائر إلى الاقتراض الخارجي سابقا إلا أن هذه القروض لم يتم توجيهها إلى المنافذ الصحيحة، كما قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات إلا أنه لم يرقى إلى صناديق الثروة السيادية العربية والأجنبية كون موارده لا يتم استثمارها لغياب وعي الاستثمار في الأسواق المالية، أما لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي فهو قرار سياسي أكثر من كونه قرار اقتصادي لأنه لم يستوفى شروطه، وبهذا نقول أن المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها العجز الموازي هي مشاكل سببها الأول هو سوء اتخاذ القرار وتسييس الاقتصاد.

ويعتبر العجز الموازي ومشكلة تمويل النفقات وخاصة الاستثمارية، أزمة يعاني منها الاقتصاد حتى اليوم خاصة مع عدم تفاعل أسواق النفط حاليا، لذا توجب على الجزائر استحداث مصادر تمويلية جديدة اقتداء بالبلدان الأخرى التي نجحت في هذه التجارب وقامت بتنويع مصادر إيراداتها سواء الداخلية الخارجية على غرار الإمارات العربية المتحدة والسودان.

## أولاً : اختبار الفرضيات.

من خلال فصول الدراسة تم باختبار الفرضيات المطروحة كما يلي:

- تبين لنا من خلال الفصل الثاني أن طبيعة الاقتصاد الجزائري هي ريعية قائمة على الصناعات الاستخراجية والتحويلية للمحروقات، كما أن أكثر من 95 بالمئة من صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات، مما يعنى أن القطاعات الأخرى مهملة نهائيا وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري قائم على الريع النفطي الذي تمتلك الجزائر منه إمكانيات كبيرة من حيث الإنتاج والمخزون، و تعتبر الجزائر ضمن الدول الأولى العشرين في تصدير النفط وضمن الدول الأولى العشرة في تصدير الغاز، وهو وما يثبت صحة الفرضية الأولى \* **الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي مبني على الصناعات الأحفورية والاستخراجية، كما تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية كبيرة جعلتها في مصاف الدولة المنتجة والمصدرة\***.
- من خلال تحليل الميزانية العامة للجزائر قبل وبعد الصدمة النفطية لسنة 2014م، أن عجز الميزانية العام في الجزائر هو عجز هيكلية سببه التركيز الشديد على قطاع النفط من أجل تدبير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة المتزايدة للجزائر، فقد لاحظنا أنه بعد انخفاض أسعار النفط مباشرة انهارت الإيرادات العامة وأصبحت غير قادرة على تغطية النفقات العامة مسببة عجزا متواصلا، و عليه الفرضية الثانية صحيحة \* **العجز الموازي في الجزائر هو عجز هيكلية سببه تراجع الإيرادات النفطية\***.
- من خلال الفصل الثالث تبين أن الحكومة قامت بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تعيد التوازن للميزانية، ولكنها كانت دون جدوى، حيث أن عدم استثمار مدخرات صندوق ضبط الإيرادات أدى إلى نفاذه تماما، أما آلية التمويل غير التقليدي فقد كانت اختيار خاطئ لتمويل النفقات العامة، أما لجوء الجزائر إلى القرض السندي فلم ترقى نتائجه إلى المستوى المطلوب، وهذا يقودنا إلى القول أن الآليات التي اعتمدها الجزائر لتمويل عجزها الموازي بائت بالفشل بدليل أننا ما زلنا نعيشه حتي اليوم، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة \* **لم تأتي الآليات التي اعتمدها الجزائر لمواجهة العجز الموازي بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 بثمارها بدليل استمرار الأزمة الى يومنا هذا \***.
- خلال الفصل الثالث تم الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مجال تمويل العجز الموازي ( الصكوك الإسلامية في السودان، صناديق الثروة السيادية الإماراتية)، إذ تم الاشارة بها و أن الجزائر يمكنها الاستفادة من هذه التجارب بترقية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري واستثمار فوائضه في الأسواق المالية، وكذا الاعتماد على آليات التمويل الإسلامي من أجل سد النفقات العامة الاستثمارية كون هذه



الآليات تحظى بالقبول العام، وعليه الفرضية الثالثة صحيحة \* يمكن للجزائر اللجوء إلى أساليب وبدائل تمويلية جديدة اقتداء بتجارب البلدان الأخرى التي نجحت في هذا المجال\*

ثانيا : نتائج الدراسة.

بعد التطرق لموضوع الدراسة و محاولة الإمام بمختلف جوانبه تم استخلاص النتائج التالية:

- الميزانية العامة للدولة أداة هامة تلجأ إليها جميع الدول مهما كان توجهها الاقتصادي أو اختلفت جهات اتخاذ القرار فيها، من أجل تخطيط إيراداتها ونفقاتها، بهدف التحديد والتوجيه السليم لها، من أجل تسيير المصالح العامة والخاصة.
- لا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات على الرغم من الجهود الكبير المبذولة والبرامج التنموية المطروحة منذ الاستقلال بغية الخروج من هذه التبعية إلا أنها لم تتجح في مسعاها على الرغم من نجاح الكثير من الدولة.
- الاقتصاد الجزائري كونه مرتكز على قطاع المحروقات في صادراته بأكثر من 95 % وهو ما يجعله عرضة للصدمات التي تصيب القطاع بشكل دوري نتيجة لأسباب متعددة تؤدي إلى تراجع الطلب وقد رأينا مثل هذا النوع في الصدمة النفطية لسنة 1986م، وتراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008م، والصدمة النفطية لسنة 2014م، قد رأينا المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بعد هذه الصدمات.
- العجز الموازي في الجزائر ناتج عن تراجع الإيرادات النفطية وعدم وجود مصادر أخرى بديلة لتغطية النفقات العامة ومنه نستنتج أن هذا العجز هو عجز هيكلي.
- إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر كان فكرة في الاتجاه الصحيح إلا أن تنفيذها كان خاطئا، حيث أن عدم استثمار موارد الصندوق في الأسواق المالية ضيع على الجزائر فرص خلق عوائد مالية وأدى في النهاية إلى استنزاف جميع موارد الصندوق.
- اتجاه الجزائر إلى طبع النقود دون مقابل من أجل تمويل عجز الميزانية وتمويل الصندوق الوطني للإستثمار هو ألية خاطئة اتجهت إليها الدولة مبررة ذلك بتبني بعض الدول لهذه الاستراتيجية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقد نسيت الدولة أن الاقتصاد الجزائري ليس هو الاقتصاد الأمريكي أو الياباني وأن الدينار الجزائري ليس الدولار الأمريكي أو الين الياباني متناسية بذلك المخاطر التضخمية التي يمكن أن يؤدي إليها هذا الإجراءات.

- يعتبر خيار الاستدانة الخارجية خيار متاح للجزائر، لكن التجارب السابقة والتي نتج عنها عدم القدرة على السداد في الوقت المناسب والتوجه إلى إعادة هيكلة الديون، جعل الجزائر اليوم متخوفة من اتخاذ خطوة في هذا الاتجاه وخاصة مع مخاوف اتجاه هذه القروض إلى المنافذ الاستهلاكية.
- تعتبر الصكوك الإسلامية من الآليات الناجحة في توفير التمويل للعجز الموازي والنفقات الاستثمارية وخير مثال على ذلك التجربة السودانية والتي يمكن للجزائر أخذها بعين الاعتبار والاستفادة منها مستقبلا كآلية من آليات تمويلها.
- تعتبر صناديق الثروة السيادية منفذ لاستثمار الفوائض المالية البترولية، وتعتبر صناديق الثروة السيادية الإماراتية من الصناديق الرائدة في العالم ويمكن للجزائر مستقبلا أن تحذو خطاها وتوجه موارد صندوق ضبط الإيرادات الجزائري إلى الأسواق المالية بغية انشاء مصادر مالية جديدة.

### ثالثا : الاقتراحات.

من خلال دراسة موضوع تمويل الميزانية العامة في الجزائر، اتضح أن العجز الموازي هو عجز هيكلي سببه بنية الاقتصاد النفطية، وعدم القدرة على الخروج من هذه التبعية رغم البرامج التنموية للنهوض بالقطاعات الأخرى، وفي ظل هذه التبعية فإن أي صدمة تصيب القطاع النفطي تنعكس على الاقتصاد، وخاصة في ظل غياب المصادر التمويلية اللازمة حاليا قصد الانفتاح على القطاعات الأخرى، ومن هذا المنطلق نقدم مجموعة من الاقتراحات :

- اللجوء إلى الأساليب التمويلية الإسلامية للاقتراض كونها تلقى إقبال محلي وإقليمي وعالمي.
- ترقية صندوق ضبط الإيرادات الجزائري إلى صندوق ثروة سيادية يوظف أمواله في الأسواق المالية الدولية.
- ترك باب الاستدانة الخارجية مفتوح إذا ما استدعت الضرورة لذلك مع أخذ التدابير اللازمة لضمان اتجاه القروض للمنافذ الاستثمارية التنموية.
- اتخاذ إجراءات وخطط وبرامج تنموية جدية للنهوض بالقطاعات الأخرى على غرار القطاع الزراعي والقطاع السياحي.
- الاقتداء بتجارب الدول الناجحة في تمويل عجز ميزانيتها ومحاولة الاستفادة منها
- محاربة الفساد والبيروقراطية، وتوجيه الاقتصاد وفق أسس عادلة
- تشجيع البحث العلمي وتنمية المعارف اعتبارا من كون المورد البشري هو أساس نجاح أي اقتصاد

رابعاً : آفاق الدراسة.

لقد تطرقنا في موضوعنا إلى "تقييم أساليب تمويل عجز الميزانية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014م"، ومن خلال بحثنا تناولنا مجموعة من الجوانب إلا أن بعض الجوانب ما زالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق، ولتدعيمه وإثراءه أكثر يمكن التطرق إلى:

- أساليب وفرص الاستثمار في الأسواق المالية.
- الصكوك الإسلامية ودورها في توفير التمويل.
- الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للاستدانة الخارجية.
- القطاع الزراعي والسياحي كبديل لقطاع النفط في الجزائر.



# قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية.

1. الكتب

- أحمد محمد محمود ناصر: الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جمال لعمارة : أساسيات الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- جمال لعمارة : منهجية إعداد الميزانية العامة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- جمال لعمارة: أساسيات الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش : المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2013.
- حسين مصطفى حسين : المالية العامة، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة عنابة.
- حمدي بن محمد بن صالح : توازن الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الاردن، 2013.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية : أسس المالية العامة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2005.
- زينب حسين عوض الله : مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- زينب كريم الداودي : دورة الإدارة في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- سوزي عدلي ناشد : المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- صبرينة كردودي : تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، الجزائر.
- طارق الحاج : المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عادل فليح العلي : المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

- عبد الرزاق الفارس: الحكومة والفقراء والإنفاق العام، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، بيروت.
- عرفان تقي الحسني : التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.
- علي زغدود : المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
- فليح حسين خلف : التمويل الدولي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- محرزى محمد عباس : اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- محرزى محمد عباس : اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- محمد الصغير بعلي : المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا : المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
- محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، 2008.
- محمد طاقة، هدى فرعون : اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- منذر قحف : سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، بحث رقم 28، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب جدة.
- ميثم صاحب عجام، على محمد سعود : المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- نوزاد عبد الرحمن الهبتي، منجد عبد اللطيف الخشالي : المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.
- يونس احمد البطريق وآخرون : مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.
- 2. المجلات والمقالات.
- تماضر جابر البشير الحسن، علي فاطن الوندواوى : قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة (1970-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد1، 2014.

- حسين بن طاهر، سهيلة بغنة : صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (200-2014) ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد3، جوان 2015.
- حكيم شبوطي، محي الدين سمير: دور صناديق الثروة السيادية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل دراسة تجربة إمارة دبي "مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017.
- حمزة ضويفي : حوكمة صناديق الثروة السيادية، مع الإشارة إلى صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 2.
- خالد بن عمر، جيلالي بورزامة وآخرون : انعكاسات تقلبات أسعار النفط الدولية على صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، ديسمبر 2018.
- خالدية بن عوالي : الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، العدد 01، سنة 2020.
- دليلة بن عمارة، نور الدين شريف طويل: حوكمة صناديق الثروة السيادية كواجهة لحكومة الحكومات دراسة مقارنة لمجموعة من صناديق الثروة السيادية، revue algérienne d'économie de gestion، العدد 02، 2017.
- رشيد بوكساني، إيناس صيودة : ملاحظات حول طرق التمويل للمؤسسات الجزائرية، مع الإشارة لحالة القرض السندي لمؤسسة سوناطراك، revue des reformes économiques et intégration en économie mondiale ESC، العدد 6، 2009.
- رفيقة صباغ، عبد الكريم حسين يوسف الفكي : دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز الموازي دراسة حالة للتجربة السودانية خلال الفترة (2005-2016)، مجلة معرف، العدد1، جوان 2020.
- سليم بوكزاطة : أهمية الاستثمار الأجنبي في التقليل من توجه الجزائر للاستدانة الخارجية في ظل انعكاسات تراجع أسعار النفط.
- سليمان زواري فرحات : استثمارات صناديق الثروة السيادية كخيار استراتيجي في دعم الزراعة العربية المستدامة، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، 2020.
- سليمان فاتح يالجين : آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية -دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا-، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 1، 2013.

- عائشة بوتلجة، أمال حموزروقي : الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل القطاع الزراعي، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، العدد 01، ديسمبر 2018.
- عبد الرزاق زيدان : صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015 الوقع، التحديات والآفاق، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 01، 2019.
- عبد القادر شلالي، محمد هاني : العجز الموازني كألية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة العدد الثالث.
- عبد الله عيجولي : الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة (تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان)، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2019.
- عبلة بالبقرة، محمود بن حمودة : القرض السندي وتنشيط سوق الأوراق المالية في الجزائر - دراسة حدود التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-201-، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 01، 2019.
- علاء الدين قادري، منال العرابوي : أثر التمويل التضخمي على اقتصاديات الدول النامية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد العاشر، 2020.
- علي قروود، نسرين كزيز : ألية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر بين التمويل التقليدي و التمويل غير التقليدي دراسة حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع، سبتمبر 2018.
- فاطمة الزهراء خبازي : أثر ممارسة الإفصاح عن الاحتياطات الأجنبية على شفافية السياسة النقدية والمالية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 11، 2014.
- فايزة يوب : سياسة الإصدار النقدي كألية للتمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 03، 2019.
- فريد بن عبيد، إنصاف قسوري : آليات التمويل بالقرض السندي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017.
- كريمة بسداة : دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة المالية والأسواق.
- محمد حشماوي، الأغا تغريد : أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز.



- محمد دهان وآخرون : أهمية صناديق الثروة السيادية في الاقتصاديات الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 01، جوان 2019.
  - محمد هاني، ياسين مراح : حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، مارس 2018.
  - مكاي هجيرة، بوبكر محمد : دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2010-2018، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، سنة 2020.
  - مكاي هجيرة، بوبكر محمد مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر دراسة تحليلية 2014-2019، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، 2020.
  - منصف شرفي : تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014م على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهةها في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 4، 2018.
  - ناصر بوجلال، كمال ديب : التسيير الكمي كآلية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2019.
  - نبيلة عرقوب : أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، مجلة المستقبل الاقتصادي، العدد الخامس.
  - نفيسة ناصري : أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول Mena، مجلة البشائر الاقتصادية العدد 3، ديسمبر 2019.
  - نهاد طوالبية، لطيفة بهلول : الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي لتحقيق التنمية الاقتصادية وسد العجز الموازني، ماليزيا نموذجا، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2019.
  - وسيلة السبتي، نسرين كزيز : دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017.
  - وسيلة بوفنش : دور الطاقة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي بميلة.
  - يمينة كواحلة : الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق للديون، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية.
3. الأطروحات والرسائل الجامعية.

- حكيمة حلمي: الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975-2004)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2006م.
- عبد الجليل هجيرة : العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقائد، 2017م.
- فضيلة جنوحات/ز/حريتي : إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 4. النصوص القانونية والوثائق الرسمية.
  - المادة 11 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984م.
  - القانون 10-17 المؤرخ في 11/10/2017 المتعلق بالنقد والقرض، المادة 45 مكرر.
- 5. التقارير.
  - التقارير السنوية لبنك الجزائر السنوات 2002-2017.
- 6. المواقع الإلكترونية.
  - [/https://www.elkhabar.com](https://www.elkhabar.com)
  - [/https://ar.tradingeconomics.com](https://ar.tradingeconomics.com)
  - [/https://rawabetcenter.com](https://rawabetcenter.com)
  - [/https://damasoil.com](https://damasoil.com)
  - [www.almamlakatv.com](http://www.almamlakatv.com)
  - [www.almerja.com](http://www.almerja.com)
  - [www.imf.org](http://www.imf.org)
  - [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)
  - [www.alroeya.com](http://www.alroeya.com)
  - [www.sanadeq.com](http://www.sanadeq.com)
  - [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

• [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

ثانيا : المراجع بالغات الأجنبية.

1. المجلات.

Hasnain ahamad : **foreign grants and loans in Bangladesh**, journal of emerging technologies and innovative research, volume5, issue11, november 2018.

## الملخص

هدفت الدراسة إلى محاولة تقييم أهم أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بعد الأزمة النفطية 2014، حيث يرتبط الاقتصاد الوطني بتقلبات أسعار النفط، وذلك بتحليل مختلف بنود الميزانية العامة ومختلف أساليب تمويلها، واقتراح بعض البدائل المستقبلية. وقد خلصت الدراسة إلى صندوق ضبط الإيرادات هو وسيلة لإدارة الفوائض ولم يعالج العجز في الميزانية لعدم استثمار فوائضه المالية، وأسلوب التمويل غير التقليدي غير فعال في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر، لذا يجب الاستفادة من تجارب دول أخرى في مجال توفير التمويل وخاصة الاستثماري.

**الكلمات المفتاحية:** الميزانية العامة، العجز الموازي، التمويل، الصدمة النفطية.

## Résumé

L'étude visait à tenter d'évaluer les méthodes les plus importantes de financement du déficit budgétaire général de l'État après la crise pétrolière de 2014, l'économie nationale étant liée aux fluctuations des prix du pétrole, en analysant les différents postes du budget général et ses différents modes de financement, et en proposant des alternatives futures.

L'étude a conclu que le fonds de contrôle des recettes est un moyen de gérer les excédents et n'a pas comblé le déficit budgétaire pour ne pas investir ses excédents financiers, et que la méthode non conventionnelle de financement est inefficace au vu des conditions économiques que connaît l'Algérie, il est donc nécessaire de profiter des expériences d'autres pays dans le domaine du financement, en particulier des investissements.

**Mots clés:** budget général, déficit budgétaire, financement, choc pétrolier.